۱۵۷
۱۶۷۵۶

شرح تلخیص المفتاح مطول

عربی

متن محمد بن عبد الرحمن القزوینی

تفتازانی

احمد بن محمد کرشکناری

سنه

۸۵۲

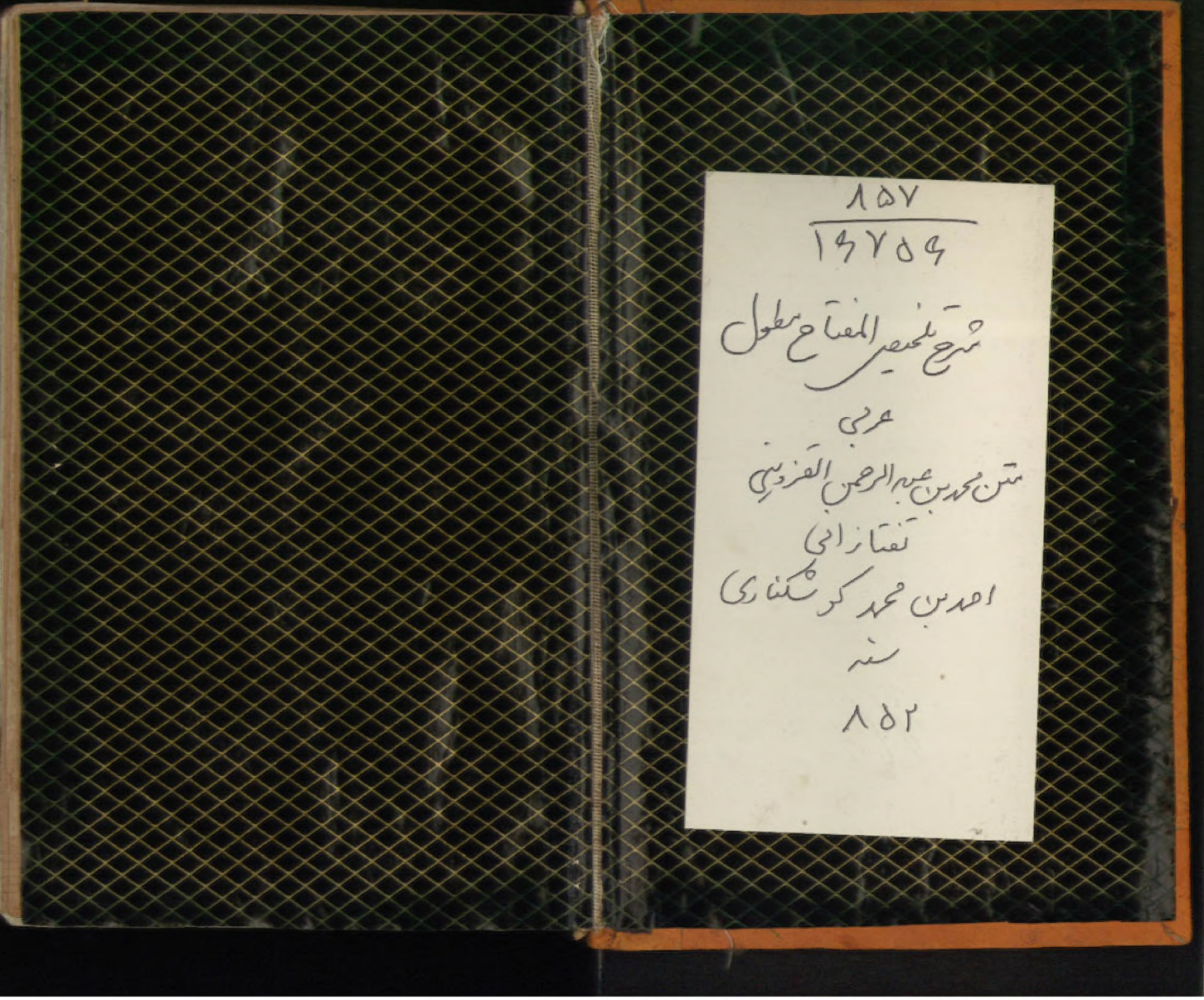

١٥٧
١٤٧٥٩

شرح تلخيص المفتاح مطول

عربي

متن محمد بن عبد الرحمن القزويني

تفتازاني

احمد بن محمد كوشكناري

سنه

٨٥٢

٨٥٧
ق-٧

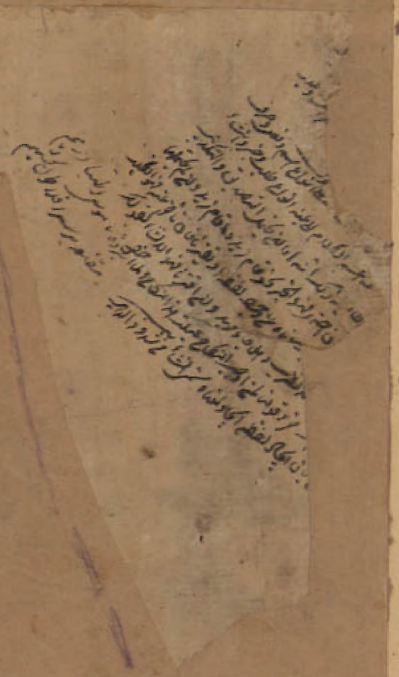

شرح تلخیص المفتاح
مطول: محمد بن عبد الرحمن القزوینی
۱۶۷۵۶
۸۵۷
سنه
۷۴۸
۷۸۴۰

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أظهر حقائق المعاني ودقائق البيان، وخصّ بعض أبنائه بالتبحّر في بدائع الإتقان، المتفرّد بحكمته بغاية العالم على وفق ما اقتضته الحال وأراده، المتوحّد بإرادته بترتيب الأنام في طرق الإعلام والإفضال، والصلوة على نبيّه محمد خير من نبع من شفتيه الكريمتين الحكمة والسماحة، وأشرق من بيته بدوحة اللسن والفصاحة، وعلى آله وأصحابه الذين بهم نالت الأعنّة الحق وأشرقت وجنة الدين، وانجلى دجى الباطل ولمع نور اليقين. وبعد، فإن أحق المتقدّم بالتقديم وأسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلّي بحقائق العلوم والمعارف والتصدّي للإحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف. ولا صناعة أبهى من البيان، المطلع على تلك نظم القرآن، فإنه كشّاف عن حقائق التنزيل رائق بإيضاح لدقائق التأويل، فارق بتبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وجه بإيضاح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة، يلقي من غوامض مشكل الباب أهمّ وبعضله تقرّب به المغوص على فرائد مجمله ومفصّله، قواعده كانوار وضوء المصباح في الظلماء، وشواهده شافية عن الشهاب الكباد في الأسراء الشراسيل، به ظهر لباب آثار تراكيبه وضعاً، وعنه عليك عباب بحار أساليبه وصقاً، لا يدرك الواصف النظري حصر أنصبه، وإن يكن سابقاً في كلّ ما وصفا أنه قلّ فتح في أياديه جماعة هم أسراء التقليد، وطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال، ويقصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال، لا يخرج عن ربقة أغنامهم حتى يسرح في رياض التحقيق أحلافهم، ولا يرتفع غثاوة التعصّب عن بصائر هو حتى ينطبع دقائق النقل في ضمائرهم كما تنطبع صناعتهم اللجاج والعناد، وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد، فصيحات التنبيه للنعرة الوقيعة الراقدة الكامن في النفوس الفحمة الخامدة الحمان، وإني لما قضيت من بعض الفنون

وطرب واطلعت في مستودعات أسراره قداح نظري بعثني صدق الحرية في الارتقاء الى مدارج الكمال، وفرط الشغف بأخذ العلم من أفواه الرجال على التوغل الى جحر حاليته جواريم محطّ رحال الأفاضل ومحجّة أرباب الفضائل، صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان، مشيرات عن ساق الجدّ الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف، وأمثلة الآثار من عيون اللطائف، وصرفت أشطراً من الزمان الى التفحّص عن دقائق علم البيان، أراجع الشيوخ الذين جاثوا قصب السبق في ميدانه، وأباحث الحذّاق الذين غاصوا على درر الفرائد في بحاره، وكثيراً ما تجانح في قلبي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى العلم العلامة، هداة الإسلام قدوة الأنام أفضل المتأخرين أحمد المتبحّرين جلال الملّة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق أفاض الله عليه مآثر الغفران وأسكنه فراديس الجنان، إذ قد وصدته مختصراً جامعاً لغرر أصول هذا الفن وقواعده حاوياً لكثير مسائله وفوائده، محتوياً على دقائق هو لباب لباب المتقدّمين منظوراً على دقائق هو نتائج أفكار المتأخرين، مائلاً عن غاية الإطناب ونهاية الاختصار لا يحاط عليه محائل المحذور للإملال الإعجاز فتو كل لفظة منه وفي كل نظرة منه عقد من الدرر، وكان يقوم في حقّ كلّ أحد في زمان أوان العلم قد خطت بمشاهده ومعاهده، وسدّت مصادره وموارده، وخلّت ديار وأعرائه وعفت أطلاله ومعالمه، حتى أشفق نحرير من الفضل على الأفول، واستوطن الأفاضل ربوات الخمول، يتلهفون على دراس أطلال العلوم و[illegible] الفضائل، ويتأسفون من انعكاس أطوال الأذيال والأفاضل، وهكذا يذهب الزمان على الخير وينعى العلم فيه، ويدرس الأثر الكنى مآثرات تعوّض رغبات الهمّة على تعلم هذا الكتاب وتحصيله، واعداد أعنّة قوم الحلبة بتحصيله وتفاصيله، والكرّ هم قد حرموا توفيق الاهتداء الى معانيه من مظروبات الرموز والأشارات، فلم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار

الدنيوية والأخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات
وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل
كيف التوفيق بين ما ذكر هنا في الفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق
ليس الا ونفى وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه
انه يدرك ولا يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا الذوق لمن له الذوق المكتسب
منه للغير من العلوم وليس الحصر المستفاد من قوله لا يدرك كشف حقيقة
حتى يرد الاعتراض عليه بان الغرب تعرف ذلك بحسب الطبيعة وقد اشير
الوجه في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاسناد الى وجه الاعجاز امر من
جنس الفصاحة والبلاغة الطريق اليه الاطول اخذا من هذين العلمين وفي
موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين
العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة
بهذا العلم الغير علم الغيوب فلا يدخل تحته بلاغة القرآن الآخذ علم الثاني
كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار
استعارة بالكناية واثبات الاستتار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام
او تشبيه الاعجاز بالصور المحسوسة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة
تخييلية وذكر الستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المتكلمين والقرآن
بمعنى المقول جعل اسما للكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم
ويطلق تارة على كلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه
العقل القوة البطاقة النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق خلاف نظم
الحروف فانه قوة البطاقة النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل
مكان ضرب زيد عمرا اديّ الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ
والا لما كان للبلغاء العالمين مدخل فيه لانتعلق بنفس الالفاظ فلهذا
اختار النظر على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلا من

لانها هو

كالدرج

كالدرج كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظمها تصنيف
خير كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بان لها نفعا
كثيرا من اعظم الكتب ويريد باحسنها ترتيبا ان يكون القسم الثالث احسن الكتب
المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسألة
مثلا مراتب يعيها الذي يليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت
ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتاب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد
قد انتظم فتناثرت لديه والكوفي انفها تحريرا وهو تهذيب الكلام والكوفي
الفرها للاصول والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان حول
المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل ما دام بان مع الفعل وهو موصول وصلته
الصلة لا يتقدم على الموصول للعين لتقديم جزئي الشيء المرتب اللاحق عليه
هنا والا ظهر انه جايز اذا كان المحمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فالبالغ
منه السوء وانا اخذ كثيرا منها رانفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير يكلف
وليس كل ما قال بشر حكيم حكيم ما قال به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من
الفعل لان له خاتا ليس لغيره لتنزيله من الشيء منزلة نفسه لو قوعه
فيه وعلوم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن
كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الجنوح وهو التايد المستفاد
عنه وعن التطويل وهو الزايد على اصل المراد بالفايدة ويسمى الفرق
بينه وبين الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مخلفا يتوقف على
الذهن تحصيل معناه قايلا اخبر بعد خبر ان كان قايلا للاختصار لما فيه
من التطويل مفتقرا اخر آخر ان كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد
والى التحرير عما فيه من الخطاء لقلت مختصرا جوابا لما ان كان ما تقدم
سببا للتاليف مختصر ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع
قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزيياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم

المذكور في الايراد ذهاب ما كد السؤال وهو انه قال للاريب فيما ذكر من تحقيق
نقول ذكر الكتاب وزيادة تبيين له وقد ان تقول هو ذكر الكتاب له
هو ذلك الكتاب فليس مرة ايراد الذي ذكر في تلك فزة كون صاحب
المفتاح ان اخراج الكلام الاعلى مقتضى الظاهر ليس في علم البيان بالكناية
وهو كذلك لانه اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ليسمى في علم البيان بالكناية
وهو كذلك لانه اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ليسمى في علم البيان بالكناية
وحقيقة ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك
تريد هذا المقام والحال المتحقق مقتضى مقام والحال الذي
يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللايقة بذكر المقام والحال الذي
هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتفي عنه اليه
مثلا فوك لمنكر الاسلام الاسلام حق يجوز ان يكون كناية عن انكر
جملة انكار كلا انكار وتنزل منزلة من هو خال الذهن عن الانكار
تعويلا على ما بين الانكار الان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن
مما ينتقل عنده الوهم الى المعنى وتقرير ما ذكره صاحب الباب
في شرح قوله في المعهد ينطق عن سعادة جدكم اشارة الغاية ساطع البرهان
ان قوله اشارة الغاية ساطع البرهان جاء مستأنفة جوابا عن سؤال كانه
قيل كيف ذاك الاخبار والنطق مع انه رضيع والمعهد فمن هذه الجملة
اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية
عن ان هذا الغلابة وندور مما يلزم صدقه للجامع فيؤول الى و
يجيئه الى السامع عن بيان كيفيته وبيان صدقه فيبقى الكلام مع
ساق الكلام السامع المستشرف الى كيفية بانه المقرون بالساطع
برهانه وقس على هذا البواقي وما كانت الامثلة المذكورة الاعتبارات
السابقة من قبيل الاثبات شوى قوله للمذهب فيه اشارة الى التعميم
دفعا لتوهم التخصيص فقال وعلى هذا القياس فهو من التجريد
عن المركبات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب

التأكيد بحسب الانكار في الانكاري والاسئلة ظاهرة وكذا خروج الكلام
فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر بما تقدم وههنا بحث لا بد من
التنبيه عليه وهو انه لا تحصر فايدة التأكيد الحكم في الثلاثة المذكورة
والواجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رفع انكار محقق او
متقدر فلذا المجرد عن التأكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يحسن ان
الدلالة على ان المقام مقام كذا من غير تعرض لكون المتكلم في الذهن كان انه لا يكون كقولك
للشريد وهو عراق ومن الجائز ان كان من الجاهل انه كان من الاصل ايتوى
واحسنت الي فالان تزاد فضل حسن اسي واترف وعلى ربه اذ وضعها
ابني وربت ان قومي كذبوني ومن خصائصها ان الضمير الثاني معها
هنا ليس بد نهايا لا يصلح بدونها كقولك انه من يتق ويصبر الآية وانه
من يعمل سوءا الآية وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة المنكر لان
يصغي مبتدا كقوله ان شواز وشوه وخيبة البازل الاشرف وان
كانت النكرة موصوفة تتاهيا ان احسن كقولك ان ذهبا ابلغ
شرا بمعنى البيان نعم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا
وان ولدا وان زرعا وان نخلا سقطت ان لم يحسن الحذف او لم
جزا شهي بالغية وقد يترك التأكيد لكي المنكر لان نفس المتكلم لا تقاعده
على تأكيده لكونه غير معتد به او لانه لا يرد حكم منه ولا يسند على نظر
التأكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والبراح قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين قالوا آمنا واذا خلوا الى
شياطينهم قالوا انا معكم ليس مما خاطبوا به المؤمنين جديرا بان يقوى
الكلام فيه ويؤكد بها لانه في ادعاء حدوث الايمان منهم لم يكن احد
انهم اكدوا ويمكن ان يقال انهم في اثناء ذلك انفسهم لما قاعدهم عليه لعدم الباعث
والحامل من الغفلة والحالة لا يقيم عنهم لو قالوا بغير لفظ التأكيد
والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم فالاخبار عن انفسهم بالثبات على

الفاعل

كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب
اعتبارات في المتكلم والموصول ان تعرف المسند اليه بايراده
موصولا وكان الاصل ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه
اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف
الموصول ثم الموصول وذوا اللام سواء في الرتبة وهما معا
جعل الذي يوصف به الجنس وتعريف المضاف كتعريف
المضاف اليه وما ذكر من ان التعريف هو المنقول عن سيبويه
وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية
هو ان يقصد احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى
مدلوله بحيث يجب المذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه
المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما
عليه بحكم خاص فاذا كانت الموصولات معارف بخلاف
النكرة الموصوفة انحصر بواحد من مجموعها ليس بحسب
الوضع فقولك ليقبل من حضر انما كانت من موصولة
معناه ليقبل الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها
موصوفة فمعناه ليقبل انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص
بكونه مضروبا لك ولكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لافراد
لا تختص في بحلاف الموصولة فانها وضعت على ان تختص
بمضمون الصلة وتكون معرفة بها هذا هو المقام الصالح
للموصول ثم المقام اشارة الى تفصيل الباعث المرجح له
او المرجح بقوله

عالم بغير الصلة نحو الذين في دارنا الشرف لا آخر فيهم اولا
تعريفهم لقلة جدوى الكلام وندرة وقوعه

التصريح بالاسم وزيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام
وذلك اما لان في ايراد الاسم ما يلوح الى بعض ما مر
المغاظة من زيد وغاظه ذهب وكان المعنى جاء غيظه غير
فضلت فعل المخادع بصاحبه عن الشيء الذي اريد ان يخرج من
يده يحيث لا يطلبه ويأخذه منه وهو عاوده التحمل لما فعلت
ايضا فالكلام مسوق لتبرئة يوسف وطهارة ذيله والمراد
اولا على ما مر امرأة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها وتحت
يوجب قوة ظنهما من المراودة وميل المراد فلما وقع عليهما وعلم
الانقياد لها بكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل مناط
زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير المراودة
لما فيه من شرط الاختلاط والالفة وقيل لزيادة تقرير المسند اليه
وذكر الامكان وقوع الاشراك في زليخا وامرأة العزيز ولا
يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة
معينة مشخصة وفيها نصف ومما تصح في زيادة تقرير الغرض
المسوق له الكلام في قصر المسند اليه بمنطقا انكاي المسيح يخاف مني
ونحن عبيده من مالك الشيء فانه ادل على جديرتهم النصارى
بان يقول نحن عبيده والمشهور ان الاية مثال لزيادة
التقرير فقط والمذكور من المفتاح انها مثال لهما استحقان
التصريح بالاسم لانه قال اولا يستحق التصريح او ان يقصد
زيادة التقرير يخور اورده الاية ثم قال والعدول عن التصريح
باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم تكن مثالا لهما لا
ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم

المسند اليه قول ابي نواس ولقد تهزت بي القوافي

بخلاف المفرد قلت لم يسلم فلا يكون خروج الواحد والاثنين ايضا لان
الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر مجموع من
المجموع والتقدير ان كل مجموع من المجموع داخل في الحكم على ما ذكر ثم
فان زعموا ان كل مجموع داخل في الحكم باعتبار شيوع الحكم في المجموع
دون كل فرد حتى يصح ان جماعة من الرجال باعتبار مجموعهم فرد
او فردين منه الجنوب بل هو اول المسألة فظهر بطلان ما ذكره
صاحب المفتاح في قوله تعالى وبشأني وهن العظم مني ان قوله العظم
العظام الافراد لطلب شمول الوهن العظام فرقا قد روا العهد حصول
وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد بعض منه اسناد الوهن
الى صيغة الجمع بحيث لو وهن بعض العظام عند حصول الوهن لبعض
من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لان الاسناد
صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الصحة قولنا
العظم ما ذكر في الكشاف وهن من الواحد هو الدال على معنى الجنسية
وقصر الجنس الذي هو القعود والقيام واخذ ما تركب
منه البدن كما اشار اليه الوهن والوجه الكان القصد الى معنى آخر
وهو انه لم يحصل منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت
العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام
بل كلها حتى كانه وقع من ساير شك في الشمول والاحاطة لان القيد
في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب المقام
فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن
لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح
في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون
كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم ان الاضافة
يفيدان ما ذكر على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصد

الجنس بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن اذا اصاب الكل
من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين وغيرهما
هذا الوهم يدفعه الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المعرف
باللام تعلق الحكم بكل فرد ظاهر مقرر في علم الاصول والنحو وكلام
الكشاف مشحون به حيث قال في قوله تعالى واسبغ عليكم نعمه
ليرجع اينا ول كل حسن وفي قوله تعالى وما اسرفوا ليعم كل الظالمين
انه اكثر ظلما وضع العالمين على معنى وما يعذر شيء من الظلم الا
من خلقه ونحو قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم
عن ظانين فقط وفي قوله حرمت العالمين انه جمع ليشمل كل جنس
ما سمي بالعالم اعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساده
ما قيل ان مراد المفرد وان كان الشمل لكنه قصد
هنا الى معنى آخر وهو التفسير على كون افعالهم اجناسا مختلفة
لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك
لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده فكيف
يكون العالمين مفيدا ولكل جنس ما سمي بالعالم وهذا الاتجاه فاسد
وايضا لا دلالة لقوله ليعذبنا ول كل جنس ما سمي به على هذا المعنى
وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيدنا وقها الجمع بخلاف
العظام وذلك لان هذه البنية لا يوجد بها عقل والانقل وبالجملة
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد واحد من الافراد
ثبتا كان او منفيا مما قررته الائمة وشهد به الاستعمال وصرح
صاحب الكشاف في غير موضع فالوجه ان يفرض جميع ذلك
بكلامه صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين ان يفرد و
الجمع في المعرف باللام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح

في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون فيه عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا على اشتمال الظرف على المظروف بل بين حيث كونه دالا عليه إجمالا ومنتقضا فيه بوجه ما حيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له نحو هو سيفا وترسا لما أجمل أولا وسكت عن بدله لفظا لأنه لا يقع في نفسها الكلام فإن تلك لم يقل هنا لزيادة التقرير وفي التأكيد للتقرير ثلاث قد أضاف هذا من لفظ المفتاح على عادته اقتباسا في الكلام وهو من إضافة المصدر إلى المفعول أو إضافة البيان أي للزيادة التي هي التقرير والنكتة في الإتيان بالبدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تتعلق بالتبعية بخلاف التأكيد فإن المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر وأما في الباقي فقال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين أنعمت عليهم بإعادة البدل التي تؤكد لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأن الطريق المستقيم هو بيان وتفسير صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار أن المتبوع مشتمل على التابع إجمالا لأنك إذا ذكرت أولا أما في البعض فظاهر وأما في الاشتمال فلأن المتبوع فيه يجب أن يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبني زيد فإذا أتبعته على خلاف ضربت زيدا إذا ضربت غلامه فتحو جاءني زيد غلامه أو أخوه وحاز به الغلط لإبدال اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة غير جيد لما بعد والاشتمال لا يخلو عن إيضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام وقد يكون في بدل الكل إيضاح وتفسير كلما مر فكان الأحسن أن يقال لزيادة التقرير والإيضاح كما وقع في المفتاح وأما البعض أو جعل الشيء معطوفا على المستدالية فتفصيل لا تفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل إذ الواو إنما هو

للجمع

الجمع المطلق من غير حكم للتابع والمتبوع من غير عرض لتقدم أو تأخر أو معية وإن جوز بقوله مع اختصاص نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فإن فيه تفصيلا للفاعل مع أنه ليس من عطف المسند إليه بل من عطف الجمل

التفصيل المسند إليه قد حصل من إجمال المذكورين أولا وبين الآخر بعدي مترادفين أو غير مترادفين كما مر مع اختصاص واحد من كل منهما بما يناسبه نحو جاءني زيد وعمرو بعدي يوم وسنة وما أشبه ذلك هذا هو

أما المقرون وغير المقرون بالفاء فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة أن الفاء تدل على أن ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسة المتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الآ أن فيه دلالة على أن ما قبلها مما ينتظر شيئا فشيئا إلى أن يبلغ ما بعدها والتحقيق أن المضمر في حتى خبر مبتدأ محذوف هو ضمير ما قبلها من الأجزاء المضمنة في الملفوظ أو بالعكس ولا يعتبر ترتب أجزاء ما قبلها بل يجوز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الأجزاء الأخر نحو مات كل أب لي حتى آدم أو في أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء أو فيهما نحو مات كل أب لي حتى آدم وفي أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء ظاهرا مشعرا أو ظاهر نحو جاءني القوم حتى حمار فإذا جاء كما ويكون الذهن تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا باعتبار أنه أقصى أجزاء المتبوع أو أضعفها فإن تلت العطف على المسند إليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند إليه أيضا فكان الأحسن أن يقول أو التفصيل إما تارة ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز أن النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه إلى ذلك التقييد دون ذلك الكلام وجملة الأمر أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات الشيء أو نفيه عنه إلا وهو الغرض الخاص من ذلك الكلام المقصود من الكلام وهذا ما لا سبيل إلى الشك فيه فإنه إذا كان كلام

المعنى تعرفت مجهت عليه ويكون اللفظ تابعا لما كان من حيث المعنى
والمعنى هو ان مجهت الحوض على الاضافة لان المعروض عليه هو هما
الذي يكون الماء اكثر ميلا الى المعروض وابعد عنه ومنه اخذت
الفلسفة في الراس والحاة في الاصبع وتحرفت كلها الفلسفية والخاتم
ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب ان
يوقف بالمعروض عند المعروض عليه وبتحرك بالمظروف عكسوا الظرف
وههنا الامر العكس قلبوا الكلام بغاية لهذا الاعتبار وقد قوله
فاكهة الاتباعي صدر جزل الطرفان افكل امر حاد اي ذهب الشرود
من الناس والتضمن بصدت الايام حتى لو تتقوا على رد هذا الوصف
سنة لابيا لما فعلوا منهم اقصيهما كان لعوفير همين متقبل ان قلب
من جهة اللفظ بناء على ان على مرفوع بكان المقدرة بالابتداء
لان الاستفهام بالفعل اولى فصار افكل امر حاد والخبر معرفة لوقوع
قوله والاكثر موقف منكر الفوائد اعاد ليعطف عليه قوله بين ما وقع
بعدام وما وقع بعد الهمزة بالنون وحذف لوجود الضمير وباد
غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو بين
الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحوان على
مبتدا وكان افكل خبره ووجه الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة
كما رجل في الدار ام امراة وجاز عطف جملة على اخرى لان وجود الهمزة
في الام اكثر من ان تحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قائم
ام ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قائم لوقوع الفاء فيه من جهة
اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان
اباك فهو فيه قليل من جهة المعنى لان الخبر هو في الاصل هو الاثر
والمعنى اطبيا كان افكل امر حاد لان المقصود التسوية بين ان
يكون امه قبيا وان يكون حادا فافهم وقيل ام القليل سمع كذا هذا

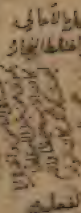

تمامه
لقد لهت النطاف بابن آدم
حتى الفؤاد فما يمر ويطعم

الفعليه

ح
لكون المقصود

ابتداء وقوله انى مما يورث الكلام ملاحة وقع موقع كل البلاغة
واسيء الاساس وباب في المجاورات وفي الاشعار وفي التنزيل
زيد عمرا ضربه غير ضربه المسكا كي معطف والمعنى ان القصر اقتضى
غير نفس القلب الذي جعله المسكا كي من الاطراف فصار كقوله اى
رؤيته منكرة مستقبحة بالغيرة ارجاؤه اطرافه
وارجاء جمع الرجا بالقصر ان يكون ارجاء مما قرن به موصوفه مضاف
هذوف او لون مما وصفا بمعنى قوله اي لونها فالضمير الاخير من
باب القلب والمعنى كان لون ما لا تغيرت الوانا ارضه وفي القلب
من المبالغة ما ليس في تركه لاضافه بان لون العمار قد بلغ من
الغبرة الوصف بطبقه لون الارض في الغبرة وزاد ان لون
لم يتعين اعتبارا لطبيعة لان السهول من مقتضى الظاهر من
غير ان كتضيع خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو
على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود
ارسل القطا من يصف ناقته بالتمكن فلا ان يخبر عن عليها
خلق السيب من جلد الماعز الفلا ارسل القطا الشبيه ارسل الطير المحمود
بالنبي والمعنى كما ليت الفدن بالسياع وجواب ما قوله بعد
اسرت نعام الرجال ايما اخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل
ان يقول انه يتضمن من المبالغة في حمق الناقة ما لا يتضمن قولنا
كما ليت الفدن بالسياع لا يخفى ان السياع قد بلغ من العظم
والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع
بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود
فيكون ادخل في المدح كقوله ثم انصرفت وما شبعت ولم اصب
جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام
على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اشب معنى لم اجرب

لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه يعهد حذف المؤكد والعامل
مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب
فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان تكون فيه دلالة على الاختصاص
وان الناس هم المخصوص بالشجاعة الخ لان المثل الاول انما سقط
لاجل الضمير ونزل الكلام في صورة المبتدا والخبر يعني كان قولنا انا
سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص هكذا لواتى
تكون الكلمة مقابلة في الصورة فالمجيب عن استدلال بهذا الكلام
على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس
بمبتدا بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في ما قلنا فهو حجة
عليه لانه [illegible] حذف المسند [illegible] صبر جميل
جميل [illegible] حذف المسند اليه اي هذا صبر جميل فهو الحذف
كثير الفائدة بالكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف
ما لو ذكر فانه يكون نقضا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا
شكوى فيه الى المخلوق وفيه حذف المسند اليه بانه الاكثر فالحمل عليه
اولى وبان سوق الكلام للمدح يحصول الصبر له والاخبار بان
الصبر الجميل احق لا يدل على حصوله له وبانه في الاعلى من الصابرين
المنصوبة اي صبر صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق
له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر قرينة حالية على حذف
المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعني احق قرينة لفظية
والحالية فوق هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فيجوز
المجموع الحذف اصلا والقرينة [illegible] اذا اصاب الاذهان
مكروه فكثيرا ما يقول الكثير خير من قعودك [illegible] المقام مما يقصر
منه هذا المعنى بسهولة وفيه حذف المبتدا ايضا بقرينة
من قوله فصبر اجمل بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا بان
جميلا

الاصل

الاصل في المبتدا التعريف فجاز الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة
او قدر وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل
احق من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه
احق من الجزع وقد يتجه ان يكون وجه تخصيص الامرين
قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة انتهوا خيرا لكم وانفقوا انما الله في الوجود
الا هو ثلثة او ثلثة الله فحذف الخبر ثم الموصوف واقيمت الصفة مقامه
تقولوا امنا والمسيح واحد ثلثة مستوون في استحقاق العبادة
والوحدة كما اذا اردت الحاق اثنين بواحد في صفة وتبة قيل
هم ثلثة فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف
المسند بناء على ان ذكر الشيء يحضر المعنى في الذهن كما يراد لكل احد
عندك امر عمرو فانك لو قلت امر عندك عمرو او امر عمرو عندك
لخرج امر عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانك اذا وليت امر
والجملة جملتان مستقلتان في احد الجزئين اعني المسند اليه او
المسند وتقدير على ان يقام مفرد بعد امر نحو اقائما زيد امر قام عمرو
وان يقام امر هو قاعد وان يقدر عندك امر عمرو وعندك او امر عندك
عمرو قائم منقطعة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد
بعد امر وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها
بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل
الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين
المشتركين في الفاعل نحو اقمت امر قعدت واقام زيد امر قعد
لان كل فعل لا بد له من فاعل فهو متصلة وبجمع مع عدم
التناسب بين معنيي الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام
زيد امر تكلم [illegible] حذف [illegible] اي ضلعتم [illegible] حذف المسند

اصل الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا اما هذا اثباتا و
الآخر نفيا فانما يمتنع النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو كان
انسانا لكان ناطقا لا يمتنع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني الثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض
عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب
قد يكون لعدم السبب طريقا ان يكون المشروط سببا مختلفا كالنار
والشمس للاشراق فاشراق السبب لا يوجب انتفاء المسبب
بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الآخر ان قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد
على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد
الآلهة انتفاء الفساد فجاز ان يقال الله سبب آخر فاتفق انتفاء
الامتناع الاول للامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان جليلة باطل
وحقه ان يقال اما الاول فلان الشرط عندهم انما يكون سببا
نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو لو كان وجد
نحو او غيرها نحو لو كان النهار موجودا والشمس طالعة ولما
الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم واعلم ان اللازم يوجب
انتفاء الملزوم من غير عكس فهو موضوع ليكون جزاءه
معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل
امتناع لازمه وهو الجزاء فهو الامتناع الاول لامتناع الثاني
اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط وهذا هو الوفاق والقياس
الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا
يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه
ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان
لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من المحققين و

تلفا

تلفاه غير مشهور والمقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو للامتناع الثاني
لامتناع الاول اذ يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى
يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب
او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج
انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء
الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة
على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هو انتفاء مضمون
الشرط من غير النفات الى ان علة العلم بانتفاء احدهما هو العلم
بالآخر وان قولهم لو للامتناع الثاني لوجود الاول نحو لو
جاءني اكرمتك معناه ان وجود مجيء سبب لعدم اكرامك عمرا
لان وجوده دليل على ان عمرا لم يكرمك ويدل على ما قلنا
قطعا قول ابي العلاء المعري ولو خانت الرؤوس كما نرى لغيرهم
رعايا ولكن ما لهن رؤوس والاولى ان استدلالنا بالمقدم لا ينتج شيئا
على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طارة وجاء فوق طائرا
لطارت ولكنه نهض فطار اي عدم طيران تلك الفرس سببه انه لم
يطر وجاء فوق طائرا فليتامل والذي ارتاب الفحول فقد جعلها
لو وان مخرجها اما لا للتلازم دالة على انتفاء الجزاء للشرط
من غير قصد الى القطع باشتراطها وهذا نحو عندهم استغفار
مبين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
الشرط لازم فصيروا يستعملونها للدلالة على ان العلم باشتراط الثاني
علة للعلم باشتراط الاول مفهوما فهو اشتراط الملزوم باشتراط اللازم
من غير النفات الى ان علة اشتراط الجزاء في الخارج ماهو
لا تهمنا اذ نحن تعلق نفاة القياسات بالاكتساب المذموم و
التصوف ولا شك ان العلم باشتراط الملزوم لا يوجب العلم

والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح
الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس الاستثنائي
المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشرط لامتناع غيره
ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام
الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي
فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق
ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب
عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء قوله ولو اسمعهم
لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي
لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو داع الوجود
كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء
الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء
وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق
منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له
فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم
ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا
من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما
يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل
المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما
قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون
من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا
لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على
اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء واذا كان لو للشرط في الماضي
يلزم عدم الثبوت وقضى كل منهما ليوافق الغرض اذ الثبوت
جملتها

ينافي

ينافي التعليق والحصول الفرقي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل
في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل
في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين
واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء
ولو وضعت في دجلة الهام لم تفق من الجزع الا والقلوب خوالي
يصف ناسفة على مفارقة بغداد وشوق ركائبه الى ماء دجلة
والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركائبها الهام
في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار
في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يقيمكم في كثير من الامر لعنتم
اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل وما مضى وقتا فوقتا
لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبون
وانه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير
من الامر كما في قوله تعالى لو يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزئون
حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث
الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية و
الاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت
نكايات الله تعالى في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا
فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله
لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم
بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح
من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم
وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع
عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد
الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار

الامتناع قلنا الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لان كان المضارع المثبت
يفيد استمرار الثبوت بحسب ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الدخل
عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستقبال كما ان الجملة الاسمية تفيد
الثبوت والدوام فلما اكد هذا افاد ثبوت عليها صرف النفي كون
لتاكيد النفي وبيانه ان النفي التاكيد اثبوت ولهذا قالوا ان قوله
تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وان كان
وان كان لما امر بن ومابن مرادف لم الا انها تختص عن النفي
الاختصاص صريح انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص وهذا نظير
في كلامهم ذخول لو على المضارع وقد ورد به التنزيل كقوله
صلى الله عليه وسلم لو كان موسى حيا لما وسعه الا ان يتبعني
اي لما وسعها حتى يحاسبوها واطلقوا احدهما اطلاقا شائعا حتى
توهموا معناه ذا ذهبا من قولك ما فعلت كذا مخافة كذا اي
وجوده وجبت لو كذا في قوله
تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ
المجرمون ناكسوا رءوسهم وقد ورد ايضا المضارع منفيا بما في قوله
اين المضارع او الكلام من ولات حين مناص وهو امر الذي يعلم فيه
الموت والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة
الماضي المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها الكون
في القيمة كذلك حيث جعلت منزلة الماضي المحقق الوقوع فاستعمل لو
اذ وهما مختصان بالماضي وحق كان المناسب ان يقال ولو رايت
ولكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كالفرس لا خلاف في اخباره
فالمضارع عندهم بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض
بحسب التاويل كانه قيل قد تقرر هذا الامر لكذلك ما ذكره
ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفسر هذا المقام

وان

فان جعلت الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ولم تجعله للتمني فلا التفات
لانه لو للتمني تدخل على المضارع ايضا كما في قول الذين كفروا فانه
قد التزم ان تسراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب
المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وحمل
ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها
فقوله رعا يود الذين كفروا من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين
واما الكوفيون فعلى ان رب تقدير كانت اي ربما كان بودة فحذف لكثرة
استعمال كان بعد رب واما جهل ما النكرة الموصوفة بودة الفعل
المتعلق برب حذفا اشتهرت رب عربودة الذين كفروا تحقيق
ثلث فلا عنى بما فيه من التضعيف وربت ههنا للتقليل الذي
بمعنى انه يود احدهم احوال القيمة فيتمنون فان نجوت منهم
اخافة ما تامل ذلك ويجوز ان تكون مستعارة للتكثير وذكر ابن
الحاجب انها تفيد بعد التقليل الى التحقيق كما تفيد اذا
دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف
بدلالة قوله لو كانوا مسلمين عليه اي لو للتمني حكايته بعد ود دهم
عبر به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن
ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو
الواقعة بعد فعل يخصه منه معنى التمني حرفا مصدريا ففعول
يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او ان مخففة الصورة عطف
على قوله لتنزيله يعني صورة ردة الكافرين موقوفين على النار
مارين بالتفاتهم ردة ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رد الظالمين
موقوفين عند ربهم والمجرمين ذاكسي رؤسهم متقاولين بتلك
المقالات فانا ما سلمنا خبرها بلفظ المضارع بعد قوله تعالى
الله الذي انزل الرياح فتحصل السحاب فيبسطه الرابعة على الكسر ياهذه

فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على حد الحضور اعني ان المعنى
الحاصل ان الجنة وجودة بحيث لا يجد احد الخلو مقصورا على الانصاف
في حضور الجنة وعدم الحصول فيها لا يجد وذلك الى الانصاف في حضور
الدنيا او الحصول فيها وان اعترض النفي في جانب المسند فقط اعني ان
الخلو مقصور على عدم الحصول لا الكينونة في حضور الجنة لا تجاوزه
الى عدم الحصول في حضور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا
غير حقيقي وكذا قولك لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور
على الانصاف بكم لا يتصف بي وديني مقصور على الانصاف بي لا
يتصف بكم فحصر موصوف على الصفة دون العكس
كما توهم البعض ونظيره كما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى
ان حسابهم الا على ربي لو أن حسابهم حسابهم مقصور على الانصاف
بعلم ربي لا تجاوزه الى الانصاف بعلمي وليس للقصر حقيقيا حتى
يلزم ان يكون ديني مقصورا على الانصاف بكم لان تجاوزه
الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين وبهذا
يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص
هو الذي على معنى ان حسابهم لا تجاوز الى غيرهم وديني لا تجاوز
الى غيري بل على معنى ان الاختصاص بكم دينكم لا ديني والاختصاص
بي ديني لا دينكم كما ان معنى قام زيد ان الاختصاص بالقيام دون القعود
لان فيه لا يكون نظرا فليتنبه لما في هذا المقام من الخطاء
والخروج عن القانون. واعلم اني ولان التقديم يفيد التخصيص
على ما ذكرنا انما يفيد الطرف الذي هو المسند على المسند اليه فلا
يفيد غيره ولم نقل لانه ربما لا يفيد لتقييد جملته بشرط الريب
في سائر كتبه اعلم تعالى يجب دلالة الخطاب بناء على اختصاص
علم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتبه تعالى دون

سائر

سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل
الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي
كتبه لا ان كان الحصر في مقابلة حضور الجنة حضور الدنيا الا ساير
المقدورات وغيرها او النبي عطف على تخصيصه او تقديم المسند
اليه للتنبيه من اول الامر على انه المسند اليه حين الوقوف اذ النصف
لا يتقدم على المنصوب وانما قال من اول الامر اذ ربما يعلم انه خبر
لانصت بالتامل في المعنى والنظر الى ان لم يرد في الكلام ضمير
المبتداء كقوله اي قول حسان رضي الله عنه في مدح النبي صلى الله
عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر
وبعده ليلة لا يدرك سحرها اعني همم لتوهم ان همم خبر له
لاخبر فيه هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير
مختصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدا بتقديم الحكم عليه كانه موصوف
صالح بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل
ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يجوز قائم رجل لان الالتباس باقي
لجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه
يتعين كونه خبرا ولانها اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها
واما اذا كانت النكرة مختصة فلا يجب التقدم كقوله تعالى واجل مسمى
عنده وانما يرد على كلمة في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب
تقدم الحكم بكون الحكم على غير المختص ضروريا ان التخصيص الى
حصول الاعتبار حصول الحكم وقد قالوا ان الاحكام على ما ليس بمختص
فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تكير
المبتدا وحسنه حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن
اية نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب اقرب الساعة

الالتزام وعوضا لغير فكذا ما نقض به هو ان احد الامرين الذي ذكره ايضا
استدراك كلامه السابق فلا نقض ولما انتفاء والقول بالاسناد الثلاثة لان قوله
صرفه الكلام الى الخبر الى المبتدا ثانيا ان كان خبره من اسناد الفعل
الى ضمير فقد انتقل الاسناد الفعلي ثانيا او الوصفي ثانيا ان كان خبره وصفيا
كان مع الاسنادين الآخرين ثلثة وهو الثاني باطل لما كان اول
الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق المقصد
المبتدا به مهما الاسناد مقدم على الفعل كائنا ما هو الا ظهر ضرورة
لقوله في الدرجة الاولى بخلاف هو زيد فان المسند اليه والدرجة الاولى
فيه هو الفاعل والفعل مقدر عليه لكن في هذا المقام ضعف
لا دفع له وهو ان قوله بخلاف الفعل فيه يشعر بان الفعل في مابعده من الضمير
ابتدائي لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقيد في الدرجة
الاولى الا ان يحمل على ان اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولا به
اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانا
الصالح لذلك ما اوردته في بحث القنوت فانه الذي يدل على ان اسناد
الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاف ما اورده بعينه
منا هناك في شرح المفتاح ونرجح بان ما ذكرت هناك اصح
وزد عرفت بقيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم ان تصدك
لهذا ظاهر بعيد فتدبر واكتب في ذكر كلا قوله الحدوث وهو ان
الاسناد على قسمين قسم يقتضيه اللفظ وهو على ضربين الاول
الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة نحو كاسناد الفعل الى
الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي
بواسطة ثم نحو كاسناده الى المبتدا بوسطة الضمير وقسم يقتضيه
المتكلم فقوله صرف المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله
صرفه ذكر الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم

الاول

الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض
هذا كله بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه تسليم لما ادعاه الشارح وفيه
التناقض من تحقيق الاسانيد الثلثة وانه ان اراد بالاسناد الذي
يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو ممنوع وما ذكره
الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وان مجاز الاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا يدرى من بيان جهة تقوم على الاسناد بواسطة الضمير
الى المبتدا كما يشعر به قوله ثم ان كان متضمنا للضمير وضمير ذلك
الضمير الى المبتدا ثانيا فانه متفرع الاشكال وقد اهمله ولم يتعرض
بزيادة لفظ القصة والاضمار وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون
بواسطة ومن العجب انه لم يتقدم في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه
لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود كلام السكاكي من
هذا المقام ولم يدرج ولا طيب خياله ثم ان ما في المفتاح حتى الشارح
تلافيا لما كان عند المناظرة وتنقيحا لما جرى عليه وتا فولست
في كلام السكاكي ثالث نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان
كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة
التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد
في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب المقدر حاصل ما حصل
في القول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وقد مر انما يكون كذلك
اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة الثبوت والتجدد معا
باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح
وقولي في الدرجة الاولى الخ كالصريح في ان المراد بالاسناد في
الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما مر
الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى ضرب المبتدا الى نفسه على
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا في كونه

مسئلة يستوي خبر اسناد الخبر لظهور ان تضايفا انما هو مع الخبر
لاغير وهما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى الضمير فباعتبار
انه مسند الى الضمير الذي هو هما رجع عندنا ايضا كغيرنا ما يقال ان الفعل
مع ضميره المتصل مثل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعتبرة
المخصوصة فليس في نحو اكرمت الا اسناد واحد وهو نسبة الوطء
الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي يحصل احد الحرفين
احد الامرين مسندا اليه والآخر مسندا عظم ان الاسناد الى الضمير
انما هو الذي يقتضي الاسناد الى ما ذكر الشيء اصلا كما لا يخفى
في قولنا دخلت على زيد فظاهر ان الاسناد هنا هو ايس الا بين
الابتداء والخبر وليوجد العامل اوجزنا المذكور وعلمنا الامر هنا
من زيادة اعتبار تا الى اخر مسئلة ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير
اسناد الخبر الذي هو الجملة الاولى الى المبتدا المتصل مع انه المتضمن
على تحقق وتقرر اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فصلا مع ما فيه
من الاستدراك والاستبعاد وان اراد غير ذلك فيصل الاقتصار
على ذلك الى الاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى
الضمير المبتدا والثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناد هو بواسطة الضمير
الى المبتدا الذي هو اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا ما
لم يقل باحد ولم يذهب اليه ضرورة فان قلت فقد ذكرت
ان ايس هذا اسكاكيا بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد
الفعل الى المبتدا وكلام المفتاح ايضا لا ظاهر عن اعترف بذلك
وكلام المعاني غير واف بمرام المتصدي لمرام فكيف تصحيح كلام
صاحب المفتاح وفق تحقيق احترازه عن نحو انا مررت مع ايهام
التصريح بانه مفيد التجدد دون الثبوت قلت اما الاول
فوجهان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية

تأمل

واحد بالذات مغايرا بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث
انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن
شيء والاسناد الى الضمير العايد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة ما
المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار
لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد
فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه هنا صريح
في تقديم اعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوى لا يدل الا على تأخر
الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي
يسند عليه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقولهم رفع المبتدا الى نفسه واما
كون الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه
ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني
فانه انما يكون بعد اعتبار تحقق الخبر الضمير وكونه عايدا الى المبتدا ويخفى
ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصفة مما يعتبر اذا تذكر الغيبة
قال فان كان متضمنا لضميره رفع ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد رفع
المبتدا الخبر الى ضمنه ان كان الخبر متضمنا للخبر للضمير اي مسندا اليه ليتم
اسناد الفعل الى الخبر المبتدا مرة ثانية بعد الاعتبار فالمراد برفعه رفع ذلك الضمير
اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير المتقدم عليه وعلى اسناد
الجملة هو الاعتبار الاول منه وحينئذ يستقيم كلامه السابق ولا يقتضي ان
سيأتي الدلالة على الوجه المبتدع المستبعد كما زعم واما الثاني فمراد من حيث
كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند
الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل اليتم على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى يعني الى فاعله سواء وجد هنا اسناد اخر كما في زيد عرف وقام ابوه

زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد
فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما
يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد
عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة
الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه
وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره
الشارح من انه احترز عنه لانه لا يفيد التجدد لما مر تنبيه كثير مما ذكر في
هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما
كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سبق والفعل اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في
البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف
اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص
بما بين المسند والمسند اليه وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل
فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية
واما ما يق من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف
في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع
ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات
في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم
الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب الرابع في احوال
متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد
يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكن اراد ان يشير الى
تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب

واراد

واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض
المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع
الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
لا ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتأمل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما
لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول
من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا
تمهيد لحذفه وان كان ساير المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض
من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله و
معه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل
افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع
اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح
ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد
وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول
ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول
واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى
فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه
عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان
يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن
وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي ح منزلة اللازم
ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور
في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل با
عتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو

يحمل الاول كان الغرض بيان جنس ما ينبغي ان لا يعطى الا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من انكر له اعطاء غير الله تعالى ولا مع من تقول ان يوجد منه اعطاء بعض اقسام الذي نزل منزلة اللازم ضرورة ان الله تعالى قادر على كل شيء وهو ظاهر

اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك بان يقال كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم في الفرد ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام ومع ذلك لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص بدل عليه القرينة وانما قدم النافي لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما مما عداه ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله ٣ المؤمن من كرم ولؤم المنافق حسب ليم حمل المعرف باللام مطلقا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ابهام ان القصد الى فرد دون الجميع مع تحقق الحقيقة فيها فترجح الاحد المتساويين على الاخر تمذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم نحو فلان يعطي ويمنع اي يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايها ما اتفق بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق والبه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وكونه منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكفي فيه بمجرد ظن الاستدلالي يطلب فيه اليقين طلبا ظنيا فادى المقام الخطابي او الفعل

المذكور

المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا لتوهم اللازم من حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى يعطي يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيمسكها الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاحاد وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال افادة التعميم في افراد الفعل بناء في كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يقيد بعموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه مهما فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة انما يلزم من عدم كون النفي معتبرا في الغرض والمنفي عدم كونه مقيدا بما ذكر من الكلام انما الملتزم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في اخر بحث الاستثناء من ان خواتم الجواد ينبغي الاخضرار مبالغة بتنزيل وجود غير خواتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو ان غير خواتم لا يوجد حقيقة الاعطاء لا غير وهذا هو الجري في قرينة ما فيما نحن فيه على ما ذكره من الحمل بمعونة المقام فتدبر ولا عليك ان اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يوجد غيره موجبا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فما لا يدعيه هذا الجاحد واظهر مما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فيها فافهم عليه فان هذا المقام مما وقع فيه ابهامهم خبط عظيم والاول وجوان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا به مفعولا مخصوصا كقوله تعالى في الجنة وما لهم فيها ما يشتهون اي ما يتمنون ان يراد بما يشتهون ما يتعلق به الشهوة من المأكول والمشروب والملبوس والمنكوح وغيرها فلا يجدون الصب

اي ان يكون ذو وجه وذو وجه قيدا لما بعد من الحاسنة وبالتبع اظهار المظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدون الصب

ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل الغرض الخ لا يتم بحيث
قوله ان يجيد اى تضعف وتكلف بحيث لم يبق في مادة الدمع فضل بحيث
اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكى لك تفكرا بكيت تفكرا على
انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل لو شئت
ان ابكى لك بكيت لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق في
النوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس
سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق
غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث لا يبقى فيه الشوق
التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فوضع حسن ترتيب النظم
فليتأمل ومما حذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قوله
امر ذيه فقام اى امر قومه بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها
اى امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف
على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم
كقوله اى قول بخير وكم دفعت عني من عاصر حادث بتحامل
فلان على اذا لم يعد وكم في البيت خبرية مميزها قوله من عاصر حادث
فاذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن ليلا
يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكما
اهلكنا من قرية ومحل كم هنا النصب على المفعولية وسوغ ايام اى
مدة تهاوصولتها حزن اى قطعني اللحم الى العظم فحذف المفعول العفي
اللحم اذ لو ذكر لصار تماتوهم قبل ذكره ما بعده اى ما بين اللحم وهو قوله
الى العظم ان الحزن بنته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدل
من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحزن مضى اللحم
حتى اراده

حذف

حتى لم يرو الا العظم واما الانة اريد ذكره اى ذكر المفعول تماما على وجه
يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية
بوقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على
ضميره وان كان اكثر كما يتعين كقوله اى المجتبى قد طلبنا فلم نجد لك
السود والكرام مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول بين اللفظ اذ
لو ذكره لكان المناسب في قوله فلم نجد الا تيان بضميره اى فلم نجده وفيه
تفويت الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية
بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى يعينه عكس فحوى الرواية في قوله
ولم امدح لارضيه بشعري اى ليما ان يكون اصابها لا لاذ اعلما
الفعل الاول في صريح لفظ التيمم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع
نفي المدح على التيمم موجبا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز
ان يكون السبب اى سبب حذف المفعول في بيت البحتري قرب موجبه
المدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب
المثل موجبا مجازا بدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز
وجوده ايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما التعميم في المفعول
مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد بقرينة
ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من
ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اى
على حذف المفعول التعميم مع الاختصار والله يدعوا الى دار السلام
اى يدعوا العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية
الى الطريق المستقيم الموصل اليها يختص بمن يشاء ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم

المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا فاى وان
لم يتقدم المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو عرفت زيدا عرفته فتخصيص
الفعل المقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا
عرفت لما فيه من التكرير والمفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس المقصود
من التخصيص الا التاكيد على تاكيد فيتقوى بازديادا التاكيد لا محالة
وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياى فارهبون
انه من باب زيدا ضربته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد
وقد صرح في المفتاح بان الفاء تعطف على المحذوف والتقدير واياى فار
هبوا فارهبون ويتحقق الخيرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون
العطف ولم يتعرض فيه التخصيص لان الغرض تقرير الفعل للبيان بكيفية
ما اى فاعبد وجواب شرطه المحذوف المعطوف عليه بالفعل ولما قوله تعالى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا
العبادة لى في ارض فاخلصوها في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه
تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفاء
في فاعبدون جزاء الشرط نظر اذ لا يصح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني
فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاءات الثلث فاولها والتي كانت
في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببية ما قبله اى اذا كان ارضى
واسعة فان لم تخلصوا الى الاخرى فاثنية جزاء الشرط والثالثة
تكرير لها او معاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما
نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك الاشاع
تقدير الفعل مقدما نحو اما ثمود فهديناهم لان التزاحم وجود فاصلين

اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من
شيء فزيد قائم معناه ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم
بوقوع قيام زيد ولزوم له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما
دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني كون
شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذنة
بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد
والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء لفصل التخفيف وفا
مة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامه اعني شرط
وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عند هم
ان حيزي اما الا تزاحد فيه ينبغي ان يشتغل بشق النحو وحصل ايضا بقاء الفا
متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء الفصيحة في ابتداء الكلام
ولذا يقدم على الفاء ما من اجزاء الجزاء المعمول والظرف وغيرهما من
المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر هذا بعد الفاء
فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذا الغرض
المهمة يجوز تخصيصها بالفاء الملائم ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل
هذا التقديم ليس للتخصيص نحو زيدا لقيته امس لان الغرض اقامة
غير هم وزعم على ان زعم الاشتراك او انفراد الخبر بالعمدة بل الاولى
انباتا اصل الفائدة لهم ثم الاخبار عن سوء ضيعهم الا ترى انك اذا
عجبت زيدا وعمرا ثم سئلت ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن
عارفا بخبرك اصل الاكرام والاهانة وكذا اى ومثل قولك اما زيدا فاكرمته قولك بزيد مررت اى اعتقدانك مررت باحد وانه غير زيد وكذا

وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا
ضربته وما شيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص
لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم
لزوما جزئيا اكثريا كما يق تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا
التمساح اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون
للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة
كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او
ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون
ذراعا فاسلكوه وقال الله تعالى وان عليكم لحافظين وقال الى
ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن
فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير
في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين
لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص
على ما قاله الزمخشري واشار اليه المص بقوله ولهذا يق في
اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة
ولا الى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره
ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا
عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا
ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم
في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان

الذوق

الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه
لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع ورا
التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه
اهم وهم ببيانه اعني قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا
في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي
ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يق انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين
كانت تلك العناية ولم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم
مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر
والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل
تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف وفي
بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام
واورد اقرا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيد
الاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك
لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه
القراءة لانها اول سورة نزلت فكانت الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف
وبانه اي باسم ربك باقرا الثاني اي هو مفعول اقرا الذي بعده
ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء كما يق
فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا
في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرا تعلق المفعولية
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام و
اخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة

كلها كذلك فيهذا العارض جعل الجر وبر نصب العين بخلاف قولك في سورة
القصص وجاءه رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا
ما اضافه الى ما عرفت ان في الثاني مزيد استقلال الاخلال بالقصد في قوله تعالى فقال الملأ
من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا
بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا الخ لوقوعهم
انه من صلة الدنيا لانها اسم تفضيل من الدنو ولبست اسماء الاتوقع
يتعدى بعن وسئل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى اسمعا وربك هارون
وموسى بتقدم هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعرق في عليه السلام
لوجوه احدها قوله وجعلوا لله شركاء الجن مبهوم فالانكار التوبيخي يمتنع
ان يكون تعلق جعلوا لله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا يكون
يكون جعلوا متعلقا بلله وكذا تعلقه بشركاء انما يكون باعتبار تعلقه بلله
فلا فرق بين تقدم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين
لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر
لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر
تعلق جعلوا بلله من حيث اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بها
لكن العناية بشانه اتم واولوية في الانكار لكونه في نفسه نصب عين المؤمنين
ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وقد يقال انه جعل التقديم للاحتراز عن
الاخلال بالمقصد او لعناية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع
فان الاكثر اخذ المذكور امرا عارضا يوجب لما تقدم ان يكون نصب العين
وقد انضاف ان تعلق من قومه بالذين على تقدير ما حيوة وان كان صحيحا من
جهة اللفظ بناء على ان الادنا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير صحيح
من جهة المعنى لان المعنى للقولنا اترفنا الكفرة وقومهم في الحيوة التي دنت

من قوم

من قوم نوح اللهم الا ان يجعل بعيدة بمعنى ان يراد هذه من حيوة قوم نوح اى كانت
قريبة من حيوتهم صنفا بها وهذا لا يقتضي وان كانت مرتبة في المثال
لكنه يقتضي بعضهم ما يجعل تقديم وجعل غيب على التمكن من باب
تقديم المحولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من
انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد تقديم العامل على المعمول والمبتدا
على الخبر ثم قد وضع البعض تقديم المحولات بعضها على بعض لكنه عم الحكم
تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المحولات على بعض
قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصد ههنا تقديم المفعول
على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة ان ضرورة امتناع تقديم
المفعول على انما عامل للقصر من غير تقديمه على الفعل الذي هو اصل القصر
وهو في اللغة الحبس يقولون قصرت الناقة على فحل اذا حملت منه فلا تفجره
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي
لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا
يتجاوز الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء اخر
بان لا يتجاوز اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور
ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى مخصص اخر كقولك ما زيد الا قائم يعني انه
لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا يعني انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى
اصلا والتقسيم الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا
من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغيره
الحقيقي لغلبة جدواه توهم بعضهم انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك ثم
قال واعلم ان مفهوم القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او وصف
دون ثان او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او موصوف دون الاخر

وهذا التقسيم انما هو للحقيقي وغيره لان المراد بقولنا ان اخبرا يصدق عليه
انه ان اخبرانهم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له او لواحد
الاخير خرج عنه كغير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب
لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ويعلم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن
اعتقد ان زيدا وعمرا شعراء فليتامل هذا فانه مما ينبغي ان يعلم
التقسيم بقولنا الحقيقي فيما قد اورد الامثلة في اثناء هذا التقسيم من غير
الحقيقي اعتبارا لذلك الوقوع واجتزاءا عن وجهه الكتب وكلامه ليخلوا
من امثلة هي طرفي الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا
مثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيدا الا عمرو واذا ملت وجدته
مشيرا الى التقسيم انما حين قال متى اردت النفي على الوصف المسلم ثبوته
وهو وصف الشعر وقلت ما شاعر توجب النفي حكم العقل الى ثبوته
لذات ما ان عاما كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان
خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فتناول النفي بنوعيه لذلك فتي
قلت الا زيدا افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعا
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح
فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان مضاه
ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان
يكون حاصلة لموصوف اخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان مضاه
ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يمتنع ان يكون لغيره
لكنه يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة
المعنوية التي هي معنى قايم بالغير لا النعت اللغوي الذي هو تابع يدل
على ذات موصوفة بما في غيره من الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما

على العلم في قولنا العجبي هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت
على العلم في قولنا العجبي هذا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا
مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها
بما دل على ذات باعتبار معنى هو التحقيق عموم من وجه لتصادقهما في نحو
رجل عالم وصدقهما بدونه في قولنا العالم موجود وبالعكس في قولنا جاءني
هذا الرجل وهو جواز ان يكون المراد بالصفة هذا المعنى والاول النسبة واما
نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا مسدود وغير ذلك
مما وقع فيه المحمول ما فمن قصر الموصوف على الصفة فقد وازن المعنى انه
مقصور على الاتصاف بكونه زيدا او اخاك او مسدودا وما جاز ليتامل والله اعلم
قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه
يتصف بغيرها اي بغير الكتابة وهو لا يكاد يوجد نحو التعدد والاصح
تعالى الشيء انما من متصورا لا ولو صفات فيعد واصلة للمتكلم بها لكن
يخص منه قصره على الصفة وبقي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع
من القصر يقتضي ان الحكم لان الصفة المنفية فيه قطعا ايتلبس وهو ايضا من
الصفات فاذا نفيت منه جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا
قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيره لزم ان لا يتصف
بالشاعرية ولا بعد ١٢ وهو جمع التوهم الا ان يراد الصفات الوجودية
والنفاة اي قصر الموصوف من الحقيقي كنحو ما جاءني في الا زيد الراكب
على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام
الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي كما سنشير
وقد نقصد به اي بالنفي المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما
يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيد بحكم

الصفة على ٣

على الم

في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا او غائيا لا قصرا غير حقيقي
لفوات المقصد فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني
الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا
بناء على عدم الاعتداد بما في الصفات والفرق بين القصر الغير
الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل والاول
اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة
دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة
اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص
صفة بامر دون اخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي التفسير
وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان
المخاطب اعتقد اشتراكه في الصفتين والمتكلم يخصصه
باحدهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من
الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت
في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع
فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل
ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون
صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما
اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة
لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا
وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد
وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين
والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر دون صفة

اخرى

اخرى الى ساير الصفات او تخصيص صفة بامر دون ساير الامور وكذلك
الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون
ساير الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا واحتمالا
وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير
الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه
ليس ردا على من اعتقد ان يجتمع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه
خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام
ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم
لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه
بجميع الصفات عن صفة واحدة ولا تردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة
بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ
او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص
صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى و
تخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من
من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد
الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف
على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة
على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد
اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد
اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا قصر افراد القطع الشركة

اى لقطعه الشركة المذكورة وبالثانى اى المخاطب بالثانى من
ضربى كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة
بامر مكان اخر من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذى اثبته المتكلم حتى
يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود
دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو
ودون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا
عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح
فى ذلك اى المخاطب بالثانى اما من يعتقد العكس واما من تساوى
عنده الامران اعنى اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها فى قصر
الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة فى قصر الصفة
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم
او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من
يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان تعلمه على التعيين
ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعينه ما هو غير معين عند المخاطب
فالحاصل ان تخصيص شئ بشئ دون اخر قصر افراد وتخصيص
شئ بشئ مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب
وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساويا الامران
عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة
دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت ا
الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك
اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام
والقعود على التساوى فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود

ولم تخصصه

ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود
حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام فى قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شئ بشئ دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر
الذى سماه المص قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط
فان قلت مراد المص بالاخرى احد الصفتين وبالاخر احد الامرين
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد
خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التى هى احد الصفتين
التى اعتقدها المخاطب وكذا فى قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى
ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا زيد بالاخرى
احدى الصفتين وهى صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم
يعتقد اتصافه باحد الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها
محال بل اعتقد اتصافه باحد الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق
على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى
بل تخصيصه بصفة يصدق عليه الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى
لا يقتضى ان يكون اعتقاد المخاطب نفى الصفة المذكورة واثبات
الاخرى بل يكفى فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك
لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة الثانية
هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت
ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التى جوز
ثبوتها له على التعيين وهى القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه
اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون
قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام

في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية
هذا التكليف ان يتحقق في قصر التعيين تحقيق شيء بشيء مكان اخر
لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء مكان اخر الذي دون
قولنا ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له
بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فح يكون قوله دون اخرى
مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به
من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا
عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يق ان في كلامه حذفا واضمارا
وتقديره والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده
وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي
يكون المخاطب به من تساوى عنده الامران سواء كان دون اخرى
او مكان اخر اي قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام صاحب
المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله
هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف
على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتما
عهما في الموصوف حتى يكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر
كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية و
المفحمة لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر المو
صوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين
ليكون اثباتها شعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه
نظر لانه اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات
المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم

شعرا

شعرا باثبات غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده وا
ضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر
بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات
جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب
تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي
اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون
قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه
اخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج
ح قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر
لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنافي كونه قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط
واما ما يق من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه
لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نم عدم حسن قولنا
ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يق ان المراد
الثاني في اعتقاد المخاطب ان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الا
شتراط ح يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد
فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا
قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس
فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب ينافي الوصفين واما عدم
اشتراك السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على
انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان

فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد
الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح
مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر
طرق والمذكور هنا اربعة وقد يجعل القصر بتوسط ضمير الفصل
وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما
اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون
بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند
ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين
المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا
لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في
قول المص منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف
كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا شاعر لا كاتب او ما زيد كاتب
بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه
والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طرق العطف للقصر
هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والا
يضاح في بيان العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا
الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم
من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب
معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات
فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قاعدا بل قائم وفي قصرها اي قصر الصفة
على الموصوف زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعر بل زيد ويصح ان يق

ماشاعر عمرو

ماشاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم
الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح
انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما
لتوافق اللغة العامة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن
في قصر الموصوف على الصفة مثال للافراد صالحا ان يكون مثالا للقلب لاشتراط
عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب
مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما و
لما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا
الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد
الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما زيد شاعر الا زيد والكل
يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا
انما زيد قائم واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان
على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقول الشيخ انما لا تنفي
عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك
الاول في العقل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن
من عمرو ومجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني
زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو ومع من فهو كلام غلط
فان الجائي زيد لا عمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو وفهو كلام
من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا
المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جائني زيد لم تكن ينفي ان يكون
قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد وعن عمرو فهو كلام

مع من زعم ان الجائي عمرو لا مع من زعم ان زيدا وعمرا وجائيان فان
زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام
هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم
انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا
الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين
حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان
يكون الاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون الاثبات ما بعده ونفي
ما سواه او على العكس والثاني بط بالاجماع فتعين الاول وهو معنى
القصر وذلك لان ان لا يدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما
دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا
حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى
الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه
ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا
بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم
الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الميتة وهو اي هذا المعنى هو
المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة
نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل
ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي
فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا
اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عايد بل لم
يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا
الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة

الرفع

قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعايد محذوف والميتة خبر ان تقديره
ان الذي حرم الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند
ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت
هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة
حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فقط انها ليست
بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل
انما حرم الله شاهو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل
ما موصولة والعايد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرم
الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم
مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه
اختار ان يكون كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة
اسم ان والميتة خبرها اولى لتبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار
الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه
اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لا
ثبات قيامه ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة
نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو
بكر وغيرهما مما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص
لظهور ان لا ينفي كل حكم سواه وقد يق ان المراد انه لاثبات الجزء
الاخير مما بعده لموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف
واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك
انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح
الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر منحصرة مثل التقديم

في العامل والفصل بينهما للغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية
ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل للغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم
الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحا ومرح باسم الشاعر
ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذا ثبت الغرض
عجز بالتمثيل فقال قال الفرزدق انا الذي اجتر الخ وهو من الرجز المسمى
الزمار وهو العمد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه لتم
وعتف من حماه وجوهه واغا يدافع عن احسابهم انا او مثلي اذا كان
غرضه ان يختص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال
واغا ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا على احسابهم وليس ذلك
معناه واغا معناه ان المدافع عن احسابهم انا لا غيري ولا يجوز ان
يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول واغا ادافع عن
احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسمية ان
واما ضميرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الزاجر دليل على ان
الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الزجر والمدافعة عنه وليس
بمستحيل ان يقال انا الزاجر والمدافع انا مع انه للاضرورة في العدول
عن لفظ نبي الى لفظ ما وهو الاظهر في المقصد فان قيل كيف صح اسناد
الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لانه ان الفعل غائب لان غيبته الفعل
وتكلمه وخطابه بلحاظ المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا
او انت لا يكون غائبا ولا متكلما فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه
العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا لما صح
ايقاعه بعد على ما صرح به بعض النحاة نحو اغا قام ابوك مثلا قائم الا

ابوك

ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والاستاذ عن علي بن عيسى الربعي وهو انه
لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه دائما اتصلت بها ما الموكدة انا
سب ان تفيد معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك للان
نحو قولك زيد جاءني لا عمرو ولمن توهم المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد جاءني
في قولك زيد جاءني وضمنا في قولك لا عمرو ولان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على
اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات القصري فتاكيد
قطعا واما الاول اعني تاكيد ايضا بالنسبة لا بنفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل
ذكره ويجب ان يعلم ان هذا مما سبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما
والا فلا يلزم المراد هاهنا حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيد اذ
للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من طرق القصر التقديم اي تقديم
ما حقه التاخير كخبر المبتدا وحمولات الفعل كقولك في قصر اي
قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لاظهر المثالين صحة
مثلا لان القيمية والقيسية ان شاء لم يصح قصر الافراد والا لم
يصح لقصر القلب وفي قصرها انا كيف من تملك افرادا لمن اعتقد انك مع
الغير كقيسية وقلب لمن اعتقد افرادا الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف
احدكما به وكان الكلام في سائر محمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه
الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون خاليا
كما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه
اما في قصر الافراد فلانه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا
في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف
على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء نعيه

واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطأ تجويز كل منهما
على التساوي يختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم فا بالفحوى
اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي
فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك
ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والا
ستثناء وانما المعان يفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الا
ختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق النص العطف على المثبت والمنفي
كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي
وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل
زيد يعلم النحو والصرف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو بكر فنقول
منهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غيره اما في الاول فمعناه
لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني
فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه
من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور
في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة فانما هي لا التي لنفي
الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه
ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا
واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والا
ستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلوم الا النحو او ليس العالم
بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف
قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه متناول
له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون الحذف العطف بان

يحذف

يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي
معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا تبقى العطف فليتامل فانه دقيق فا
الاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون
المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي
اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي
يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس
هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا
دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم
لا قاعد ولا يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لا في مثل
كلام البلغاء الذي يستشهد بكلامهم لان شرط النفي بلا العاطفة على ما
صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها
بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته
للمتبوع لا لان تفيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في
النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل
صفة وقع فيه التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم
ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو
منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت
عمرو وبكرا وغيرهما من القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو
منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة
قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت منفيها
المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدة الاحتراز
عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام وعلم السامع او المتكلم او بشيء من الا

افعال القلوب على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يحصل من كلمة النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما يكون من الوهم فهو مرتفع بالتأمل في قولنا واجب الكريم ان لا يؤذي خيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان المعمول للالتماس فقوله غير هما اي لا العاطفة التي نفى بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع تقييد قيلها جاز لا بغي انه لا يمكن ان ينفي شيئا بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ وأهذا الوهم منهما ونحوا انه احترز بقوله عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو يذر قام لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تأكيدا ونحو جاء في الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون هند لا وما عطف بلا العاطفة الاخرين اي انما اذا تقدم فيقال انما انا غني لا فقير وهو باطل نحو زيد لم يضرب لا عمرا والاحسن لان المنفي فيهما اعم في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والامتناع فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخير ان مصرحا في النفي فلا بد وان يكون مصرحا في الايجاب فيكون لا نفيا للثالث المحتمل فوجب فلا يلزم خروجها عن وضعها وهما يدل على ان النفي التضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا هو بقول ذلك وعليه انما من اله الا الله وانما احد الله وهو بقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد من المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا مصرحا بل ضمنا وانما معناه الصريح يجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولنا لا عمرو منفي عن الذاتي او

او جزئه

ما ويصح لا واو بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صحيح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو اجاب عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد من المجيء لا عمرو من جهة ان النفي التضمني ليس في حكم نفي التصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي التضمني كما في انما انا غني لا فقير اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد من المجيء على نفي عمرو لا تضمنا ولا مرجحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد اذا القيام لا القعود وقرأنا يوم الجمعة لا سابع الايام الا المنفي بلا ليس منفيا بل نفي ما كان النفي الدائم الا ان في التصريح بالا استثناء منعرباً ان المنفي ايضا في حكم المصرح بدا ي لم يرد زيد الا القيام ما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع قال الشارح منها جامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون والموتى فانه يمتنع ان يقال الذين لا يسمعون ليسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الا ستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما قام زيد لا عمرو فانه لا اختصاص في القيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن الجاءة المذكورة في الوصف المختص كما يحسن في غيره هذا اقرب الادلة على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكر واهذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان طلا له على اضعف من انما قام قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاء في زيد وانما جاء في عمرو وتارة تواخرى نحو انما جاء في زيد لا عمرو وانما انت عليهم مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والدليل على امتناع نحو ما جاء في زيد لم يجئ الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل

وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون
ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع
من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي
استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان
اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره
كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع
انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما
والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم
ولم يكن حكمه مشوبا بالخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم
الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب
ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا
يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب
في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد
يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظ فاشار
الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت
شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صا
حبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم
منزلة المجهول لاعتبار مناسب ويستعمل له اي لذلك المعلوم الا
لثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما
محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك
فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم عالمون بكونه مقصورا على
الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعتقدون

هلاكه

هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل
له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم
وشدة حرصهم على بقاء النبي ع فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال
او قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو
ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان
مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسول لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا
ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول
لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا
القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع
وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد
الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني
البشرية على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه
وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم و
صف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القا
ئلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون
على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث
قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى
جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من
باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه
بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور
وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء
الرسالة فالرسل ع كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره

الزلة
تعرض

ولكن ذا لك لا يمنع ان يكون الله قد من علينا من الرسالة وهذا يصلح جوابا
لاثبات الرسل البشرية لانفسهم وانما انتهاء بطريق النصر فيكون قوله على وفق كلام
الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقدير السؤال بوجه اخر وهو انا استعمل في قوله
ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل
يدعونه والاول اوفق بجواب المتن فليفهم وتما اشتمل على نزول العلوم منزلة
المجهول فمن قلب قوله تعالى حكاية من اهل النكاية حين كذبوا رسلهم ما
انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
فقولهم ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
فقولهم ما انتم الا بشر قلب على ما قررنا الان واما قولهم ان انتم الا
تكذبون فقولهم ما انتم الا بشر قلبوا انفسهم اذ قصر قلب للمخاطبين
وهم لم يسلموا يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين
لكن حاله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي ستاتي لقصر تعيين
بناء على نكتته وهو ان الكفار يرى المخاطبين وبنتهم على ان قطعهم
بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غايته ان
هم ان يكونوا متوقدين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى
عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولهم عطفا على قوله
كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل في ما لا ينكره المخاطب
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك وتقربه وانت تريد ان توقعه عليه
اي ان تجعل من يعلم ذلك واثقا مشفقا على ذلك الخ والاولى بناء على
ما ذكروا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم
يتفق على خبره فكانه اخطاء فوضع انما ليس الغرض باطنه لكنه خوطب على
ذلك وقد يجعل المجهول بمنزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه اي يكون

معلوما

مثلكم

وان يقال انهم من فرط الجهل كانهم يتم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر وبين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وفي الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام الا في الدار وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو الذات وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاء في رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيدا الا ثوبه ففي الكل المستثنى نحو المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما يرى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فهو جمع بين التحقيق والقصر للصفة وكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا وتعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقوله يقدم ما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور عليه بحالهما وهو ان يكون الاداة متعلقة على المقصور عليه والمقصور عليه بليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا وفي قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر

والمحال

ما زيد

على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة واما جاز مع قلة الا لفائها لحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخير واما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع اداة النهي عن كلا منهما بان توخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقع في ما ضرب زيدا الا عمرو وما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اخلال المعنى والخاص المقصور فانظر بطلان المقصور عليه بجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا ما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل القصر الان التقديم في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا على عمرو هذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحد بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز وقد اكان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهو حرف فلا يستثنى بها شيآن فتقديمهما بحالهما اغا يجوز على تقدير جواز ان لا يجعل كل استثناء متعددا او يجعل المقصور في البقية مقدما ويجعل عاملا قبل الا فيما بعد المستثنى بها الان اكثر النحاة على منع ذلك الان يكون المحمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او

او معمولا لغير العامل في المستثنى عوامل تلك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول ثان والعامل في الموت لم يبق ويطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا فالظرف في قوله فعالي وما نالك اشفعت الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي اي منصوب بعض اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا في باب الابتداء في البيت الاول اي المشتمل باب الابتداء والنواح في البيت الثاني مرفوع بمحذوف اي فامنا النواح نحمر والى قولنا ما ضرب الا زيد عمرا ومنصوب بمضمر اعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب كما ان ما ذكره المصنف يصح ان لم يقدر الاول بلا فاعل وكانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيد من ضرب فقيل عمرا واي ضرب فقيل نعم واي عمرو واقال المصنف وفيه نظر لاقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا اذ لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون من ضرب الا عمرا واما في المثال المذكور ما ضرب الا زيد الا عمرا ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد حتى على بعضهم هذا البيان فمنعوا هذا الاقتضاء قائلين ان الفعل المنفي لم يرد به اداة القصر فجاز ان يلزم القصر في المفعول ثم عكس ان بقي لم تلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا وتمنع صحة هذا الكلام في مثل هذا المقام ووجد الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المسند لواحد من الفاعل والمفعول او نحو ذلك ان النفي في الاستثناء للقصر فيها وهو الذي قد تفيده المستثنى منه فيفرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا ويتوجه الى مفسره هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولا يلزم

التصحيح من نحو

من غير مخصص قال صاحب المفتاح وكذلك فزادا في علم النحو نوعا تأنيث الضمير في كانت في قراءة الى جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي قوله تعالى للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للتنوع لاظهار التحفظ والاصل التذكير لمقتضى المقام حتى يثنى من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال ذاتيت الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور في الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فآتني وان اسم كان ضمير عائد الى ما يخبر عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيما قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائد الى ما يجوز ان يجعل الحاسب لاستماع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هذا مثالا في مقام الا هذا بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاصفاء المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضمير العائد الى ما ليس في اللفظ او انصراف العامل الى المستثنى مناسب المستثنى وجنسه بان يقدر في ما ضرب الا زيدا ما ضرب الا احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات

وفيما بقيت

في ما سلف الا في الجحد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوت الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اختصاص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان التقييد متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيئ بالالتجاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيئ على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدء نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني من احد الا يقوم او قيد نحو ما جاءني احد الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ما ضيها نحو ما جاءني قد والوا نحو ما انتبته الا اتاني وفي الحديث ما آيس الشيطان من بني ادم الا اتيهم من قبل النساء وذلك لانه فسد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير نحو ما آيس الشيطان من بني ادم من جهة من جهات الاغواء الا عازما على اتيانهم من قبل النساء كقولهم خرج الامير معه صقر صيودا به فهذا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع في الحال وفي اما نحو ما المقصور عليه نحو انما ضرب زيد عمرا وانما العقيد الاخير مما وقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه

ولا يجوز

ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه في هذا الالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الامر كذلك بل الكلام متفقا هناك فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا وانما ضرب عمرا زيدا نعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيدا فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وهذا ظاهر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيد ضارب فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامي لم تزدها معرفة وانما لذة ذكرنا هاي ما ذكرنا هاالا لازة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغيرك الا في افادة القصر بين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا فقولنا في قصر ما زيد الا شاعر افرادا وما زيد الا قائم قلبا وفي قصر ما شاعر الا زيد قلبا وتعيينا بالاعتبارين يجب المقام وفي امتناع عطفه بالواو نحو ما انتبته الا اتاني وفي الحديث ما آيس الشيطان من بني ادم الا اتيهم من قبل النساء وذلك لانه فسد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير نحو ما آيس الشيطان من بني ادم من جهة من جهات الاغواء الا عازما على اتيانهم من قبل النساء كقولهم خرج الامير معه صقر صيودا به فهذا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع في الحال وفي اما نحو ما المقصور عليه نحو انما ضرب زيد عمرا وانما العقيد الاخير مما وقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه في هذا الالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الامر كذلك بل الكلام متفقا هناك فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا وانما ضرب عمرا زيدا نعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيدا فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وهذا ظاهر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيد ضارب فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامي لم تزدها معرفة وانما لذة ذكرنا هاي ما ذكرنا هاالا لازة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغيرك الا في افادة القصر بين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا فقولنا في قصر ما زيد الا شاعر افرادا وما زيد الا قائم قلبا وفي قصر ما شاعر الا زيد قلبا وتعيينا بالاعتبارين يجب المقام وفي امتناع عطفه بالواو نحو ما انتبته الا اتاني وفي الحديث ما آيس الشيطان من بني ادم الا اتيهم من قبل النساء وذلك لانه فسد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير نحو ما آيس الشيطان من بني ادم من جهة من جهات الاغواء الا عازما على اتيانهم من قبل النساء كقولهم خرج الامير معه صقر صيودا به فهذا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع في الحال وفي اما نحو ما المقصور عليه نحو انما ضرب زيد عمرا وانما العقيد الاخير مما وقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه

ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه في هذا الالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الامر كذلك بل الكلام متفقا هناك فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا وانما ضرب عمرا زيدا نعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيدا فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وهذا ظاهر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيد ضارب فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامي لم تزدها معرفة وانما لذة ذكرنا هاي ما ذكرنا هاالا لازة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغيرك الا في افادة القصر بين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا فقولنا في قصر ما زيد الا شاعر افرادا وما زيد الا قائم قلبا وفي قصر ما شاعر الا زيد قلبا وتعيينا بالاعتبارين يجب المقام وفي امتناع عطفه بالواو نحو ما انتبته الا اتاني وفي الحديث ما آيس الشيطان من بني ادم الا اتيهم من قبل النساء وذلك لانه فسد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير نحو ما آيس الشيطان من بني ادم من جهة من جهات الاغواء الا عازما على اتيانهم من قبل النساء كقولهم خرج الامير معه صقر صيودا به فهذا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع في الحال وفي اما نحو ما المقصور عليه نحو انما ضرب زيد عمرا وانما العقيد الاخير مما وقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه

ولا يجوز

ولكنا لو اقتصرنا ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون الصيغ من مجيء احوال اللفظ
لان المصدر يجزئ به الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام
والامر والنهي ونحو زلت وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم
وصيغ العقود ولعل ورب وكم الخبرية ونحو زيد والحق بالنقل
ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد احتياج الى ذكر فيه فجعلنا الخبر و
لان كثيرا من الانشاء ان الغي الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى
معنى الانشاء فلهذا قال صاحب المفتاح ان التابع في الاعتبار هو الخبر
والطلب فالانشاء ان كان طلبا يستدعي مطلوبا غير حاصل وان الطلب
لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى
اذا كان الفعل حاصلا يمتنع اجراؤها على معناها الحقيقي وتتولد مناسب
القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهو على ما ذكره للصيغة
التمني والاستفهام والامر والنهي والدعاء لانه اما ان يقتضي كون
المطلوب به ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب حصول امر
في الخارج فان كان ذلك الامر لانتفاء فعل فهو الترجي وان كان لثبوت فان
كان بالصيغ وفي النداء هو الدعاء والا فهو الامر منها التمني وهو
طلب حصول الشيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا
يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال يطلبه فهو قد
يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت
الشباب يعود فكنت اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع
او طاعته في وقوعه والا لصار ترجيا وليستعمل فيه لعل وعسى ولذلك
ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يتعلق في التمني مجازا فقال وقد يتمنى
بكل
نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه مع يمتنع حمله على حقيقة

للاستفهام

وبمنزلة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام
لجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهما والعدول عن ليت ابوا زالتمني
لحال المصابة بكذا في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى
بلو ضرورة انه لما لم يجد شيئا يتعلق به النصب على تقدير فان تعذر شيء فان النصب
فرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على المختار
ان وانما يقع ان في جواب الاشياء الستة والمناسب المقام ههنا هو التمني
فحكم بقرض ان لو في الواقع واقعا كذا لكانت بثبت وتنوع ما لها معنية في وقوعه
وقبيلا لفعالوا التي بعد فعل فيه معنى التمني نحو وادوا لو تدهن فيدهنون
وهو حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها
نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال فاحج قال الله تعالى لو ان لي
كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كما لحروف التندم والتضيض
وهي هلا والا تنصب الفعل مضارعا لو لا ولو ما ماخوذة منهما اي كما ان ما اخوذة
من هما ولو التي للتمني حال كونها مركبتين مع لا ومع ما المزيدتين للتضيض
علة لقوله ما كبتين والتضيض جعل الشيء في حز الشيء يقول ضيضت
كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب بعوان الغرض من هذا التركيب
والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة تضمنهما ايوان
الغرض من تضمنهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي
من معنى التمني المتضمنتين هما به في المدعى التندم نحو هلا اكرمت زيدا
ولو ما اكرمته على معنى ليتك اكرمته فصار الى حد هلا ولو ما على تورك الاكرام
وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم فصار
الحث على القيام ومع هذا فلا يخرج عن ضرب من التوبيخ واللوم على ترك ما
كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمنهما مصدر

يجيء

كثيرة
مبهمة وكثرت
كثير
حقق بعد التجنس احمد
محذوف الخبر

ضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا
بلفظ المفتاح لكنه حاصل من اضافة المركب مع ما وال المزيد فيه
مطلوبا بالتي لم التركيب التنبيه على ان هل ولو معنى التمني وهذا شروحان
ما تبع في بعض النسخ لتضمنها على ما ينبغي وكذا قوله
ليتولد ايضا حصول كلام صاحب المفتاح حيث قال اذا هل هلا اكرمت
زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التقديم وانما يحصل
كبهما من اول الامر لتضمين التقديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني
جريا على مقتضى التضايف لهذا سببه فان هل ولو قد يستعملان للتمني
والتمني ما مضى بناء سبب التقديم وما يستقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر
هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها
جزءا موضوعا للتقديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التضمن في الحروف
مما باباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكمه ليت وينصب جوابه
المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لعدم المرجو عن
الحصول وبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طمع
في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر انه طلب محبوب لا طمع في وقوعه
فيتولد منه التمني لما مر من ان طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه
بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا فوق حصوله فيتم لا يقال
التمني تغرب وبديع في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب
المحبوب نحو لعلك تعطيني والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت
الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب
الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة
وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو

التصور

التصور والفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى
ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق و
بعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلتين وبهذا الاعتبار صار اعم فقدم
المصنف فقال الهمزة لطلب التصور اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها
وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد
قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب وتطلب تعيينها
او التصور اي ادراك تلك النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ما وهن
في الاناء ام عمرو فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور
المسند في الحاصلة كم مال ام في الزق فانك تعلم ان الاثر محكوم عليه بالا
كينونة في الحاصلة او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم
بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام فقصدوا لهذا اي بجعل الهمزة لطلب التصور
لم يفهم في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما فهم هل زيد قام ولم يفهم في طلب
تصور المفعول اعمرا ضربت كما فهم هل عمرا ضربت وذلك لان التقديم
يستدعي حصول التهيؤ بنفس الفعل فيكون لطلب حصول الحاصل وهو مخالف
الهمزة فانها يكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا في
اعمرا ضربت واما في ازيد قام فلا اذ لا يلزم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول
التصور بنفس الفعل غايته ان يحتمل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان
يكون ازيد قام لطلب القيام ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحو وبناء على هذا
انه مما لم يفهم هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بد ان يختص بطلب التصديق كما
سيجيء والمسئول عنه بها اي الذي يلي الهمزة هو ما يليها كالفعل
في اضرب زيد ان كان الشك في نفس الفعل عن الصادر عن المخاطب
الواقع على زيد وان وقع الشك في الفاعل عن الصادر الواقع على زيد
وان وقع في المفعول عن الواقع على زيد فمبنى هذا الطلب التصو

بصدور الفعل منه وانا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اقول
هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فلذا هذا يحتمل ان يكون لطلب
التصور وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن نحو قولك
افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو كتبت
هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام
المصنف لا يخلو من تسمح والقائل بانه امت ضربت زيدا اذا كان الشك في القيد
من هو موجه العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في اذ ضربت اذا كان
الشك في الحصول من هو موجه القطع بوقوع ضرب من المخاطب ولكن ساء
المخاطب فخواني في الدار صليت اليوم الجمعة صرت واتا دبما ضربته وا
اراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك
تقول والله لقد ضربت قط اراك اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول
ما انت قلت شعرا قط اراك رايت انسانا فالمعنى للسؤال عن الفاعل من
هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى الفعل وصفوه
نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك
مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قبل شعرا على الجملة ورؤية انسان
على الاطلاق ففي ذلك فيه لان ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى
يسأل عن فاعله وهل لطلب التحقق حسب ويدخل على الجملتين نحو هل
قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود
لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو
ولان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة ولم المتصلة لطلب
تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا يكون الا لطلب
التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فقط

نوافح

تنافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا
يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور
مع حصول المتم في ام المتصل نحو الم زيد قام ام عمرو قلت المتم الحاصل
هو العلم بتحقق القيام لاحد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على
التعيين وهو غير التصور السابق على المتم لانه التصور بوجه ما وقبح هل
زيد ضارب لان التقديم يشعر بحصول المتم بنفس الفعل فيكون هل
لطلب حصول الحاصل وهو سخيف واغلم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل
محذوف وقدره الظاهر هل زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال الفعل
بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام دون التخصيص
وفيه نظر لان لا وجه صحيح لتقييده سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص
وهذا يوجب ان يقبح وجه لتخييب اعني على قصد الاهتمام
دون الاختصاص ولا قائل به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته
جواز تقدير الفعل قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح
لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يشترط حصول المتم بنفس الفعل بل
هل لطلب التصديق بوجه فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انه امع و
جود الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بفعل مضمر
الظاهر لا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من اولها اياه لفظا
وحمل الكافي قبح هل زيدا ضربته على ذلك اي لان التقديم يشعر بحصول
المتم مما سبق من اعتبار التقديم والتاخير نحو زيدا ضربت واجب وان
اصله ضربت زيدا على انه يدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا واغلم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول
فعل محذوف ويلزمه اي المتكافي ان لا يقبح هل زيدا ضربته لان التقديم

لهذا المورد

نقض الفعل

المفهم المعرفة لبس التقييد حتى يستدعي حصول التعبير بنفس الفعل على ما هو
مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد
خرج على تقدير الفعل قبيح الوجه القبيح البعيد لانه شايع حسن
وههنا نظر وهو انا لا نسلم ذلك بل يجوز ان يكون قبيحا بعلة اخرى فان
انتفاء علة خصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغايته ما في الباب
انه لا يلزم على ما ذكره النحاة قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه
وعلة غيره اي قبح هل زيد عرف وهل زيد يعرف بان هل يجوز ان
في الاصل واصله هل كقوله اهل عرفت الدار بالهمزتين وقلبت الهمزة
قبلها الفا لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة و
تطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها
فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على المضارع الحالية
الاسمية التي ملخصها اسمان نحو هل عمرو ذاهب قاعد والا فما الفرق بينه
وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رايت
الفعل اذكرت مهموزا بالجبر وجئت بالالف المألوف وعانقته ولم توص
بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره فجيء بها فانها تسئت عنها
ذاهلة وهو اي هل تختص المضارع بالاستقبال لحكم الوضع كالسين
وسوف فلا تصح هل تضرب زيدا وهو خولت كما تصح اتضرب زيدا او
هو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لاخبار انشاء ته الفعل الواقع في
الحال يعني انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان
هل يصح ان يختص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانه اخبار الفعل الواقع
في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو خولت ليكون قرينة على ان
المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل

وقد صرح

وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم
ان هذا الامتناع جاء فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع
في الحال يعني انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال
او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقوله اتضرب
ابا ك وانتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذه المواقع وبهذا ظهر فساد
ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم
المقارنة لان الواجب مقارنة الحال بوقوع الفعل وانتفائه هاهنا ثم
الى تراى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي
الامير قال الخواسي ساضرب عني اعاره السيف جالبا على قضاء الله ما كان
جالبا وفي التنزيل سيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم واعجب من هذا ان بعضهم
لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الا
ستقبال لما سيذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال
يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب زيدا بالحال واورد
قول النحاة دليلا على كلامه وهو بادي على خطائه ولم ينقل عن احد
امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال واعلم ان الفرض من امثال هذه
المباحث كما لا ينبغي ان تشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا
فيه من غير تامل وبادر وه مذهبا والاختصاص المضارع اي كون
هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما في
مختلد بالعبادة معينا للعبد غيرك ونحو المضارع بالاستقبال
كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا الخ وما موصولة وكونه مبتدا
خبره الخ وزمانيا حال اكون اي الشيء الذي زمانيته الخ كالفعل فان
الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حين يبدل

بعروضه له اما اقتضاؤه الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك
فلان المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالقسم
لانك فلان القسم هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما
يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات
التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى
في الحال وفي ما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان
فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم شكرون
مع انه مؤكد بانما لكن لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابوازما تجد في
تعريض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ايقاعه على اصله كما في هل
تشكرون لافادة دخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لافادة دخلة
على الفعل تقديرا لان انتم فاعله فعل محذوف ليفسره الظاهر وايضا فهل
انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون ولذ كان
للبقوف باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادخل في الفعل من الهمزة فتركه
معه اي تزين الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول
ما يتجدد ولهذا اي ولان هل ادخل في الفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد
منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابوازما
يتجدد في معرض الوجود فعلا في غير البليغ فانه لا فرق في بابه وبين
هل ينطلق تجددا فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله وهي
اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او الوجوده
كونا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها
وجود شيء لشيء او الوجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان
دائمة فان للحدوث الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اخذ في هذا شيآن فيما يقرر

وفي الاولى شيء واحد فظ الكاف مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة
محمول وفي الاخرى رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها
تطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان للمطلوب منها تصورا شيء آخر فيطلب
بما شرح الاسم كقولنا ما الغضنفر طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه
والا لاي معنى وضع نحو اب بازاء لفظ اخر سواء كان من هذه اللغة
او من غيرها او ماهية الشيء او حقيقة التي هو بها هو كقولنا ما الحركة
اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بما يوازيه تاما من الجنس والفصل
يقع الفرق البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم وما التي لطلب
الماهية يعني يقتضي الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم
في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه
طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته
وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان للماهية ما به يكون
الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم بـ
جملة وبين الماهية التي يفهم من احد بالتفصيل غير قليل فان كل من يخوض
بالاسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا علما باللغة
واما احد فلا يقف عليه الا الماهر فاض بعض اعاظم المنطق والموجودات لما كان
لها مفهومات وحقايق كان لها حدود وجب الاسم وجب الحقيقة واما
المعدومات فلما لم يكن لها الا مفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم
لان الخلف بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى
ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يعرض عن عوارضها في اثناء
التعاليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها يعرض عليها عوارضها
وتلك الحدود بعينها حدود بحسب الذات وبحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء

فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الحقيقة

ان المطلب عن الاسم الذي بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين وعن الحاصل المخصص لذي العلم فيفيد تخصصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه جواب عنه بزيد ونحو مما يفيد تخصصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا او نحو ابن فلان واخو فلان ما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التخصص بحسب اضمار الاوصاف الخاصة في شخص وان كانت تلك الاوصاف تنقل الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس نحو ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او عن الوصف نحو ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي حديث سيع افضل المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من يقول العلم نحو من جبريل فانه بمعنى ملك ام جني وفيه نظر لان المسؤل عن الجنس وانه يعتبر في جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد التخصص وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قولهم له نعم حكاية عن قول فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني فاسد فانه يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب عما يفيد تعينه وتخصصه على ما ذكرنا ويسأل بأي عما يميز احد المشتركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي ايفتح ام اصحاب محمد ام قوان الحافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد ام قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يتوسط

احدهما

احدهما عن الاخر والام الاعم المشتمل فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي يوجد نحو في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فيقول اي ثياب فتطلب منه وصفا تميز ما عندك عما ينادرها في التوبيخ قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا اتيتم يفعل كذا لجواب اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف استفهام الى كلي فجوابه بكلي يميز الاعم وعلى الجملة هو طالب التمييز وبسألكم عن العمرة نحو يسأل بنو اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اي كم اتيناهم عشرين ام ثلثين ام عين في ذلك والغرض من ذلك السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حملهم على الاقرار وهو من اية كم بزيادة من فانوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد ما وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في المجرورية وذكر بعض المحققين من النحاة ان تمييز كم الاستفهامية لم اعثر على مجرور ابن في نظم ولا نثر ولا دليل على جوازه كتاب من كتب اللغة تقول سل بنو اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة وبسأل يكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان ما كان او مستقبلا وبأيان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم شأن ايان يوم القيمة وانى يستعمل تارة بمعنى كيف وجبان يكون بمعنى فعلى نحو انى شئتم اي على اي حال شئتم ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع اخر ولم يجئ اني زيد بمعنى كيف هو واخوى بمعنى من اين نحو اني لك هذا اي من اين لك هذا وذق انك انت الذليل يحتمل انهما ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا وايضا فذكر بعض النحاة ان اني بمعنى اين الا انه في الاستفهام يكون مع من ظاهرة كما في قولها ومن اين عشرون لنا من اني او مقدرة كقوله فانى لك هذا اي من اين فقال المضاف انه قد يستعمل بمعنى من اين سوا

آية ؟

بسألكم

عشرين

كان ذلك من جملة امارين او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها
مختص بطلب التصديق وبعضها بتحقق بطلب التصور كما والاسم الاستفهامية
وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها يجيء لطلب التصور والتصديق في الا
ستفهام وهذا يجوز ان يقع بجواب ما يوكلمات الاستفهام سوى الهمزة
كقوله قوام هل تستوي الظلمات والنور وقوله تعالى ام من هذا الذي
هو جندلكم وقوله الما اذا كنتم تعلمون وقول الشاعر ام كيف ينفع
ما يعطي العلوق به ثمان الف اذا ما ضن بالدين وام هنا بمعنى بل
التي يكون للانتقال من كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام كقوله
تعالى ام اتخذ مما يخلق بنات وبنين فان هذا الذي هو مبين وبجنا يخذ ما قبله في قوله تعالى
الذ بتم بها باقي ولم تحيطوا بها علما الما اذا كنتم تعلمون من ان ام ان
كانت متصلة فشرطها ان يكون يليها احد المستويين والا لم تكن الهمزة
وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا
وجه لوقوع ما الاستفهامية جوابا من انها متصلة والمعنى اكذ بتم ام
لم تكذبوا والم تكذبوا فاي كنتم تعلمون ثم هذه الكلمات الاستفها
مية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب القرا
ين وتحقيق كيفيته هذا المجاز وبيان اقدر من اي نوع من انواعه
مما يطلق عليه كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول
الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت التسفط الامر فهم
يتقلنا بكاي وقا ما ان يكون كذا او ان والتعجب نحو ما لي لا اراك الخ
هذا والتنبيه على الضلال نحو اين تذهبون والوعيد نحو لقوله تعالى لمن
يشاء منكم ان يستقيم الم اعهد اليكم يا بني ادم الخ والتقرير بوجهيه
الفرق بالتحقيق والتثبيت وقد يقال نحو حمل المخاطب على الاقرار بما
يعرفه

يعرفه

يعرفه او انكاره بعد ظهوره والتوبيخ نحو الم يأتكم نبؤا الذين من قبلكم
والتسوية نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم والامر نحو ءاسلمتم
اي اسلموا ان يلي الهمزة ما هو المخاطب على الاقرار به كما في حقيقة الذي
استفهام من ايلاء المسؤل عنه الهمزة نحو اضربت زيدا اذا اردت
ان تحمله على الاقرار بانك انت ضربت في تقريره بالفاعل او ان يلي ضربت
في تقريره بالمفعول وكذا ازيدا مررت وادا كبا سرت وعليه قوله
جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل في قوله تعالى ءا بالبنات فعلت هذا
بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام
قد كان بل على الاقرار بالذي منه كيف وقد اشاروا الى الفاعل في قولهم
ءانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير
بالفعل لكان الجواب فعلت ام لم افعل هذا واما قوله تعالى عليه بانه
يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على
انهم كانوا عالمين بان ابراهيم هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله
على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليها قبل الآية وهو انه
قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين
ثم لما رأوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين
قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انه قد علم ذلك
من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي انهم هربوا وتركوه
في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه
يسرعون ليكون هو قد ولي بايلاء المقرر به الهمزة يعني ان كان
التقرير بالهمزة فانها هي التي يجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول
وغيرها بخلاف البواقي فان هل يكون للتقرير بنفس مضمون الحكم

بخلاف

نحو هل تؤدبن الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يشاكل بها عند نحو
كم اتيتنا بهم ما معنى آية وما افعلت بفلان ومن الذى قتلته ونحو
ذلك والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اى بايلاء المنكر الهمزة
يعنى اذا كان الانكار بالهمزة وأختيها وان تحيز به للانكار لكن
لا يجرى فيه هذا التفصيل ومثل قولك ما اذا بقرت لو فعلت كذا

ومن ذا فعل كذا لو كم تدعوني وكيف تؤتفى اياك ومن اين
تدرى ما تعكار من الوزن وما اشبه ذلك واما الهمزة فهى للانكار
ما يليها كالفعل فى قولك اقتتلني والمشار فى مضاجعي فانه ذكر ما
يكون منعا من الفعل فلو كان للانكار الفاعل وانه ليس من يتصور
منه الفعل على ما تشبث الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل فى قوله
تعالى اهم يقسمون رحمت ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين
لا نفس القسمة وكالمفعول فى قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان
المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا الاتخاذ الولى واما قوله تعالى اتخذ
اصناما الهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الالهة ظهذا اولى لان الهمزة
وكالحال فى قولك اراجلا سبوا لها اليه وكذا ان من المتعلقة
ونحو اويد لضربته بجعل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب
تقدير المفسر نحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه لانكار المفعول
فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار
على نفس الفاعل بجعل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم
على ان يكون التقديم لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى
افائن تكوه الناس وافائن تصح الكلام من قبيل تقوى الحكم

حكم الانكار

حكم الانكار نقل الى ان الخاطب وهو المبنى عليه يعتقد اشتراكهما فى ذلك
ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى ان المدعى
لفرط شغفهم بامانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قرينة على
ذلك لان همزة الانكار بمعنى ام حرف النفى وقد مر ان ما يلى حرف النفى
يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكى على التقوى دون التخصيص
لا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفى وذلك فالسكاكى لم يفرق
بين ما يلى حرف النفى وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص
ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا متكررا وللتقوى ان
كان معرفا وقد اشرنا هناك الى تذكره هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل نحو قوله
آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن متكون من الله دون
غيره ولكن اجعله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم
ان مدار التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفعل اذا ساعد
عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف
لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى كلامه على مذهب الغير ومنه اى ومن
مجيئ الهمزة لانكار ان يكون الله نجا فلان عمله اى الله كما فى لئن انكار النفى
نفى له ونفى النفى اثبات وهذا المعنى مما دون قال ان الهمزة فيه للتقرير
اى يحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفى وهو انه كاف لا بالنفى وهو
ليس الله بكاف وهكذا قولهم الم نشرح لك صدرك والمعنى قد شرحنا
وأضرابه ذلك فقد يتفق ان الهمزة للانكار وقد يتفق انها للتقرير وكلها
حسن فعلى ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة
بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قولهم اعانت قلت للناس
اتخذونى واتى الهين فان الهمزة فيه للتقرير اى بما يعرفه عيسى عا

من هذا الحكم لانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان
صورة تعلق انكار المخاطب ان بلى الفعل الهمزة ولما كان للصورة اخرى
لا يلى فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولا نكار الفعل صورة اخرى
وهو نحو ازيدا ضربت ام عمرو لمن يرد الضرب بينهما اى عن زيد
ضربه بين زيد وعمرو من غير ان يقصد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت
تعلقه بهما لتثبته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه
قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين امما اشتملت عليه ارحام
الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اولها
الفاعل نحو ازيدٌ ضربك ام عمرو لمن يرد الضرب بينهما وغيرهما قال
نحو افي الدار كان هذا ام في السوق كان هذا ام في المسجد
الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اى ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر
الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع ففي هذا الاستفهام
تقرير معنى الثبوت وانكار معنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله
افوق البدر يوضع لي كما وقاية للتقرير بوجه شايبة من الانكار
باد عاء انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اى يحدث و
يتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو
اتعصي ربك معنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اى
لم يكن نحو اصليتكم ربكم بالبنين اى لم يفعل ذلك او في المستقبل اى لا
يكون نحو اتلزمكموها اى انلزمكم تلك العداية وانتم اى انكر هاكم على
قبولها وتصركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون
هذا ابدا الا لو لزم وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقوله
الشاعر وهل يدخر الترقام قوتا ليومه اذا ذخر الفل الطعام لعامه

وقد يكون

وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله ما اتاني
عليهم لما منوا بالله يعني اتى يتبعه وبال عليهم في الايمان وترك التوا
وهذا للازم والتوبيخ والانكار معنى فيه والحكم عطف على الاستبطاء بحتى
نحو اصليتك فاما ان تقول ما ابصرنا ابا وما نحقر نحو من هذا والتقدير
كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد جيئنا بني اسرائيل من العذاب المهين
من فرعون بلفظ الاستفهام ومن فرعون قوله انه مبتدا ومن الاضافة
مبتدا خبره او بالعكس على اختلاف النحويين فاندفع الاستفهام عنهما معنى
وهو ظاهر بل المراد انه لما وصفه بالعذاب بالشدة والقطاعة زادهم نعوتا لقوله
من فرعون اى هل نرفون من هوان فرط عتوه وتكبره وانكم بعذاب
يكون للعذاب به منله ولهذا قال وزيادة لتعريف حاله وقوله ما عرفوا به انه
كان عاليا من المسرفين والاستعلاء نحو افي لهم الذكرى وقد جاءهم رسول
مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا اتضح
جلها على قلة حقيقة منه بحوتة القرائن ما ينا سب المقام ولا يخرج التوالات
فيها ذكره المحصلون شيئ منها في اداة دون اداة بل الحاكم عرفي ذلك هو سلا
مة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان يقتصر في ذلك على معنى بعينه او مثال
وجد قد من غير ان يحتاط ويراعيت بالتعرف واستعمال القوة به والله الهادي
ومنها اى ومن انواع الطلب اللام وقد ذكروا بانه طلب فعل غير كف على جهة
الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقولهم على جهة الاستعلاء ما كان على
طريق التعلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر
لانه يخرج عنه نحو اكفف عن فعل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لما
وضعت لقيل الوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما
وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف

الانكار ذو وجهين اذا دخل
على ما قبله فان
معطوفا
الجملة معطوف على الاول
اول واحد معطوف على
ما قبله ٣ منه ٣

بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين
الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين
الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لكن الدلايل
مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الحق عند
العقل لقوة امارائه فقال والاظهر اي صيغة من المقترنة باللام نحو ليضرب
زيد ومنها نحو اكرم عمرا واضرب بكرا وفي هذا اشارة الى ان اقسام صيغة
الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب
والثاني ما يجب ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاول
غلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء منها
القوم امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ امر
في قولنا اللهم اغفر لي امر عند هم واما الثالث فلما كان اسماء يستوي فيها
غيرها بين الدابتين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا
بنى نفسه اولانها تبادر الفهم صدر سماعها اي سماع صيغة الامر من ذلك الطلب الذي
طلب بفعل استعلاء والتبادر دليل الفهم من اقوى امارات الحقيقة وارباب
المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة
الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الا
باحة مثلا يدل كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر
وفيه نظر لانا لا نسلم ان الاكثر قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء
بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال
اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة
صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتامل وممكن ان يجاب بانا سلمنا

ذلك لكن

ذلك لكن قيامتهم نحو قم وليقم امر صون ان ستعوا اباحة مثلا بعد ذلك
في الجملة وان لم يصح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغير ما ذكر اي لغير الطلب
استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وغلبة بان لا يكون لطلب
الفعل او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول اشار بقوله كالدعاء
نحو يا رب اغفر لي وارحمني والتهديد اي التخويف وهو اعم من الاول
اذ الاول ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مورد عنه فالتهديد نحو
اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو قوا بسورة من مثله والتحقير نحو كونوا قردة
قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا او خلقا مما يكبر في صدوركم
منهم كونوا قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التحقير حصول الفعل
وهو صيرورتهم قردة فيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة
واعلم مستمرون له منقادون لامره في الاهانة لا يحسن الفعل اذ لا يصدق
عبادة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا
تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة توهم
ان ليس له ان يجوز له الاتيان بالفعل فاتيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في
الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين بين الفعل والترك انفع
له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح اقبح
والانجلاء والانكشاف ويقول ايها الليل خلاك ذم بصباح افضل الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل
منك عندي الا انه اي بسبب هموي فصار كانه اقصر ليلا والا فنهاري
يظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يتعذر
على ذلك لكنه تمنى ذلك تخلصا مما عرض له في الليل من تباريح الهوى
ولو اريد الاشتياق ولا استبطاء لله تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها

طلب

اقاسيه
فرد كرفت

تباريح الهوى
الشدة سر بشر ور

وليس له خاصية فيه ولا توقع فلهذا لم يجعلوا المتن وهذا الترجي والالتماس
اعني ما يكون لطلب الفعل الكف لا سبيل الا استعلام انما يقولون الاتيان
بخور رب الخرطي فانه لطلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس لقولك لمن
تساويك مرتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع افيدا هذا
ولكن الالتماس في العرف اخاص لطلب على سبيل نوع من التضرع الا الى حد
الدعاء فان قيل الى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قولهم لمن يساويك
فلت قد يقال ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من المساوي
بل الادنى ايضا نعم الامر قال السكاكي حقه العلو لانه الظاهر من الطلب
عند الاطلاق كما في الاستفهام والنداء لتبادر الذهن عند الاطلاق شيء
بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة
الترجي فان الخول اذا قال لعبده قم قم فان له قبل ان يقوم اضطجع
حتى الصباح يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه
اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع ترجيح احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم
ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء
والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر
على شيء منهما وضعا اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل
استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي معنى النهاه
ذمي هذه الصيغة فيما في اي معنى استعمل كما يجيء افعل المراد وهو كالامر
في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم
التكرار اذا الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان
كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك لساكن
تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى الاتصال

الواقع

الواقع كقولك في الامر للمتحرك اقرأ اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا
تكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل
كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن
الفعل بالاشتغال باحد اضداده او نفس الفعل وهو ضعيف لان لا تفعل وا
للذهبان متغايران ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك
بان يستعمل لا لطلب الكف والترك كالتهديد كقولك لعبدك لا تمتثل
امرك فلا تمتثل امرك فانه ظاهر في ان ليس المراد طلب كفه عن
الامتثال ويستعمل لطلب الكف لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما
على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على
سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا
اياها الخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه
المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن
الله غافلا عما يعمل الظالمون اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة
يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها
واجراء الجواب عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في النفي
لتصلي مالك الا تفعل اي ان ترفقه اي ان ارفقه افعل في الاستفهام ابن بيتك
ازرك اي ان تعرفنا ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
سوف اكرمك وفي النفي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك
وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب
لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مستلزم
من ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية لوجودها معلول للعلة
الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعليتها العلة الفاعلية وقالوا لهذا

هب او طلب الترك كما هو في المعنى ح

الذي

او الترك ح

ان الغائية يتقدم في الذهن على المعلول ويتأخر في الخارج عنه وهذا
معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب
الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر
المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف
الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول وسببية
الثاني فالجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما
ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري
افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما
لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره
على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم يذكر بعده ما يصلح
توقفه على المط مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب
ظنه كون المط مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذا معنى
معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور
بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد
السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى
لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل للذين
آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول
الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء
آخر نحو ان توضأت صح صلواتك واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع
على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو
اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن سؤال يتضمنه ما
قبله نحو قم يدعونك واما العروض وان عدة النحاة احد الاشياء التي

يقدر

يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا
اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة
بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها
على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه
يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب
في طلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل
وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل
تصب خيرا فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من
جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر
تدخل النار او اسلم تدخل النار يعني ان تكفروا ان لا تسلم تدخل النار
خلافا للكسائي فانه يجوزه تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط
في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دون الله
اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فانه هو الذي يجب ان
يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار
لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا
من دون الله اولياء وح يترتب عليه فالله هو المستحق للعبادة
قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي
طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف الضرب
بهذا زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية
وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان
لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت
وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في

قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط لما يق لا ينبغي ان يعبد غير الله

الكلام كنى وستقف له في عين الاعجاز انشاء الله ومنها او في احد انواع
الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعوا
لفظا او تقديرا فاياً وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد
لكونه ناما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادي به
له بحيث انه بلغ من علو شانه الى حيث ان المخاطب لا ينوبه ما نابه هو
حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل
عنه بعيد وافى وانما نزل القريب وقد يستعمل ان في البعيد تنبيها
على ان حاضر القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله تعالى اسكان فان
الاراك تنبيهوا اياتكم في ربع قلوبكم وانما يا فقيل حقيقة في القريب
والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بالعكس للبعيد واستعمالها
في القريب اما لاستقصاء الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعوا
نحو يا الله وامّا للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه فان المخاطب مع قربه
لكمه على الاشتغال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك
واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل وامّا للتنبيه على
بلادته وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل وامّا للاعتناء
شانه بتبعيده له عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل بصيغة اي صيغة
النداء في غير مجياه وهو طلب الاقبال كالامر في قولك لمن اقبل
تعظم يا منطلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا واغا الغرض
اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في نحو قوله
انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى
تطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل
الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في

معرض

نزد اذا اضفت راء الامر نفسه كما مر
عزيز مرتبة الله تعالى كما في الكشاف لان الداعي
الكبير في حضرته يا قريب غير
بعيد وقال بعضهم القريب الذي
هو من حصل الوسيلة عنده تعالى فيه
الله تعالى بسبب فوزا بان
المخاطب به ما اشرنا اليه صح

صورة ٢

لانه لم يسق فيه معنى النداء اصلا

لا تعرف ٢

معرض انما يخص نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال
بالاكرام وانتصاب نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد
بيان المقصود بذلك الضمير لا لقصد خصوص المتكلم نحو انا ارحل ايها الرجل ونحن
نفرة ايها القوم وكل هذا صورة النداء وليس به لان اياً وما اجعل وصفا
لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم الشائع والمعهود
فيه اظهار حرف النداء اصلا لكونه التصريح بما دل عليه فقولنا ايها الرجل في نحو
انا ارحل مرفوع كما في النداء لكن بمجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف
في تضيعه اي مختصا بين الرجال وقد يقوم مقام اي ما هو منصوب اما
معرف باللام نحو نحن العرب اقرى للضيف او مضاف نحو انا معا
شر الانبياء لا ربما يكون عما نحن بناعيما يكشف الضباب فان الناصب
المعرف باللام منقول عن النداء لان المنادى لا يكون ذا اللام وتحوا يا ايها الرجل
منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين النقل فيكون منصوبا بياء مقدرة
وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي
في قول ابي نهشل الاشتراك في الاعراب الفرق بين ان ينصب بنحو هذا على الاختصاص
وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف
نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخرج عن نحو افهامهم وجهل من
المخاطب بشأنهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا اما اذا كان من
لا يخفى شانه لا يفتخر كذا لوكثر او مما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة
نحو يا لله من اهل الفراق ومنها التحسر نحو يا لماء ويا للدواهي كما في
لغرابة يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التذلل والتحبب كما في
نداء الاطلال والمنازل والمضايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى
فاين سلماك وكقوله ايا قلبي عهدا فيت اتاك في صبوة و

وعمري واجلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن
كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله
يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك
تدعوه وتقول تعالى فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثير
في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع
الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه من الامور الحا
صلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى
او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب
اذا عظم رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده
بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي
من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الرغبة الحرص
واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة
الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه
في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على
المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب
الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام
ائتني يحمله بالطف وجه على الاتيان لانه لم ياتك غدا صرت كاذبا
من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور
مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن
الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى
المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد
الى استعجال المخاطب في تحصيل المط ومنها التنبيه على كون المط قريب

الوقوع

الوقوع في نفسه او لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من
الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة
السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات
الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء
الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات ولطايف العبارات فان الاسناد
الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه
اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك
وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او بشرط او غيره و
المتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده
وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في
ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما
سبق والله المرشد الباب السابع الفصل والوصل الوصل
عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها
على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الا
عدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل
لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون
ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب
وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح
المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الا
سناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد
الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة
الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة

خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست
بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة
فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اما ان
تقدر بان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية
لها اى الاولى فى حكمه اى فى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها
خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها
ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه مفرد
قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك
يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا فى
قاعدة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد اذا كان كذلك
فشرط كونه اى كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه
ان يكون بينهما اى بين الجملتين الاولى والثانية جهة
جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التقارب
او تعيلى وعمرو لما بين الاعطاء والمنع من التضاد نحو زيد
يكتب وعمرو يمنح او يشعر وهيلى وذلك لان هذا كعطف المفرد فانه
على المفرد هو شرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا
ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف
زيد كاتب ومعلى قوله ونحوه الخ اى نحو قوله اراه به نحو الواو من
حروف العطف الى آخره على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا
فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان الكلام من الفاء وثم وحتى
معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف
عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان

يتبع

يتبع من هذا الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى
فلا بد له من جامع فلهذا عيب على ابى تمام قوله لا والذى هو علم
ان النوى صبر وان ابى الحسين كريم انما مناسبة بين كرم ابى الحسين
ومزيده النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول
سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار
وقوعه موقع مفعول العلم لان وجود الجامع شرط فيما جاز قوله لا
نفى لما ادعت الحبيبة عليه من انه نزل من هواه بدل عليه البيت السابق
وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا منا طلال بالنوى ورسوم
فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب فى هواك للنفس وجواب القسم
البيت الذى بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا عدت
تقضى على الفرس بالهجر والا اى وان لم يقصد تشريك الثانية
للاولى فى حكم امر بها فتكون الثانية خبرية لزم من العطف التشريك
الذى ليس بمقصود وذلك الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون
ردن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس
من مقولهم بمعنى ان قولهم انا معكم جملة فى محل النصب على انه مفعول
قالوا بل لو عطف الله يستهزئ بهم عليه لزم كونه مشاركا لانا فى كونه مقول
قالوا وهو باطل لانه ليس من مقول قولهم للمنافقين وانما قال على انا معكم دون
انا نحن مستهزئون لان بيان ان انا بحكم خبر حكمه وهو انا اى على تقدير
ان يكون الله اولى بحمل من التراب ان قصد بها او ربط الثانية بالاولى
على معنى عاطف سوى الواو وعطفت بما وقع عطف الثانية على الاولى بالعاطف
من غير اشتراط شئ آخر نحو مطر زيد فخرج عمرو وثم خرج عمرو وانما قصد التعقيب او
الهلة ولان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك

لا يحمل مع الاعراب فالواقع فى الجواب الاولى والثانية
وان لم تقصد الربط بين الجملتين فى الحكم الاعرابى
لان الاصل عدم التقدير
لان الاصل فى العطف المغايرة او ذكر العطف لتوهم الزلالة
على تحقق مغايرة ما وان لم يتحقق بين المعطوف والمعطوف عليه

كالاستفهام واعلم انه لا يلزم ان العطف على بقيته شئ يوجب تقييد المعطوف
بذلك الشئ قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط
ولا شك ان قولنا اذا خلوت فراني بفيد معنى لا فراني الا اذا خلوت
سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص
ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا
يوم الجمعة ضربت زيدا وعمرا ان جئتني اعطك واكسك ثم الدليل
يقطع لكنه انما بين الفهم في الجملتين بيانا فان قلت اذا عطفت شيئا على
جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل واحد من الجزائية بحواز تاتي
اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف
عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة او بغير واسطة كقولنا في المعطوف عليه
اذا رجع الامر استازنت وخرجت اي اذا رجع استازنت وخرجت اذا
استازنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون معطوفا تستحق بهم على ما قالوا
من هذا القبيل قلت لانه ح يصير المعنى واذا قالوا اذا لم يستحقوا اللعنة لهم
وهذا معنى مستقيم لان الجزاء اعني استحقاق اللعنة لهم انما هو على نفس
استهزائهم وارادتهم لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن
بديلا لهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن
عليهم مؤاخذة لنا في دلايل الاعجاز والانصاف على قوله فان كان الاولى
حكم اي وان لم يكن الاولى حكم لم يقصد احداؤه للثانية وذلك بان لا
يكون لها حكم زايد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد احداؤه للثانية
ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون
ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما
اي احد الكمالين كذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال

الانقطاع

الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما وان وصل متعين وتحقيق
ذلك ان الواو الجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان تكون
بينهما مغايرة والتحقيق ذلك ان الواو الجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة
بينهما وان يكون بينهما مغايرة لان حاصله يرجع الى ان يلزم عطف الشئ على نفسه والفصل
من احوال الجملتين التي لا محل لها من الاعراب فلم يكن للاولى حكم اقتضى
اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال
الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع
مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخرين الصل فحكم الا
الاربعة الاول الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في
الثاني والرابع فلعدم الجامع المقتضي للربط بالعاطف فاحفظ هذا
في تحقيق المقامات الستة وقال الانقطاع فلان اختلافهما خبرا وانشاء
انشاء لفظا ومعنى اي يكون احد الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء
لفظا ومعنى كقولك احدهما يرحمك الله والاخرى اغفر الله لزيد فانهما يستويان
فكما جئت بالمغفرة لزيد بمقدار ما يريد الذي يتقدم القوم لطلب الكلاء والماء
ارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة
فاولها اي عجلوا وثابي فواثبي الهرب اي فارا ثنا القوم وفتاهم
اقيموا نفاثر فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا يجزن بخيبة
ولا الاقدام برديه قيل الضمير للسفينة وقيل للجزر او للعبد اذ كونا او لما كان
ارسوا انشاء لفظا ومعنى وقولها اخبرا كذلك لم يعطف عليه وان يجعل
ايضا خبرا واجراء الامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء اي اعلوا ما
تفعلون فانا نجزيكم على اعمالكم وتعليل الارساء علة للاولة كما في اسلم
تسلم ادخل الجنة فان قلت هذا الاقسام كلها على التقدير والناذ وهو

ان لا تكون الجملة الاولى محلا من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله
ارسولي في محل النصب على انها مفعول بها فكيف يصح حينئذ لما ذكرنا انه قد
يكون بين الجملتين اللتين لا محل لكلا لا وليهما من الاعراب كمال الانقطاع او
كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني بقوله تخيير نظرا الى كون ما بين

قوله الجملتين اللتين يكون الاولى منهما من الاعراب او لا يكون كذلك امرا لجرد كمال الانقطاع
بين الجملتين وقد بين ان المقصد الاتصال هو ما وقع في كلام المؤلف والجملتان
في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال
انما هو هذا المقطع والجملتان فيه محل من الاعراب ولهذا اصطلح نحو قولنا
الحكم انما يحق مستفيضة ممن له محل من الاعراب على ما مر او معنى اي
لا اصطلاحهما خبرا او انشاء معنى بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى
انشاء معنى وان كانا خبريين او انشائيين لفظا نحو ما ذاك فلان يرحمه الله
اي ليرحمه الله فهما انشاء معنى فلا يصح عطفه على ما ذاك فلان او لانه عطف
على الاصح انشاء على الخبر لشدة الجامع بينهما كما سياتي بيانه الجامع
قال يصح زيد طويل وعمرو قائم ولا العلم حسن وجهله قبيح فمن ما كمال الاتصال
فلكون الثانية مؤكدة للاولى او مبدلا منها او بيانا لها او واقعة في غاية
عطف البيان لانه يدل على بعض حال المتبوع المذكور عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى كما قال
عققوله وفي الجمل يتلو الثانية من الاولى منزلة التوكيد من المنعوت ثم جعل
الثانية مؤكدة للاولى يكون الدفع توهم غلط او تجوز وهو قسمان
لانه اما ان يقل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه
في افادة التقرير وروح الاطلاق في العموم ومنزلة التاكيد اللفظي في تجاذل المعنى والتوابع
لا يسوغ بالنسبة لذلك الكتاب وهذا على تقدير ان لا يكون الجملة مستقلة وعلى تقدير
ان يكون الجملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا يخفى ما فيه على ما هو الواجب اعتباره وجوه

اخر عليه

اخر خارجة عن المقصود ... اي وصف الكتاب بالبلا
قوله ... متعلق بوصف اي فلان وصف بانه بليغ ...
والاول ... ويحتمل ان يتعلق انه بقوله ...
الغير ... وحكى ما مر من تعريف المسند اليه بالاشارة بدل على
كمال العناية بتمييزه وان ربما يجعل بعلامة خارجية الى تنظيره وبعد حرفه
وان تعريف المسند بالام يفيد الانحصار حقيقة ومجازا مما الواجب
او جبا لمدعوه حالة المخاطب فمعنى ذلك الكتاب لذلك الكتاب الكامل كان
ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وان انزى يتباهل ان يسمى
كتابا كما تقول هذا الرجل هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه
بالنسبة اليه ليس برجل ... جواب اما اي يجوز بسبب هذه
المبالغة المذكورة ... اي قوله ذلك
الكتاب ... من غير ان يكون صادقا على رويتو
بصيرة ... على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى
قوله الاديب والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما
جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله الاديب فيتابعا
لقوله ذلك الكتاب ... اي التوجيه ... اي ان الاديب فيه
... اي هو هذا ... اي الكتاب ... لما في تكرير
هذا من الايضاح والتنبيه وكمال التنويه والعناية ...
... اي بحسب الصناعة يقال ليكن عملك بحسب حكمك على
كاتب وعدده وتقدم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها ...
لا بحسب غيرها فان ظرفت تحرفت الكتب بحسب حرفة
النظم والنثر كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه ظرفت

اتحاد في تصور مع الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيوده امثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر ان المراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية هناك اعني في تصور من تصورها ثم اشار الى سبب كون الحاصل مما يقتضي مسيس العقل جمعها في المذكر بقوله

بيانها ان العقل بمجرد لا يدرك ذاته المخصوص من حيث هو بمجرد بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج ويدرك منه المعنى الكلي فيدركه فانما ان اذا جرد عن المشخصات صار مشتركا بين كثيرين حضور صورها في المدرك حضور الآخر وانما قال عن المشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضروري فانه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بما انه جزئي لانه بهذا الاعتبار مما تعلق الاشارات الحسية به كالحكم على الجزئيات بالجهات كقولنا زيد انسان والعالم يجب ان يدرك كليا سالكا ادراك الكلي بالذات والجزئي بالآلة وكذا حكم ان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان علت تجريدها عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددها لجواز ان يتعدد ما يعرض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل اعمر فاضل ومن عمرو انه رجل جاهل ثم ظن اذا كان الاوصاف كلها كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان الظان اذا كان جاهلا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو كاتب على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما مثلان لاشتراكهما

اسود م

فالاضافة وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له فوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه

وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المدرك يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما فان كل امر يتصور عند امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول فتعقل كل منهما بالقياس الى تعقل الآخر فان كل عدد يتصور عند العلة فانما قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة رحمه الله ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما هو المحسوسات والمعقولات وغير خفي ان التضايف الظاهر من مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا يبين الدائرين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذوات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة المحسوسة وان اراد ان ما صدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر يسبب يقتضي الوهم اجتماعهما في المدرك اعني ان الوهم حكم ان في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك

من جهة او يسبق الى الوهم انهما نوع واحد لزيد في احدهما عارض بخلاف
العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان واطلاق تحت جنس
وهو اللون وكذلك الحمرة والسواد يدرى ولان الوهم يبرزهما
في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في الفكرة

فان الوهم يبرزهما في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة
من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف
العقل فانه يعرف كلا منها من نوع واحد آخر وانما اشتركت
في عارض هو اشراف الذهن عليها على ان ذلك في الواقع
مجاز يكون بين تصورين بينهما وهو التقابل بين امرين
وجود بين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف

في المحسوسات والحق ان
بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد وان الاعيان هو تصديق
النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني
قول النفس اذ كل واحد لا يعلم من غير اباء ولا يجحد مع
الاقرار به بالسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان
يتوهم الوهم الان يقال الكفر الحكم بشيء من ذلك فيكون

على ما فسره المحققون من المنطقيين

ضد الايمان لكونه وجوديا مثله

كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود
والابيض متضادين باعتبار اشتمالها على الوصفين المتضادين من
وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على محل اصلا
فكيف يتضادان وذكر ان الاسود مثلا هو المجتمع من السواد

في المحسوسات فان بينهما شبه
التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع و

للتوقف

الاخر في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على محل لكونهما
من الاعراض دون الجواهر فلا يكونان متضادين
متنافيين المحسوسات والمعقولات الاول هو الذي يكون سابقا
على الغير والا يكون مسبوقا بالغير والثاني هما الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فانهما المتضادين باعتبار اشتمالها على وصفين
لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا متضادين لكونهما عبارة عن المحل
الموصوف بين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل بحر السواد
والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالها على الوصفين
المتضادين فليجعل بحر السماء والارض والاولية والثاني ايضا من
هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق
ان الوصفين المتضادين في بحر السواد والابيض جزءا مفهوميهما
بخلاف بحر السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان ولما الاول
والثاني وان كان الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما
ليسا متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر بعد
التاسع مع ان العاشر معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين
فيمتنع ان يكون التضاد وشبهه جاريا وهيا بقوله اي
الوهم فيهما اي التضاد وشبهه فانه
لا يحضر احدا المتضادين او المشبهين بهما الا ويحضر الآخر
من المغايرات التي
ليست اضدادا لها فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض
وكذا السماء والارض ممن ذكر بسبب على حكم الوهم والا فالعقل
يستقل بالامتناع فاصلا عن الآخر وليس عندنا ما يقتضي اجتماعهما
في الفكرة عطف على تحكم وهو يقتضي الجامع الخيالي
امر يستدعيه بمقتضى الخيال اجتماعهما في الفكرة وان كان العقل

من حيث التأليف غير مختلف لا يمكن وهو
على العطف لاسباب موجودة في ذلك
اما اسباب التقارن في الخيال
فهم من صور لا انفكاك بينها
اصلا في خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط
لان نظم ابواب الفصل والوصل وهو
مبني على الجامع
انعقاد الاسباب في اثبات التصور في خزانة الخيال وبيان
الاسباب مما يفتقر الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في
المفتاح وقد ظهر مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع المعقول ما يكون
مدركا بالعقل وبالوهم ما يكون مدركا بالوهم والخيال ما يكون
مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي
يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من التصور التي يجتمع
في الخيال بل الجميع ذلك ومعان معقولة وبعضها لم يقف على ذكر
اعتبرت او لا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح
ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما
مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا
لانسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئيا فانا اذا تأملنا وجدنا
وتضادهما معنى ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضاد
وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت
الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت
كليات نعم يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا
ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في ظاهر انه لا يكفي جعل

صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل
في لفظ المفتاح فان ظاهر ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح شعر بانه
لا يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من
مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
وصاده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم
الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا يعترف بامتناع نحو خلقي
ضيق وخلقي ضيق وبخبر الشخص والف بانه نجاره وسرقة الذنب
محرقة فلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين
واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمرجعه الى ما
قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح بنفيها باشتراط العطف بينهما لا
تناسب بين الخبر انشائية او ان كان الجامع متحدين منعا منه ان
الجامع بحيث ان يكون باعتبارهما جميعا والمفتاح ما اعتقد ان كلامه
في بيان الجامع سهو منه واراد ما لا يخفى ثم تحقيق ما ترى وذكر
كان الجملتين الشرطيتين واقام قولنا اتحاد في التصور مقام قولنا اتحاد
في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
فظهر الفساد في قوله الوهم ان يكون بين تصوريهما شبه تناسب او تضاد
او شبههما وفي قوله الخيال ان يكون تصوريهما تقارن لان
التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما
اعني العلمين وكذا التقارن انما هو من نفس التصور بحيث ان
يريد بتصوريهما نفسهما حتى يكون له وجه صحة وانما ما
يقال من ان المراد بالشرطيتين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع
في الجملة ظاهر مراد السكاكي بعيد منه فهو غلط لانه قدر هذا الكلام
على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه
على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه وياباه قوله في التصور

المفردة [illegible] لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل والمفعول
والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة [illegible] لان الحلاوة والحمار
المنقار [illegible] وذكر الحصول [illegible] الحال [illegible] يعني العامل
لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون ما عامل ما بوقت حصول
مضمون الحال وهذا معنى المقارنة [illegible] اي المضارع المثبت
يدل على حصول صفة غير قارة مقارن لما جعلت قيدا له كالمجردة
فيمتنع فيه دخول الواو ولم يمتنع في المجردة [illegible] ان امتناع
دلالة على حصول صفة غير قارة [illegible] ما فعلية تدل
على التجدد وغيرها الثبوت والاثبات يدل على الحصول [illegible]
والمضارع لم يصلح للاستقبال بيصلح الحال
ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال
مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول
المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقة جزء منه فيه
من اوآخر اما ماضي او اول المستقبل والحال الذي نحن بصدده
يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد
بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا
فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة فالاولى ان يقال ان المضارع
اشتهرت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقدير معنى فيمتنع دخول
الواو فيه مثله ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء
المضارع المثبت بالواو في اشعار والنظم اشار الى جوابه بقوله
قد يعني العرب [illegible] وقول عبد الله بن همام السلولي

ارا سلولي وهو غره

[illegible] يكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو وعليه قوله تعالى
لم تؤذونني وقد تعلمون انى رسول الله اليكم وانتم قد تعلمون

[illegible]

اي قمت واصكر وجهه [illegible] اي يخوف وارهنير [illegible]
[illegible] اي في قوله واصكر وقوله وارهنير
لا للحال وليس الحق قمت صاكا وجهه ويخوف راهنا ما لكا بل المضارع
[illegible] معنى الماضي [illegible] قمت [illegible] ويخوف [illegible] من لفظ
الماضي [illegible] الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في
الزمان الماضي واقع وهذا الزمان غير مشعر بلفظ المضارع كقولك
وكذا امر على اللزوم بمعنى مر دت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية
مضارعا مثبتا [illegible] الفعل مضارعا [illegible] جاز ان يعني
دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فهو [illegible]
[illegible] اي تخفيف النون خان لاح للنفي
دون النهي لثبوت النون التي هو علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح
عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال خلافا لقراءة العامة ولا
تقبعات بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد
ولما مجيئه بغير الواو فاشار اليه بقوله [illegible] اي
اي شرط يثبت لنا والمعنى ما نمنع حالكونا غير موصوفين بالايمان و
حقيقته ما سبب عدم ايماننا وانا جار في المضارع المنفي لمران
[illegible] والمنفي من حيث
ان منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام
على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة و
المراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف استقبال وشرط
في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن
ونحوها وذلك لان هذه الحال والحال التي يقابل الاستقبال وان
تباينا حقيقة لان نظر يركب في قولنا يجوز ان يعذبنا يركب حال هذا
المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم

بعد الابهام ويعني بذكره بعده ان يكون ذكره على سبيل العطف دون
الوصف او الابدال فلو قال واما عطف الخاص على العام الخ
او نحو وذلك
اي من جنس العام
يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما ذكر من الاوصاف الشريفة
جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا
يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح وذلك قد يكون
في مفرد
او الفضلي من قوله الافضل الوسطى وهو صلوة العصر على قول الاكثرين
ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل
وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى
اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعد ذكره تخصيصا
لشدتها وصعوبتها
نحو قوله تعالى
على انه لا ينبغي للعاقل نفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم
بدينه وصوت تعلون انذار ليقفوا فينقبضوا عن خطاياهم ان وقف
تعلون الخطاب فوا ايتها عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول المطلع او
وفي تكرير تاكيد للردع والانذار
الاتيان بالظرف دلالة على ان
واشد كما تقول للناصح اقول لك ثم اقول
لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد
يجيء لمجرد التفاوت في الرتبة من غير اعتبار التراخي والبعد
بين ذلك للردع والثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا
تكرير الاول بلفظه نحو واما ثم واما وكقوله تعالى وما ادراك ما يوم

الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وعن هذا كان التكرير من زيادة التنبيه على ما ينبغي
التنبيه والايقاظ عن سنة الغفلة ليتكامل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله
تعالى وقال الذين آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم
انما هذه الحيوة الدنيا متاع وان الاخرة هي دار القرار والتصدير كما في قوله
فيا فوز من ان له الجنة وزحزح عن النار ويا قبح من كبه وارث جهنم
ومنها التكرير ما ورد بعد سبب ظاهر يوجب الكلام وهذا التكرير قد يكون
مجردا عن الربط كما في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا بعد
ما فسروا ثم بما هو واو وصبروا ان تكلم من جوزها للمغاير بين حرفي
وكما في تحدي المشركين على الجاء الذين اذا قلت لصاحبك في خطيبها
وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى للذين احسنوا الحسنى وزيادة
اقول ويجوز ان يجعل ما لهم موضوعا مقام لهم الحسنى بمعنى زيادة من العذاب
فتكون الحسنى تكريرا لقوله للذين يفرحون ليصح عن
والمفعول الثاني
واختلف في تفسيره
اي وكل
اي قول الخاسر في حق صاحبه
اي يجبار متكبر
اي يقتدى
فان خولها كانعا وان بالمقصورة وهو تشبيه بما هو
معروف بالعادة لكن انت اعقل لما في راسه نار ايضا الا وزيادة
للمبالغة
اي وكل فريق
كان عيون الوحش حول خبائها اي خباءها
شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد
وبياض يشبه به العيون الدعابي يقول لو شبه ايضا الا وتحقيقا
للشبه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون

بعرفة ايراد المعنى الواحد مكافي المفاتيح ودلالة اللفظ معنى بدلالة
التعريف على مذكور الدلالة وتعريف كل دلالة بعدل الوضوح والخفاء
وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة
هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال
والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير
لفظية كدلالة الخطوط والعقود والمنصب والاشارات ودلالة
الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضافة الدلالة الى اللفظ
احتراز عن الدلالة الغير اللفظية وكان حقه ان يقيد بما يكون
للوضع مدخل فيها احتراز عن دلالة طبيعية والعقلية كالاثر
دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاول هي
التي سماها القوم وضعية وهي التي تنصرف الى المطابقة والتضمن
والالتزام والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي
الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان وضع اللفظ بمقتضى اللفظ
بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية
الصرفة كدلالة اللفظ المتضمن من وراء الجدار على وجوده
اللفظ والمقصود بالنظر هو الذي يكون للوضع مدخل فيها
لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافها باختلاف الطباع
والاشخاص والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق الكلام في
بيان النوع مشعرا بذلك ثم عرف الدلالة اللفظية الوضعية
بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم
بالوضع واحترز بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية
لعدم توقفهما على العلم بالوضع واراد بالوضع وضع ذلك
اللفظ في تلك اللغة لذلك المعنى لدلالة حرف عند التضمن
والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان

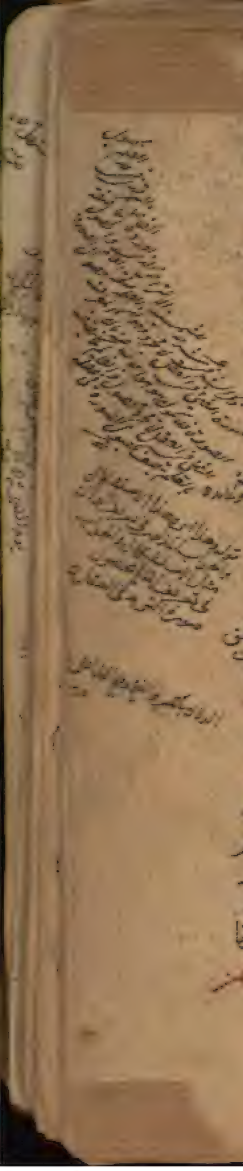

عنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان
كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان
فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق العام بوضع وحوابهم
الالتفات انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من
اللفظ او افهامه المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى فغاية ما في الباب ان الدلالة مصدر يصح ان
يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من
اللفظ او افهامه منه مبدء كذلك اشتقاقها من الابواب المختلفة
مثل ان يقال اللفظ منه فهم منه المعنى او الدي او الى صحة قولنا
اللفظ منصف بانتهاء المعنى منه كما انه منصف بالدلالة
وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا
عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل
فيها قد تكون تامة وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او جزء كدلالته على الحيوان او خارج عنه كدلالته على الاضاحك
والاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له تسمى
لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام المعنى الموضوع
له فصرف الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين
اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي
من حيث ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم
حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم
والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية لعموم ان للوضع مدخلا
فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا
وعلى الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن
وتحقيقه

لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له بالمطابقة لا لكون الخارج
لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء
والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالمعنى يصدق
عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها ليست مطابقة
بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل
مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين
الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم
بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها
التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له
يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة
لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض
فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية
القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان
يترك بعض القيود اعتمادا على ظهوره وشهرته فمراده المطابقة
المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له
والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام
دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه
لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت
متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان
اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا
فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لم يرد به المعنى الآخر ولو يراد
ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان
لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد

فذكر المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءا فتضمن والا
فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة
بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل
معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول
بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام
حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل و
الالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم
كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا ولا التزاما وعلى
ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان
يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن
والالتزام يستلزم المطابقة سيما جميع ذلك اكثر مما لا يعنيه في هذا المقام
لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر
انها مطابقة ام تضمن واذا ما الحذف يصدق عليه تعريف الآخر وكذا
المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه
وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه
اي كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن
حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والا لكان غيره
الخارج عن الموضوع له كغيره من سائر الخارجيات اليه دلالة اللفظ عليه
دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف عام
اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب
عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع وعند
اصطلاحات ارباب الصناعات وغيره كل ما يجري مجرى عرف
خاص وكلام ابن الحاجب في اصول مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم
الذهني ووجه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل

ودلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى بسبب كان الفهم بسبب اللزوم عقليا كما هنا او عرفيا او غيرهما من قرائن الاحوال والاظهر ان مرجعه بالاخرة الى العرف لان الاستقلال بالمدلول الالتزامي هو تفصل المسمى لان اللزوم بمعنى للزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط هنا هذا اللزوم خرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا للفاظها بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه التوضيح والخفاء والتوريه المذكور اذ المراد المعنى الواحد بطريق مختلف في التوضيح فيتاتى فيه التوضيح اعني بالدلالات المطابقة والتضمنية اذا صح ايراد التوضيح والتخفية لذلك المعنى لم يكن منها دلالة عليه اقوى من دلالة اخرى ولا اقرب ولا اظهر ولا اخفى لان كل واحد من الالفاظ دال عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا حاتم جواد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والنسبة التركيبية امتنع ان يكون كلام مورد هذا المعنى بدلالة المطابقة اقوى من دلالة اخرى من حيث هي تلك الدلالة بشيء من الورود او اضفى لانا اذا افهمنا مقام كلا منها بما يراد فهمها فالسامع ان كان عالما بوضعها لا كلا بعضها دون بعض كان فهمه اياها من المراد ذات كفهمه اياها من كلام آخر من غير تفاوت وان لم يكن عالما ببعضها لم يفهم من المراد غير ذلك المعنى اصلا وان قال والا لم يكن كل واحد منها فيفيضي المشار اليه قوله والا لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها والا لم يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا لا كل واحد منها والا كان لا يجوز

فيه التوضيح فان قلت لم توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهم من اللفظ وقد يسبق عند ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لانسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض جاز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة المحاورة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يفتقر في استنباط المعاني المطابقة من بعض الالفاظ مع سبق العلم بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرره اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد الاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذكر النظر الى نفس الدلالة دلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسيرد حضور معنى المطابقة في العقل وربطه كذا اظهر من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوء وبطيء اعتلق باختلاف الاشخاص والاوقات

ويتاتى بالعقلية اي والايراد المذكور ساق بالدلالات العقلية

في التضمن ولزوم اللوازم المتعددة في الالتزام اما في الالتزام فظاهر
لجواز ان يكون الشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من
بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزومه له فيكون بينة
ذكر المعنى الملزوم باللفاظ المرضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة
عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه
لبعضها اوضح منه للبعض فيكون الحدية ذكر اللازم بذكر الملزومات
المختلفة الدلالة عليه في الوضوح والخفاء وذكر ان المعتبر
في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من
حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة
واحد او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينا عقليا او
اعتقاديا وعرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه
عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب
ومعنى الالتفصيل فيمكن ان ناده هذا المعنى بتلك العبارات التي
بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبينا نادة
يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وغير جزء من شيء آخر
فدلالة الشيء الاول على ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح
من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثل دلالة
الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار
على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون
الامر بالعكس كان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من
الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر
كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة كان المعنى
التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك

على ان

على ان التضمن هو فهم الجزء وبملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم
الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكرنا الشيء الرمس في التنفا
الى الخمس ثم لم يخطر بالبال ومعنى النوح باكيال وليس ذلك النسبة
بينهما وهذا هو الحال الممكن ان تغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر
النوح بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت
قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق
لمقتضى الحال وهو لا يحال ان يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا
من الناده بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية
قلت نقصد المعنى الواحد عما ذكرنا الادل عليها اللفظ مرادا
بما عن كلا منهم في مباحث البيان كان المجاز المفرد باسره
وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما
هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقسيد
نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز
ان يكون مسببا ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على
ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبر عن بعض تركيب
تراكيب بعض الافراد بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو
داخل في ذلك المعنى كان هذا ناده للمعنى الواحد التركيبي بطرق
مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام
وهو بعد موضع نظر [illegible] ذكر اللفظ له بمعنى
بالالتزام ما الاشتراك عند سوار كان داخلا فيه كما في التضمن اوضارجا
عنه كما في الالتزام ان تمت قرينة على عدم ارادته ما وضع له

فيجوز ان لا

فكناية وضمنا مبني على ما سبق في اول باب الكناية من ان الاشتراك
في المجاز والكناية كليهما انما هو من اللازم المجامع اللازم ليس بصحيح

[illegible]

اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة
على لازم المعنى لا على ملزومه شرط ظهور كلامه يدل على الملزوم الواجب
في المجاز ان مذكر الملزوم ويراد به اللازم وهذا لا يضح الا في قليل
من اقسامه على ما سيجيء **لان** اي لان **يريد** اي على الكناية **لان مناط**
كونه اي كون المراد في المجاز هو اللازم فقط لقسام قرينة على
عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها
اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه
الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا للتوافق
الوضع الطبع **فيصار** اي من المجاز **الى التشبيه** وهو الاستعارة
التركيبية اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار
استعارة **فيصار اليه** اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي
احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه **فالقصر** المقصود من
علم البيان **في الحقيقة** التشبيه والمجاز والكناية فان ملت
اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة
عليه فلم جعل مقصودا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث
الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو اللائم في
شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه انسكاي وانت تخبر
بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث
فيه عن المسند والمجاز والكناية فهو مشتمل بتفصيل هذه الثلاثة
من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن
التشبيه اي هذا لفظ التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه
الاستعارة وهو اخصر الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان
هو اخصر من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي
اشار ولا الى تفسيره بقوله **التشبيه** اي مطلق التشبيه شيء

كان

كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غيرة ذلك
ولفظ اعلم امر من العلم المظهر وفرارت بالغير لا يعود الى المذكر المخصوص من
فالالف في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة
اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في
اللغة **الدلالة** هو مصدر شبه كذا لان فلانا على كذا اذا اعتمد له على
هو ان تدل على **مشاركة امر لآخر** في امر الاول هو المشبه والثاني هو
المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التعريف شامل لنحو قائل
زيد عمرا وجاني زيد وعمرو وما اشبه ذلك **والمراد هنا ما يرجع**
اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة
امر لآخر في معنى بحيث لا يكون **على وجه يصح معه ان يجعل احدهما**
في الحكم **والعلى وجه الاستعارة بالكناية** نحو انشبت المنية اظفارها
لا على وجه **التخييل** نحو لقيت زيدا واسدا ولقيني زيد واسد على ما سجيء
في علم البديع فان وجه الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى مع
ان شأنها لا يعم تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد
فانه صرح بان تجريداته بفلان اسد ولقيت منه اسدا من قبيل التشبيه
فيعم التشبيه في الاصطلاح عنده الحقيقة هو الدلالة على مشاركة امر لآخر
في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد
وليبقى ان يزاد في قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه
نحو قائل زيد عمرا وجاني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية و
الاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية
في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عنده لان المراد
بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى
وحده اي في تفسير التشبيه الاصطلاحي ما يعني تشبيها بالاضافة
وهو احد من فسر اداة التشبيه نحو زيد كالاسد وكالاسد بحذف زيد

لقيام قرينة دالة على القول المختار وهو ما عرض فيه اداة
التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر
المشبه او مع حذفه فالاول نحو زيد كالاسد والثاني نحو رأيت اسدا يرمي
عدف المبتدأ اي هو من المعلوم من على انه يحسن تشبيها بليغا لا
استعارة كان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له الكلية
ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه
لولا دلالة الحال او قرينة الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل
في اواخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والغرض ههنا في اول كتاب
البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي
اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وقد تقرر منه ومن
فاطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في
تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه
واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال
على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة فرقه ان
حسنا ان عدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه الشبه معنى قائم
بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين او
واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه
به اما منسوبان الحاصل كالعلم والوهم في المبصرات والصوت الضعيف
والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت
الذي لا يتم الا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي
أخفى حتى كاد لا يخرج عن فضاء الفم والكلية وهو ريح الفم في
المشمومات والريق والمذوقات والجامد واللين والخشن في الملموسات
وهذا كله ما خلا نوع شاذ الا فالصوت الضعيف والهمس والكلية
وذلك لان المدرك بالبصر مثلا أما هو لون بالحد والمدرك بالشم

رائحة العنبر والمذوق طعم الريق والخمر والملموس ملاسة الجلد الناعم والحرير
ولينهما الا ترى هذه الاشياء لكونها احساسا لكنه قد استمر في العرف ان يقال
ابصرت الورد وشممت العنبر ووجدت الخمر ولمست الحرير او عقليان
عطف على قوله اما حسيان كالعلم والجبن ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي
ادراك على ما سيجيء تحقيقه وحسي وعقلي بيان لكون المشبه عقليا والمشبه
به حسيا او على العكس فالاول كالمتيقن والسبع فان المتيقنة اعني الموت
عقلي لانه عدم الحي عما من شأنه ذلك والسبع حسي والثاني مثل
العطر وخلق رجل معين فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق
وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان
تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من
الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما بمعنى
العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول
فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز لذلك
لو حاول مكابر المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب
فقال الشمس كالمسك في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان
سخيفا ضعيف القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس
بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه
والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة
مثل الخيالات والوهميات والموجودات اراد ان يدخلها في الحسي
والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطالب لانه كلما قل الاعتبار
قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تقويم
قسمي الحسي والعقلي بقوله والمدرك بالحس الخ مدرك حسا وحسيا
الحواس فالبصر وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس

عما ذكره صاحب المفتاح وتحقيقه ان الشبه وان كان
هو غير حقيقي لكنه قد يدرك من التحقيق الى المتسامح كما ترى قوله
الواصر يعني شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة وهو منبطها
ان وجه الشبه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما
حسي او عقلي والاخيران اما حسي او عقلي او مختلف فتصير سبعة اقسام
وكل منها فطرفاه اما حسيات او عقليات او الشبه حسي والمشبه به
عقلي او بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجه شبه كون طرفي
الحسي حسيين اسقط الفين عشر قسما وبقي ست عشر والواحد الحسي
من المبصرات والحضار ايرخفاء الصورة من الجمرات وفي
مفتاح لان الخفاء ليس مصحح والسابق قوله والمشمومات
ذكا العنبر من المذوقات من الملموسات
في تشبيه الخمر بالعنبر والصوت الضعيف بالهمس والملموس بالعنبر
والريق بالخمر والجلد الناعم بالخز والواحد عقلي
العنبر بضم العين وسكون الجيم وفتح الراء وقال جرم الوطن جزاؤه
بالمثناة اختار الجزاء على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها
الحكماء عبارة عن ثبات الانفس لوجوب كونها صادرة عن
رؤية ممتنع اشتراك الاسد في حالف الجزاء فانها امر
ذهنية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب
وجود الشيء عدمه اعتم يعود فما طرفاه معقولان فان الوجود
والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن
القارنة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل
الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لاحد امرين معنى من معاني
ذكر او حكما من احكامه كما ثبت للرجل شجاعة الاسد والعلم
حكم النور في انك تفصل بكل الحق والباطل كما تفصل بالنور

بين الاشياء واذا قلت للرجل الجاهل انك هو معدوم او هو
العدم سواء لم تثبت له شيئا من شيء بل نفيت عنه وجودا وكما اذا
قلت ليس هو بشيء وهو مثل هذا لا يسمى تشبيها فترى الامر كذلك
لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء وان
وجوده يشبه العدم فان ابيت الا ان تعمل على هذا الظاهر
فلا مضايقة فيه واما اسواء بان فيما طرفاه حسيان والحيا بالنور
فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالحيا يوصل الى الحق ويفرق
بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين
الاشياء المشبه شخص المشبه به محسوس والمشبه به
معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وجازة بعض الامثلة
تسامح لما فيه من مشابهة التركيب كالعرار عن الفارة واستطابة النفس
وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليات
تشبيه العلم بالحيوة في كونها يبقى الادراك وبيان ذلك ان
المراد بالعلم الملكة التي بها تقدر على ادراكات جزئية كعلم النحو
مثلا والحيوة بشرط الادراك والسديد والرطيشة كان في
كونها طريقا الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان
المراد بالعلم هنا العقل ولو جعل وجها للشبه بين العلم و
الحيوة الاشفاء بها كان ايضا صوابا والموت من وجه الشبه
عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمحسوس من وجه الشبه
لا يتم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من
ان الحسي مطلق لا تكون طرفاه الا حسيين كليين بل يتم
باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او
احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب
ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب

بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب
الحكم بان اسيافنا فوق الصفة المصدر الذي يقع في تشبيه وتمثيل وشبههم
اذ كفرنا كان مثار النقع ليلا وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف
لا يقع من تقدير الاتصال لان الواو منها بمعنى مع لكن لهم لو تركب
الناقة وفصيلها لم ينصها الا بمعنى ان ليس كذلك لو تركت
الناقة ولو تركل فصيلها فتجمل الكلام جملتين ومما يشهد على ذلك
ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة
على سبيل النفع لليل ولو كانت مستترة فيها لقال ليل وكواكبه
فهو لم يقتصر على ان ذكر كواكب السيوف في اثناء الهجاء
كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد مثل سير اهوائها
وهو تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه
تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك
ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب
اضطرابا شديدا واهوية حركات سبعة تتراوح لتلك الحركات جهات
مختلفة واحوالا تنقسم الى الامتزاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض
وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها
بعضا فتراءى اشكال السيوف مستطيلة فتنبه على هذه الامور الدقايق
بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت
جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تداخل غير انها بالتهاوي
تستطيل اشكالها فلما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة
هذا كلامه وقوله ايضا فوجه التصدر للمصدر معناه انه ليس عطفا
على مثال اتنقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى
مع وهذا كما تقول في قولنا رد ضاربه جمزا وبكرا ان بكرا في حكم العلة
للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما يسبق الى الوهم

والمركب الحسي ما ركب احد اجزائه مفرد والآخر مركب كالجزء
الشديد الذي يأطم بأفوف نشز على وباح من ربرجد من الهبية الحاطة
من فرز اجرام حمر مبعثرة على رو سراجرام خيمز مستطيل محزوزة
فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كالسيف في تشبيه نهار مشبب
شابه رمح اليزني بليل مخطر وسيأتي لهذا زيادة تحقيق وقسم التشبيه
باعتبار الطرفين ومن حيث ادراك وجه الشبه الذي عليه
الوقوع سمي الهيئة اعني كون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها
الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرها ويعتبر فيها تركيب
يكون ما بحي في تلك الهيئات على وجوب مخصوص بل يكون غيرها
كما في الهيئة حيث قال اعلم ان تمام ما اراده الشيخ عبد القاهر
في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان تمام ما اراده الشيخ عبد القاهر
في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه
على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني
ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قولنا في
وجه الشبه الذي في قول ابن المعتز او ابن الخيم والحسن بالمرتقى
واضطرابه بسبب تلك الحركة من
راى غير الاول بر
من الجانب الواضطراب فان الخمس اذا احق الانسان النظر اليها
ليتبين جرمها وجدها مضطربة بهذه الهيئة وكذا المراة اذا كانت في
يد الاشل في الوجه الثاني ان يجرد الحركة عن الاوصاف
يعني كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف
فكذا في الثاني

لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد منهما يشتمل على صاحبه هذا الاعتناق
كالباس الساتر للعورة فان قلت اين قوله تعالى لكم ولهن قيد الطرفية
به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة
عليها وقيدان كلهما لمن الاحصل من سعيه على طائل هكذا قرئ بالباء
فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على خير والمشبه
به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه قيد هو التقييد
قد يكون التصور بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
القيدين في التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد
يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك كما سيتضح
اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كالمرآة والشمس في كف الاشل
فان المشبه هو الشمس غير مقيد والمشبه به هو المرآة مقيد بكونها
في كف الاشل وشبه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس بهما المشبه
مقيد والمشبه به غير مقيد وانما قدر هذا المضاف في قوله
وكان مثال النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجيء في تشبيه المركب
بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من جملة امور
كما صرح به صاحب المفتاح وانما الى صاحب الكشاف حيث قال ان
العرب تاخذ اشياء فرادى متغيرة الاصفات من بعض فتشبه بها
بنظائرها وتقيد كيفية حاصلة من مجموع اشياء فتضعها تمثيلا وتجيء
تلك الكيفية حتى كانها شيء واحد بادني مثال ثم تشبه المركب المركب
فتركب بحيث يحسن تشبيه كل واحد جزء من احد طرفيه
بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لواحا ذرر
تزين على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء
بسماط ازرق تشبيه حسن لكن ابن جهور الشبيه الذي ذكر الطيبي

التي قالت القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤلفة متفرقة فاد لهم
السماء وهي زرقاء رقمها الصافية وقد لا يكون بهذه الهيئة كقولنا
الثريا والمشتري قد لاح شعاع الرمح من الدياجي وهو
قد اسرجت قدامه شهبة وباء لو قيل لضعف الرمح منصرف من الرعدة
لم يكن شيئا وقد يكون غير ذلك كما يكون ان يعتبر في كل جزء من اجزاء الطرفين
ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين
من التشبيهات المركبة التي لا يتطلب لمفرداتها وجه شبه مفرد
وهو القول الفصل والمذهب الجزل وان جعلهما من المفرقة فلا
بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المباعث بالمستوقد والاطفاء
والاظهار بالاضاءة وانقطاع الانتفاع باطفاء النار وفي الثاني
شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات
وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيبهم من الفزع من
الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه
صورة مركبة من من تشبيه الشقيق بالاعلام ياقوت منشورة على رماح
من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من
عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الثاة الجبلي بحمار ابي مشغوف الشقة
والجواني تابت على راسه شمراخا عضبا والفرق بين المركب والمفرد
المفصل اجوح حتى ممن الى التامل فالمشبه به في قولنا هو كالرائم على الماء
اما هو الراقم وشرطه ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او
الثاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة
منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الثاة الجبلي من تشبيه المفرد
بالمفرد لتشبثه بالسقط بين الذكاين وتشبيه الثريا بالعنقود
المنور وتشبيه الشمس المرآة في كف الاشل وصل التشبيه في قوله

باسم التمثيل قال ويسمى تمثيلا وتمثيلا ايضا وجه الشبه جمع مان
الاشباع بالمعنى نافع مع الكاف والتشبيه سمعوا به فهو وصف مركب
من متعدد وليس بحقيقي بل هو جار على الوجه وكذا قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشتهر ذلك فالتمثيل تفسير بأخص
منه بنفر الجمهور واما صاحب الكشاف يجري التمثيل مرادفا
للتشبيه وقال الشيخ وسر البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من
امور واما ان يكون التشبيه عقليا بان يقال انه يتصور التشبيه والا يقال
ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل
عليه وان يقال ضرب الامر مثلا لكذا بقال ضربت الامور مثلا في القرآن
والحديث للعبار [illegible] بخلاف التمثيل فهو عند
الجمهور ما لا يكون وجه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما
يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود
المنضود تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي [illegible] تضم
آخر التشبيه باعتبار وجه وهو ان [illegible]
اي فمن الحجاز ما هو ظاهر وجهه اي فمن الوجه الغير المذكور ما هو
ظاهر [illegible]
[illegible] هو ما يحتاج [illegible] يمنع
تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل عند كانها اي الحلقة المفرغة
مناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها
وسطا لكونها مفرغة متصلة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم
يكن متصل الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله
وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانام ترى ناظرة بانت الخز شب
حيث ما تمت فيها الكمال وهو ريح المسك وغاية الوصف
وفاتن الحفاظ واكثر القوارين او لان زياد المفضين وذلك

لانها شابت بمن فيرا يتم افضل فقالت خارة لا بل فلان لانها
فرغات بخلافهم ان كنت اعلم انها افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ
عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج حاسالة عنهم وانهم
اي من المجمل قوله بينهم دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعارا
بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا
عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو
زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين
لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هذا لبيب ان يفهم وصف [illegible]
اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف [illegible] يعني الوصف المشعر
بوجه الشبه كقولنا هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان
وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلوم منه الطرفين مشعر بوجه الشبه
كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت
لم يبدو منهن كوكب [illegible] اي وصف المشبه والمشبه
به كليهما [illegible] اي قول ابي قام في احسن بن سهل منصور الوسن والليل عندي
كثير ذكر الرحى في ساعة الغضب [illegible] اي امر مبهم
حتى اجاء وزوقي [illegible] يقال فيه كفوق
شابه وزيفه اذا اولاه واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله
يح في الطلب وصف الحمار بان عطاياه فائضة عليه اعرض ولم يعرض
وكذا وصف الغيث بانه يصيب حيثما ارتطمت عنه وهذان الوصفان
مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وهما التي
الاقبال على الطلب والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك
كثرة فلان كثرة اياد اذا قلت وصل مراعيها الحي حلت عنه او لم تحلت
كالغيث فكانه يترك لعدم الظفر عنا لمن كالعيم [illegible] عطف

على معناها الافرادي ذكر متعلقها أظلف لانه ان معنى الدلالة على معنى
في غير ما مادة كرت بل ما اشار اليه بعضهم من الفاء من الحرف
ما دل على معنى ثابت في نفسه كمن وفي ونحوهما فالام في قولنا الرجل للدلالة بنفسه
على الاستغراق الذي هو في جاء القوم زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة
هنا ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون القرينة فيخرج المجاز
والمشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه
قد تعين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وهو ينافي الدلالة على احد المعنيين
على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي تركيب وضع صاحب المفتاح ان
المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يجاز الطهر والحيض غير محدود بينهما
يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهما مفهوم ما دام منتسبا
الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة
اما اذا اختص بأحد الوضعين كما اذا قيل القرء بمعنى الطهر او الاعم
فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير
وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا
عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او الاعم
الحيض قرينة لدفع المزاحمة ليكون الدلالة بواسطته
فحصل من معنى الوضعين وضعا آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على
احد المعنيين عند الاطلاق غير مجروح بذلك فان الواضع وضعه
صرح للدلالة بنفسه على هذا واحد. للدلالة بنفسه على ذاك وقال
اذا اطلق فمفهوم احدهما غير مجروح بذلك هذا تحقيق كلام المفتاح
وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المتن بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان
لا يجاز الطهر والحيض وما الدليل عليه انه عند الاطلاق يدل
عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او الاعم الحيض دال بنفسه
على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر او

وقوله الا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية قد تكون
لفظية وفي الكلام اللف بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من
الناسخ لان ارتباك الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوع ايضا
فالمجاز ايضا كذلك لان اسد في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا
بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى العالم المسمى
الذي هو معنى الكناية فساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم
ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يبقى معنى قوله بنفسه اي من غير
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ومن غير قرينة لفظية لانا نقول
الاول يستلزم الدور حينئذ اخذ الموضوع في تعريف الوضع والتالي
حتى يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية
كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف
الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به
السكاكي حيث قال الحقيقة والمجاز والكناية تشترك في ان كلا منها
حقيقتان وتفترق في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح
لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في اللازم المرتكز
لغة جواز ارادة الملزوم وبمجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب
كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء هذا زيادة تحقيق في باب الكناية
ان شاء الله تعالى

في هذا المقام ما وقع لبعض متاخري الائمة وفذلق العصر وهو انه
نظرا الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراض على السكاكي
فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان تكون الدلالة بالوضع
كافيا في الفهم والمفتاح حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد
توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ
ذاتية والاجل لاجراء بسط كلام غيره على معنى قال انه

قولنا ذات احد امرين [illegible] على فعل المتكلم اعني على
استعمال [illegible] ويكون معنى المصدر فيصح منه الاشتقاق
ويكون المتكلم مستعيرا لفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا
منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به
والمشبه مستعار منه ومستعار له [illegible] اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ
بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمجاز المرسل
وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد [illegible] وهي موضوعة للجارحة
المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود
بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر
النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم
مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف
اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر
سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من
البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله صلى
الله عليه وسلم المؤمنون تتكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد
على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع تكرمهم في وجوب الاتفاق بينهم
مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان
يختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على
المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة
من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان
المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق
الاستعارة عليه محل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال
هم كيد على من سواهم والراوية في المزود اي في المزود الذي يجعل فيه
الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي

يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان
يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة
يجب ان يكون اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي
من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في اطلاق المجازي
على ان ينقل من العرب نوع من العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع ا
احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم
السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات
وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع
الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه الى
خمسة وعشرين والمص قد اورد هنا تسعة غير ما سبق
اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية
واطلاق الرواية على المزادة بعلاقة المجاورة فقال ومنه
اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان
في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء
عند اطلاقه على ذلك الشيء الا ان النفس التسمية مجاز
ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة في الربيئة وهي الشخص
الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي
المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء
مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا
بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص
بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع
على الربيئة وان كان كل منهما جزء منه وعكسه

لیلی و مجنون که عشق افروختند عشق ورزی زین دو تن آموختند

اى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله كالاصابع فى
الانامل فى قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق
والانملة جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع
الاصبع فى الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اى
ومنه تسمية الشئ باسم سببه نحو رعينا الغيث اى النبات
الذى سببه الغيث او تسمية الشئ باسم مسببه نحو امطرت
السماء نباتا اى غيثا يكون النبات مسببا عنه واورد فى الا
يضاح فى امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم
وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم
سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره اى الدية المسببة
عن الدم او ما كان عليه اى تسمية الشئ باسم الشئ الذى
كان هو عليه فى الزمان الماضى نحو واتوا اليتامى اموالهم اى
الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية
الشئ باسم ما يؤل اليه ذلك الشئ فى الزمان المستقبل نحو انى
ارانى اعصر خمرا اى عصيرا يؤل الى الخمر او تسمية الشئ
باسم محله نحو فليدع ناديه اى اهل ناديه الحال فيه والنادى
المجلس او تسمية الشئ باسم حاله اى باسم ما يحل فى ذلك
الشئ نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى ففى
الجنة التى يحل فيها الرحمة او تسمية الشئ باسم آلته نحو واجعل
لى لسان صدق فى الآخرين اى ذكرا حسنا واللسان اسم لا
لة الذكر ولما كان فى الآخرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب
فان قلت قد ذكر فى مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال

من الملزوم

من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم
فكيف ذلك قلت يعتبر فى جميعها اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة
فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن
من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا
لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك فى انتقال الذهن من
الاسد الى الشجاعة واما فى غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض
المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان
يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فى زمان
سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان عليه او باعتبار ما
يؤل اليه او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التى اريقت الى
واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقى فى الجملة فالذهن
ينتقل من المعنى الحقيقى اليه فى الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة
ولا بالفعل فلا بد ان يريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقى ذ
هنا اى ينتقل الذهن من معنى الحقيقى اليه فى الجملة ولا
يشترط ان يلزم من تصوره واللزوم اما ذهنى محض كاطلاق
البصير على الاعمى او منضم الى لزوم الخارجى بحسب العادة
او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزء الآخر كالقرآن للبعض
والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احد
هما فى الآخر كالحال فى المحل او سببية احدهما للآخر او مجاورتهما
او كون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط
فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا
فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها

فقد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد او قعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني بذلك انا استعرنا اسدا عن زيد لان الملازمة بينهما والدلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيدا اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه وا ستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد على وفي الحروب نعامة اي جبان على صابيا وكقوله والطير اغربة عليه اي ناكحته وكقوله عاهم يدعى من سواهم وانه لا يكون كذلك لا يحسن دخول اداة التشبيه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا تركت المشبهة بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولا جت من بوجه البدر بعد ابد وزرتها بترجما كتاب فيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون من الاستعارة تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولا حسن فيهما اذ تصور من مثل بروج البدر في البعد كذا ذكره السيد

فاضل

الافاضل في مرام التقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جائزا كلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسوادا الى الليل وابعد من ذلك ما يتبع به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا بمقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع له وعلاقته بشرط ان وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان تقول رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية يلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بما فيه فشارك العذب في منافعه والكافر خلو عن المنفعة فهو في غاية قوله تعالى في كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآية من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد هما الآية

مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكشاف ودليل
انها اى الاستعارة مجازا لغويا كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه
كلا الامرين منهما اختلفوا فى ان الاستعارة مجاز لغوى او عقلى فذهب
الجمهور الى انه مجاز لغوى بمعنى انها لفظ استعمل فى غير ما وضع له
لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا
فى قولنا رايت اسدا يرمى موضوعة للمشبه به اعنى السبع المخصوص
لا للمشبه اى الرجل الشجاع ولا لامر عام من المشبه به والمشبه كا
الشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل واحد منهما حقيقة كاطلاق
الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة
فلم يكون استعماله فى غير ما وضع له مع قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له اعنى المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا
الكلام صريح فى انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا لاعتبار
خصوصه بل لما اعتبر عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا رايت
زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم
يستعمل الا فى ما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زيد وكذا
اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت لم افعل شيئا
لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان فى قولنا الانسان
حيوان فاطلق فليتامل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين
حتى يتوهمون انه مجاز ما اعتبار فكالعام وارادة الخاص و
يعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه
ومنشاء عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والا
استعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق فى بحث
التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلى بمعنى ان العرف

فى المشبه استعمال

فى امر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله
اى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من
افراد الاسد كان جواب لما استعملها اى الاستعمال الاستعارة فى
المشبه كاستعمال الاسد فى الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت
له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها
لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان
استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد وبكر استعارة ولما كان
الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ المبالغة فى اطلاق الاسم المجرد
عاريا من معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا وارد
زيدا انه جعل اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا
لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد
اثبات صفة لشئ حتى لا تقول جعلته ابل الا اذا اثبت له
صفة الابلية واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا
لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقى ادعاء
ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له
فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل
الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس فى الواقع واقعا فجاز
عقلى ولهذا اى ولان اطلاق الاسم المشبه به وضع التجوز فى قوله
اى قول ابى الفضل من العبيد فى غلام قام على راسه يظلله قائما
يظللنى اى توقع الظل على من الشمس بصرا عن نفسى
نظللنى ومن عجب يروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس
اى انسان كالشمس فى الحسن والبهاء تظللنى من الشمس ولولا انه

ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا
التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر
والنهي عنه اى ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبن بلا
بللة لانه هو شعار تلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد تزر
اذ زرارة على القميص تقول لا تنم ان الزر عليه ازره الا شد دته
معنى الكتان انما سيرع اليه الملى لسبب ملابستي التمر الحقيقي
لا لسبب ملابسة انسان كالتمر في الحسن ورد بان الادعاء
اى بعد تعذر الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا
يقتضي كونها اى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم
الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو
السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني
على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما الملتحا
ف وهو الذي له غاية الجرءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة
وهيئة تلك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير
ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرءة وتلك
القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص وافظ الاسد انما
هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في
غير ما وضع له للقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف وهذا
يندفع ما يقال الاصل في دعوى الاسدية الوصل الشجاع بالسبع
بضد القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه اى
في البيتين المذكورين وغيرهما للبناء على قياس التشبيه فضلا عن المبالغة والمد
على المشبه به مبنية على التاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين
كما ذكرنا والتاويل في الكذب واضح لا بد في الاستعارة من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف
الظاهر خلافا للكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر
بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان ا
لاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اى
في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة الما
نعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على
خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان
تفسيره بما يكون على خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي وج
هذا فلا جرم لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب
بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين
الباطل والكذب بان الباطل يقابل بالحق والكذب يقابل الصدق والحق
كون الخبر مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع والصدق هو كونه
مطابقا للواقع بقياسه الى الذهن فهما متحدان بالذات متغايران
بالاعتبار لكن وجد التخصيص في ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة
على ما سبق من انها يقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل
افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لما فانه
الجنسية لانه يقتضي الشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم

وتناول الافراد الا اذا تضمن الحلم نوع وصفيته بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف كالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة ثم شبه خروج اللفظ او سياق الكلام وغيره قولهم هو يتبختر في مشيه اي في كان الارض بيدن يمشي الارض وهو في الحقيقة ذو كان الفعل ساكنا ولما نزع من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ولم يشر الى تشبيه باعتبار الاداة نحو وما باعتبارين وما قال في الفرايدة وجه يجوز ان يشبه بحاتم في الجود وتناول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان مشاورا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز ولا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منهما قرينة كقوله فان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا شيرانا اي يسيل فالتلمع كشعل السنان متعلق قوله

تخافوا

قوله تعافوا بظن من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنزال السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تعاربون وتحاربون الى الطاعة بالسيوف او سنان بالنزال مربوط بعضها بعض يكون الجميع قرينة لاكل واحد منهم لا يخفى صحة كونها قبيحا لقوله او اكثر كقوله انى قتيل الحي وهو عنه راكبون بالجر على اختيار ربيت وبالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله مرد اي من فضل سيف الممدوح وخيره قوله تكفي من الكفاية اي انقلب عالبا في قوله يعلو المتجردة والمعنى رب نار صاعقة من حماسة تظلها على رؤس الاقران تغشى بحار اي اناملا كالبحر التي هي في الجود وعموم العطايا سحاب اي تصبها على الكماة في الحرب فعلى هذا المراد بالرؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من هيئة جمع القلة والكثرة يستعار للاخر ايضا استعارا لسحاب الاناملا الممدوح ذكر ان صناك صاعقة وبين انها من فضل سيفه ثم قال على رؤس الاقران ثم قال تخشى بحار اي اناملا الممدوح فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحاب الاناملا وهي اي الاستعارة تقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين بمعنى المستعار منه والمستعار له فتجيء لان الجامع اما اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول السكاكي الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الموت للحيرة للضلال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولم يقل هذه الاستعارة

في موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو
ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في
السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان
يقال انه شبه هيئة العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع
الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانب الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة
القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن
ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب
في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف
الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس
وقد يحصل الغرابة بتصرف في الهيئة ولما قضينا من منى كل حاجة
ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا
ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا
وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الدهماء وهي السوداء و
والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان
بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهي مسيل الماء فيه دقاق الحصى
اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف
الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون
في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت
المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح
لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف و
الغرابة اذا ما سبا الخلق يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي
او اعناقها حتى افاد انه امتلات الاباطح من الابل كما في قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة و

البطو

البطو في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي
وسائر الاجزاء يستند اليها في الحركة ويتبعها في الثقل والخفة وقد
يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما
في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل
اراد وصف الليل في الطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كل ذي
صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف
بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة
والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا
من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال ثم الاستعارة بالعكس
الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان
المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار
منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام
والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث
التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما
حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع
ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الفرس ان كانا حسيين
فالجامع اما حسي نحو ما خرج لهم مجلا فان المستعار منه وله البصر او المستعار له
خلفه تبل من حيث القبط التي سكنتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي
التربة التي اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع
الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما
يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل
والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر
وما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع

التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والصفة وانما كانت تبعية
لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا
بوجه الشبه او كونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصح
الحقائق انما الامور المتقررة الثابتة كقولك صمر امس وبياض
دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة
بواسطة دخول الزمان في مفهوميها او جزء منها ودون الحروف
وهو ظاهر واما الفعل فلانه مركب من الحدث والزمان والنسبة
تحرير محمد عفا الله عنه يقال نجا وباسل كذا ذكره القوم وفيهما نظر وهو
ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان
والآلة لانها فضلة للموضوع نحو مقام وراس ومجلس فيه ومبيت طيب
وغيرذلك ولا يقع اوصافا البته وهم انبثاقه منه مقصورا على ما يشتق من
الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا
صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
غير صحيح لاشتماله باسم الزمان والمكان والآلة بل المقتل مثلا اسم
للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فوجب ان يكون الاستعارة فيها
اصلية لا تبعية وان يقدم التشبيه في نفسها الى مصادرها والا
شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه فلانا
ثم اذا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرمى
فلان اشارة الى قبر فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال
ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو
المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر واذا كان المستعار
صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم
دون لم يقصد فيكفي لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات
مع تكون الاستعارة في جميعها تبعية ما التشبيه والتبيين ان الفعل

ومايشتق منه معنى الحرف والثالث اي الحرف متعلق معناه اي
لما تعلق به معنى الحرف فارصاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني
الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من لابتداء
ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وفي معناها الغرض فهذه ليست
معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء كالان الاشارة والحرفية
انما هي باعتبار المعنى وانما هو متعلقات لمعانيها اذا افادت
هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول
المحشي في تعليل تعلق معنى الحرف بالحروف نظر فيه غير صحيح لما
سيشير اليه فيتقرر التشبيه ويتعلق معناه بالنطق كذلك
اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله
الى الذهن ثم يرد طرد الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار
لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة
في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل
يقرر ان الدلالة لازمة للنطق فلهم لا يجوز ان يكون اطلاق
النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم
من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان
يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى
والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر
غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار
قصد المشابهة في اللفظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد
اعني شفة البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر
فكذا اطلاق النطق على الدلالة مع قصد التمثيل على احد الاعتبارين
فاستحسنه ويتعلد التشبيه في اسم المصدر من الثلاثي اي موضع الحدث

الاستعارة واحرة واقفال مدار قرينتها على كذا جاز ان يكون
القرينة غير ذلك كما ان الاصل يخ قلت زيدا اخاضربته ضربا شديدا
ولما القرينة في الجوع غير منتظمة والاستعارة [illegible] غير
اعتبار الطرفين والجامع واللفظ [illegible] لانها المكان لم يقترن
بشيء من لوازم المستعار له والمستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له
او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة [illegible]
والثاني اي تقديم كلام فيما يلائم المستعار له او المستعار منه يخ عندي
اسد [illegible] بالصفة [illegible] على
ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرنت بما يلائم [illegible]
اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه
يصون عرض صاحبه كما يصون ما يتلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي
يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام
اعني قوله [illegible] ارشاد على الفكاك اخذا في خلق الفكاك
رقاب المال يقال فلق الرهن في يد المرتهن اذا لم تقدر الراهن
على فكاكه يعني اذا تبسم علقت قلوبا بحواله في اعناق السامعين
وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها
لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك
باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بقلة الاصابة بخلاف
الكسوة وانما علق بقطع الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو
صفوت ما يفيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم
اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما
يدرك عند الجوع من الضر واشقاء المرء ورثاثة الهيئة على
ما مر والاذاقة لا تناسبه فكيف يكون مجردا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذكر الامر الهادر الذي استعير له

القرينة

اللباس

اللباس كانه قيل فاصابها لباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت
عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا واشتداد كما يقال ذاق فلان
البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الاية
ان في لباس الجوع استعارة من احد امرين تصريحية وهو انه شبه ما عفى
الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث بالملابس المشتملة
على اللابس ثم استعير له اللباس والاذى ملائمة وهو انه شبه
ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والكريه حتى وصف
عليه الاذاقة كذا قرر ابن الكمال وعلى هذا تكون الاذاقة تمثيلية
للمنية فلا تكون تجريدا فالثالث مرشحة وهو ما قرن [illegible]
استعير [illegible] فانه استعار الاشتمال للاستيلاء ثم رشح عليها ما يلائم
الاشتمال من الرفق والتجارة ونظر الترشيح بالصفة نحو قامت حتى
حمارا اجر استعار طهر الامواج [illegible] اعني التجريد والترشيح
اعني الرجل الشجاع [illegible] هذا الوصف ما لائم المستعار منه اعني الاسد لتحقق
من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد [illegible]
في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه وترشيحها
وترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية وهذا معنى
الاستعارة [illegible] واعلم ان المستعار له عين
المستعار منه لا شيء مشبه به [illegible] له على المكان ما بين على [illegible]
بها خالدين مزدانا شيباني وذكر اباه وهذا العتب في عدم اتيانه
وذكر على [illegible] استعار

الصعود لعلو القدر والانتقال في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يدل على المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويضمر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية للمكان لهذا الكلام وجه وهو ان كونه اسما على القدر مما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما وجه التعجب في قوله فاصبت تطلبني ومن عجب ثم تطلبني من الخبر وجه التعجب امر من التعجب في قوله لانجبوا من بلى فلانة لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه والنكاية لما كان للتعجب او النهي عنه وجه مما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف ممتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات وصف ممتنع ثبوته للمستعار منه فهو اذا زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز ادعاء الى الفرع اى المشبه به مع الاعتراف بالاصل اى المشبه وذكر لان الاصل في التشبيه وان كان هذا مشبها به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي وبهذا من استبعد تجريد المشبه اصلا والمشبه به فرعا منع ان المراد بالاصل هو المشبه والفرع الاستعارة وهو غلط لان لا معنى للاصرار على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه ويرد على ما ذكرنا لفظ المفتاح وهو قوله فاما كان مراعاة التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغ فمن ان لا يسوغ الاصل على الفرع كما في قول ابن عباس بن احمر شكرا على ما منعتني امرء كرا على العراء وهو الصبر فهو مجاز مرسل من قسم علي ان الى الحسي المصور لكن لتستغلظ الشمس الكراء ولا يخفى ان تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الدباجة مع الجواب عن اولى صاحبها لشرط اعني قوله واذا جاز الى غالبا يدل على الفرع مع تحقق الاصل كما في الاستعارة

اولى

اولى بالجواز لانه قد ظرف فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وصار الحديث عن المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب المشار اليه بقوله اعني في المعنى الذي هو على اي ما معنى الذي يدل عليه ذكر اللفظ بالمطابقة او تشبيه التمثيل وصوبنا كون وجه منتزعا من متعدد واحترزنا بهذا عن الاستعارة في المفرد لتبعية في المشبه اشارة الى اتحاد الغاية من الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان شبه احد الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم تدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فتطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما في المفرد وفي امر اك اذا اقدم رجلا وتؤخر اخرى كما يفعل الخائف المتردد كما كتب الوليد بن يزيد بن عبد الملك الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فامض على ايتهما شئت طبته صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريده فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في ذلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى ومنتزع من عدة امور كما ترى واما المجاز المركب سمي التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل التمثيل لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد سمي التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة وصار عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيل وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة قد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك

وجمع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب المفهوم مثل الهيئة التركيبية في
نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب
في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنى من فان
كانت العلاقة المتابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله ◻
هو اجمع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب المفهوم مثل الهيئة التركيبية في
نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب
في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنى من فان
كانت العلاقة المتابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله ◻

استعماله اى استعمال المجاز المركب والتمثيل كما اى على سبيل
الاستعارة لا على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه والا في جزاء
الاصلى مثل ما هنا اى ولكون المثل مثلا فاذا استعمل على سبيل
الاستعارة او غير الاستعارة لان الافعال يجب ان يكون لفظا المشبه به
المستعمل في المشبه فلو تصرف في تغيير المثل لما كان لفظ المشبه
به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان ◻
المستعار يجب ان يكون هو اللفظ الذي هو حق للمشبه به اخذ
منه عارية للمشبه فلو تصرف في تغيير ما كان هو اللفظ الذي يخص
المشبه به فلا يكون عارية فلا هذا لا يلتفت في المثل الى مضربه بل كيرا
وتاييثا واخراجا وتثنية وجمعا بل ينظر الى صورة المثل مثلا اذا
طلب رجل شيئا ضعيف قيل له كما تقول له بالصيف ضيعت اللبن
بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما وقع في كلامهم
من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس من مثل بل
ما ورد من المثل واقارة اليه ولكون المثل مما ورد عارية استعير
لفظة للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ووقع
عبرة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اى حالهم العجيب
الشان تعالى ولا مثل لها على ما ورد الصورة العجيبة وكقوله مثل الجنة

التي وعد المتقون اى نعتها قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة
العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية لما اتفقت الاراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية
نشبت فلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت
في تخصيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل
ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القوم والثاني
ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانتا
عند امرين مضبوطين غير داخلين في عرض الجاذا ورد لها ◻
فصلا في ذيل بحث الاستعارة غير الاقتصاد عليها وتكميلا للمعاني ◻
التي يطلق هي عليها فقال قد تقرر ان التشبيه في المعنى اى في نفس
المتكلم فلا يصح الا مع ما ادركه سوى المشبه ◻ فان ذلك قد
سبق اى التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقامه لا
يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها فلت ذكرا فاقا
هو في التشبيه المصرح وقد سبق ان المراد بغير الاستعارة بالكناية
ويدل عليه اى على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يدعى المشبه
امر مختص بالمشبه به ◻ من غير ان يكون هناك امر متحقق ◻
حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى المشبه المضمر
في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح
بشيء مما يدل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة
فلان الامر الذي يصرح به مما يدل عليه مجرد تسمية خالية عن المعاسبة ◻ وسيجيء تمام الكلام في ذلك
المختص بالمشبه به المشبه استعارة تخييلية ◻ لانه قد استعير للمشبه
ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه او وجوده
الشيء ليخيل انه من جنس المشبه به بمذكر ذلك الامر المختص بالمشبه
به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكون وجود المشبه

في قولنا اطفاء المنية اذ استعارة لمعنى اعدامها للانية والبس لها بنار
على تشبيهها بها للاطفاء وهذا اقرب مما ذكره المصنف
في التحليلية وفيكما انقال في اضراما البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما
ان تنقل الاسم عن معناه الواضح تحقيقا بحيث لا يتوقف على ان يخطر بالبال
تحوزات اصلا اي خلا شيئا ما والثاني ان يوخذ الاسم عن جنسه
ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء مما يدل عليه فيقال هذا هو المراد
بالاسم كقولك لليد مفردة اذا رايت قد كشفت وقمرت اذا صححت بيد الشمال
جعل الشمال مدامن خمران شبه المعنى الذي يجري عليه اسم اليد وهو الا
يصح ان يقال اذا صححت بمثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل
الاسد واعانك ذكر الشبه وهذا بعد ان يعتبر الطرفين فيقول
اذا صححت الشمال وهما في قوة تاثيرها في النداوة شبهة الماكرة
تصرف الزهر بين فتجاذب الشبه المنزع لا يلتفت من المستعار نفسه
بل بما يضاف اليه لانكر بجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل
المستعار له اعني الشمال مثلا للمستعار منه وفرضكما ان تثبت له حكما
من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف بين ان لفظ اليد
استعارة مع انه لم ينقل عن مسماه الى شيء اذ ليس المعنى على ان اراد
ان يشبهه شيئا باليد وانما المعنى انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا
قوله غير محجا اي صيرها محجا من النحو خلاف الركب الخلب عن صلى
وانقصر بالجلد يقال انقصر عن الشيء اذا اقلع عنه ارتركه وامتنع
عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن باطله وكاحاجة اليه لعصمة
ان يقال امتنع باطله عنه وتركه اياه وقوله اذا مر الصبي ورواحل
هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على
ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون بعضه وهو التي سماها
السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند بعضها

مثل الوجه

على التحقيق بخلاف الاستعارة بالكناية فانها ضرورة فاشار الى الامكان التحصيلي
وقال الواحد زهير ان يبين اذ ترتحل من الحي الحمول والنجح
والرواح جمع راحة وهي الابل خاصة او اي آلات ما كان يرتحل عليه وكذا الضمرف
ساعوده قلب زهير في نفسه الصبي جهة من حفاة الصبي كما في
والتجارة فتقضي منها اي من تلك الجهة البطء خاصة الاوتوا ووجه
الشبه الاشتغال التام بركوب المسالك الصعبة غير مبال
بهلكة ولا محترز من معرة فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة
بالكناية ما يخص به من شبه الصبي بالجهة المذكورة اثبت له
بعض ما هو من لوازم تلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي هي لوازم
جهة الحضر والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية
والصبي ملاهذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل وفي يقال صبا
يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح
لان الصبا رقة العاد يقال صبي صبا مثل صبح صباحا اي
لعب مع الصبيان واذا راد الى التحقيق بقوله وحمل ان ذاي
زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها
والنفس لها حامل اي مطية اللذات اراد بها الاسباب التي قد تتاخذ في اتباع الهوى
الاداوان العمر وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان
والاخوان تحكون الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل
تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا
اريد بها اسباب اتباع الغي وهذا كان كلام صاحب المفتاح
في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية مخالفا لما ذكره المقرر في عدة مواضع اراد ان يطفو
يشير اليها والى ما فيها وما عليها فموضع ذلك فضلا وتعالت
فصل عرف الحكاكي المضمرة المقرون بالملائم المستعار منه اعني شيئا من غير ذوات

للعاودة الوضع الى الحرا الاول
ايرضاه باعشار الليره
نسخة معروفة
مثل الوجه

قوله وضعت بالتشديد للتعدية وهو قوله من غير تاويل في الوضع
على ان استعمال الخ المصنف وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي
لكونها مستعملة في غير الموضوع له لتحقق فلا بد من الاحتراز
عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف
في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع
له فيكون حصة لغوية فلا يهم الاحتراز عنها فانها اي لفاظ وضع له

الاستعارة

والمراد بما دخول المشبه في جنس المشبه به بحمل افراد المشبه به
فيهن متعارف وغير متعارف فجرد قولنا المستعمل فيما وضعت
له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل
هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن
عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز
به عن الاستعارة فيه الكلمة مستعملة فيما وضعت
له على اصح القولين والا فهي حقيقة بل مجاز لغوي لتبادر غير
اللفظ المستعمل موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل
والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما
وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما تحقق
من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في
كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها
مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو
ليس اصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل
فليتامل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة
ويرد تكلف كون الكلام قلقا وعرفي السكاكي المجاز اللغوي بانه
المستعمل في غير ما هو موضوع له بالتحقيق استعمالا في الغير

بالنسبة الى نوع حقيقتها اي قرينة مانعة عن ارادة معناها فتكف
التنوع والياء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي

حقيقة

المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة ان
الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع تلك الكلمة حتى لو كان نوع
حصتها لغويا بكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي
فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس وبما كان هذا القيد
مستدركا قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود
اقامة للمتم مقامه فقال في غير ما وضعت له والمراد بالوضع
به غير ما وضعت له اي واحد منها في ذلك الاصطلاح والسكاكي
لما قيد الوضع في قوله
غيرا وضعت له بقوله
بالتحقق

وفي تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر
من انها مستعملة في ما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم
يقيد الوضع بالتحقيق لم يمتز هو في التعريف اذ لا يصدق عليها
انها مستعملة في غير ما وضعت له هنا واضيف الكلمة في عبارته في هذا
المقام فلسفة لانه قال وقولي بالتحقيق احترز لان لا يخرج
الاستعارة وهذا فاسد لانه احترز عن خروج الاستعارة لا عن
عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى ليلا
يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير الى نوع حصتها
احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا
بالنسبة الى نوع حصتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط
الفائط في غضلات الانسان مجازا وصاحب الشرع لفظ الغائط
في الدعاء مجازا وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا
وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مناط كل مجاز فكذلك يجب الاحتراز
عنه فلا بد هنا من حذف مضاف اي احترز عن خروج
ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي

وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى الكلمة لا مدخلان في المجاز المعرف
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة
واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو
كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب
وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح
في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة
وغيرها هو المجاز المفرد سلمنا ذلك لكن نقول بعد ما اريد بالكلمة ما
يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل
المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من
الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في التعريف الحقيقة لانه موضوع
بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني
انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على
التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما
في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو
ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح
لرد كلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه
كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد
ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم
يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب
فلا يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان
اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها بالف شيء لا يخرجها
عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقدم المضاف الى
الرجل المقترن بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة

مستعملة

مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا
ممن هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم في قولنا
تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في
استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من
يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر
اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي
الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا اي معناه صورة
وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار
في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانها شبه المنية بالسبع
في الاغتيال اخذ الوجه في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع
واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون
قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل
صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة التي
هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية
لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه فالتخييلية
عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها
بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم
وزعم الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار
فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا اذ لا يوجد
له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام الهيت فزعم
السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكني عنها وذلك بانه توهم
للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم
المص انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب
مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية

او يكون قد ترك المشبه بالمرة المذكور فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون ◦

[illegible] شرابه مكروه ولا حاجة للتقطع هنا وغيره اي في تصوير التخيلية ◦

ما ذكر بخصوصه اي اخذ على غير الطريق المأخوذ من كثرة الاستعمال اذ التصرف الذي لا تقبله الا دليل ولا مدعو اليها حاجة وقد يقال ان التصرف ميراث لو كان الامر كما زعم لم يجز ان يجيء هذه الاستعارة نوعية لانخيلية وهينا في غاية السقوط لانهم يصورون حكما الوهم تخييلا ذكروه على ان القوة المسماة بالوهم هي المدركة للحكم في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية ويصير عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة فخالف تفسير التخيلية بتصوير ما ذكر اي غير السكاكي للتخيلية بما الذي للفظ ويجعل لليد للشمال يدا ويجعل الضمير المنبئ لفظا فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة بالكناية تخييلية واستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هنا اثبات اليد للشمال ولفظ اليد خصص لغوية مستعملة في معناه الموضوع له وهذا ظاهر الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انا لا نستطيع ان نزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا الا ترى ان اثبات اليد انما يتحقق معنى الاستعارة في الحصار على تفسير السكاكي دون المنية لان الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه او وضع اللفظ المستعار بالتحقيق والتحقيق هذا المعنى المجرد عن الشيء للشيء

من غير توهم تشبيه بمعنى الحقيقي مما شرق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية بصور النزاع لفظيا ويكون ◦ مخالفا لما هو الحق عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لما نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي ◦ للتحصيل انما هو للاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقق معنى الاستعارة في الاستعارة في التخييلية انه استعير المشبه ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون ◦ حقيقة لغوية او في غير معناها اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا فساد من الاستعارة التصريحية ظاهر مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي عاطل بل الاجدر ان يدعى اجماعهم على خلافه وينبغي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الذي يدعيه استعارة تخييلية للزوم ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهيئة فيه اي في المشبه اي في الترشيح الان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص المشبه به للمشبه فالاثبات للمنية التي هي المشبه ما يختص السبع هو المشبه به للمشبه من الاظفار كذلك ◦ اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة وكما اعتبر هناك صورة وهيئة شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهيئة شبيهة بالتجارة وآخر شبيه بالربح يكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارة بين تخييلتين اذ الفرق بينها وبين التصريح بالمشبه الذي اثبت ما يختص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعتبر عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه

ع ان لفظ الاسد آلة ليس موضوعا بوضع نوعي وهذا معنى قوله في الايضاح ان في
كل منها اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير
عن المشبه في الحملية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظ المشبه
في قوة ان التعبير عن المشبه هو المقصود الذي اكتفى ببعض لوازم
المشبه به وقد يدفع هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو
الصورة الوهمية المشبهون بالصورة المتحققة فاعترض بان التعبير
عنها ليس بلفظ المشبه بل بالاظفار التي هي من خواص هذه الصورة
المتحققة التي هي المشبه بها وهو من هنا هذا الفرق لا
ينتفض وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره
في الترشيح فاعتبار في احدهما دون الآخر حكم وهو ايد على ان الترشيح
ليس من المجاز والاستعارة فما ذكره صاحب الكشاف في قوله فما
واعتصموا بحبل الله ان معنى ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام
استعارة للوثوق بالعهد وهو ترشيح الاستعارة الحبل عاينا به
حاطا فراغ المقام مطالبته بالفرق بين الحملية والترشيح وصاحبه
ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في الحملية المشبه
كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم فكان
اثباتا للمشبه في المشبه به وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يطح الى
ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلت رات
اسدا يفترس اقرانه وراث بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد
الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف
اظفار المنية فانها عجز عن الصورة المتوهمة ليضافها الى
المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة
زائدا عليها قلت الفرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف
والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منها وايضا معنى زيادته

ان

ان الاستعارة الكنية ضمنا تامة دونه ومعنى بالكنية فيها ايراد المتكلم
بالاستعارة الكنية عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي النسبة
هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية
انشبت اظفارها هو السبع بوصف السببية لها وانما كان يكون شيئا
غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها
اليها الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني
السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلة لان اضافة خواص
السبع اليها
المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره
من نفي الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة
بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له الخ بان المراد
بالمنية هو الموت المجرد والاستعمال ليس كذلك لانه قسمان
يتذكر احد طرفي التشبيه وتجريده الطرف الآخر وجعلها قسما من
المجاز المفرد المرسل المغير والكلمة المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق
واضافة قرينة لفظية التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قوله
انشبت المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهنا كلام
صواب تحقيق مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فاما
معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض حيث
انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به الغرض عن هذا الاعتراض حيث
او رد سؤالا وهو ان الاستعارة تنفض اوهاما ان المستعار له من
جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غير وهي مبنى الاستعارة
بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراض بعقب قصر الشيء على
من التصريح باسم جنسه فاجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه
ما نفعل في الاستعارة المصرح بها يسمى المشبه فكما اندرج هناك

تحقيق مقام

ان المجاز مبني للفظ الاسد بار تكابه تاويل كلام حتى يتوهم انه النقص
عن التناقض بين اجزائه الاصلية وتضيف القرينة الحاسمة عن ارادة
الهيكل المخصوص كذلك نرى ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا
للفظ السبع بارتكابه تاويل وتحران يقطر المنية في جنس السبع
للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع جميعا متعارفا وغير متعارف
ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان المتكلم كيف يدعي منه ان يضع
اسم من كلفظ المنية والسبع لحقيقة واحدة والاكوانات متراددين
فنحتاج لنا ههنا الطريق دعوى السببية للمنية مع التصريح بلفظ
المنية فلتسلم لنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية
مستعملا في غير ما وضع له بل على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل
في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا
اسم الرجل الشجاع من جنس اسم الاسد بالتاويل لم يصر لفظ استعمال
لفظ الاسد في بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم
المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعمالا في الموت
بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فلينظر ولجماعة
ان كلا من بعد قبل ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ
موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما
قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعمال في
الموت استعمال في ما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة
بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا مما
لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي
المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو
عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا

عبارة المصنف وهو
ان المنية مرادفة

ان قيل

ان قيد الحقيقة مراد في قولنا الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة
فيما هو موضوع له بالتحقيق من حيث انها موضوعة لذلك بالتحقيق
ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموضع في مثل قولنا انشبت
المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه
موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي
لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وسيأتي ذلك ان استعمال في الموت
قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد
يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد
السبع غير متعارف حتى يخطر المنية فاستعماله فيه ليس من حيث
انه موضوع له بالتحقيق بل هو بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف
الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليتفهم هذا
هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر احد ما هو الواقع موقعه لفظ المنية المرادف
له ادعاء والمنية مستعارة له والحيوان المفترس مستعار عنه على سبيل
الاستعارة بالكناية بذكر المشبه واراده المشبه به والشكل في حيث صار الاستعارة بالكناية بذكر المشبه واراده المشبه به
المعنى المصدري اراد بها اللفظ المستعار ومر مرارا ان استعمال اللفظ
بالكناية هو ايراد المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه مر في آخر
بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع
والحال ان المتكلم اخبر خلاف من الاستدلال وفي آخر فصل المجاز العقلي
العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن النبات الحقيقي فهذا الاشكال
فالوجه ان يحمل كلامه هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة
بالكناية هاهنا لكونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة
بناء المصدر على معنى استعمال المشبه به ادعاء فيوافق كلامه

وبحث الاستعارة بالكناية تقدم في الاشكال بعد ان بحث واختار السكاكي
رد الاستعارة التبعية وهي ما تكون في الحروف والافعال وما
يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اعني قرينة
التبعية استعارة مكنيا بها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اعني قرينة
الاستعارة المكنى عنها على ما قاله السكاكي في تلخيصه ردها
حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها
ففي قولنا نطقت الحال بكذا اهمل المقدم نطقت استعارة من قولنا
والحال صعبة الا ان كلمة قرينة الاستعارة النطق وهو
يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه
قرينة الاستعارة وعلى هذا في قولنا تقريبهم لهذه الامور تجعل الاهذ بات
استعارة بالكناية عن المطمورات التي تكنس على سبيل التهكم
نسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس
فصار الاصل في قوله خالف ليكون لهم عدة امور فيما يجعل السداد في
الخزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للانتفاع ويجعل نسبة
لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى لا صلبنكم في جذوع النخل يجعل
الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في
قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية
يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله
قرينة الاستعارة بالكناية وانما اعاد ذلك ليكون اقرب الى
الضبط لما فيه من تقليل الاقسام وثانيا ما اختاره السكاكي بان
ان السكاكي انما تخير بتعبير كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا
حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية
لانها اي التخييلية تجاوز عندهم اي عند السكاكي لانه جعلها من
اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفرد

المفرد

المصرح بذكر المشبه به واراد به المشبه الا ان المشبه فيها يجب
ان يكون حالا تحقق لها عقلا بان يكون صفة وهيئة
محضة واذا لم يكن التبعية كذلك فلم يكن الاستعارة المكنى عنها
استعارة تخييلية لوجود اللازم بدون الملزوم اي
عدم المكنى عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية
وهجوم الملزوم بدون اللازم محال وحينئذ لم يكن المكنى عنها التخييلية
منها بالمتصلة والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى
عنها حقيقية بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة
لا مجازا مرسلا لتفرع ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة وا
نفي بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد
التبعية الى المكنى عنها مشيا عما ذهب اليه غيره اي غير السكاكي من تقسيم
الاستعارة الى التبعية وغيرها لانا نختار آخر الامرين القول بالاستعارة
التبعية حيث لم يرتكب لزوم ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا
حقيقة بل لزوم ان يقدر استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا
تبعية وبيان ان مجرد كون العلاقة هو المشابهة لا يكفي في ثبوت
الاستعارة قال انما تكون كذلك اذا كانت جلية مع قصد المتكلم الى
التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فيما نحن فيه لان نطقت الخ
وذكر بعض من لم يحذق في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف
بانا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان صفة لم يجز الاستعارة
التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان
وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية
ستلزمه المكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال
ولم نرد بالسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان
للانسان فلا بد من استعارة المتكلم الحال فههنا استعارة مكنى عنها

تخييل اما اذا اثبتنا نطقت الحال فالكنية عنها هو صرفه دون التخييلية
فانها من قسم المصرحية بالمشبه بخ نطقت الحال حذا كلامه
والاساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقع بالذب عن كلام احد
من غير ان ينظر فيه ادنى نظر فان قلت ان اراد بالاتفاق
على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فغير لا يقوم
دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى نكثت فتونون عهده انه استعارة
بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة للابطال العهد وهذا
امر يحقق عقلا لا وهما فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة
بعصمة التخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان
لانه قد صرح بان عدها نفس كالمكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب
السلف وعندنا لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها
كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية
كما صرح به في الجار العقلي حيث قال ان قرينة المكنية قد تكون
مقدرة وهي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال
اوامر محققة كالانبات في قولك انبتت الربيع البقل والهزم
في قولك هزم الامير الجند قلت هذا انما يصح ابطالا لكلام
الشيخ لا تصويبا لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل
الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره
في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية مع استفادته من كلامه
انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل
على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها التخييلية تغيير المصدر مثلا
في نطقت الحال مكذا بحال شبيهة الحال بالمتكلم استعارة بالكناية
واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة

مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهب السلف ايضا لما مر من ان
التخييلية عندهم حقيقة لبدا المثال واظفار المنية فصل
في شرائط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة المصرحة
والتمثيلية على سبيل الاستعارة بعبارات حسن التشبيه كان
يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به
من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناها
على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وبان لا يشتمل على التعصب والتمثيل رابحة التشبيه من جهة اللفظ
وهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الحمام تشبيه لا استعارة
وذلك لان اشمامها رابحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة
اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه بملخ التشبيه
من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه فلما ذكر في تشبيه
صدغه بالمسك فغاية التشبيه انه مثل ما يحكى وهن نعم ان
من شرائط حسن كل منهما ان لا يكون نطقت غير معقبة بصفة او
تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ الذي رجحه من حسن
انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة
كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا
ينبغي ان يكون ابعد اي ما به المغايرة بينه وبين المشبه به بتغير او
بسبب عرفا واصطلاحا خاص لئلا يصير كالمعاند اي
تعمية في المراد يقال الغث في كلامه اذا عمي مراده ومنه اللغز
والملغز المعاز مثل ربط دراهب يعني يصير المعاز اذا روعي
شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو شم رائحة التشبيه
فلا يصير المعاز لكن فوت الحسن كما لو قيل في الحمصة رأيت
اسدا وفي الحمام فخر و في القتال رأيت بالعكس فخر

راحلة وأريد الناس من قوله صلى الله عليه وسلم الناس كابل
مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها
راحلة الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان
المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير
من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها
في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها
راحلة او هي جملة مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا يعني
ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتأتى فيه التشبيه
وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل
لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغاز او متكلفا
بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا
خفي التشبيه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه
اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالنور والكلم والشبه والظلمة
التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة
تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نور وكذا اذا وقعت
في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كان في ظلمة والاستعارة
المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن
التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب
حسن المكني عنها لانها لا يكون الا تابعة للمكني عنها عند المصنف وليس
لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها
واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها
قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها حين كانت تابعة لها
وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء اللام
ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة

مبنية

مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا
كما ذكره في التحقيقية والمكني عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف
بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها
عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف
بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب
في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما
في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح
بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو
المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف
واحتذاء بضبع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز
بهذا الاعتبار فقال ويطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان
اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها
من نوع الى آخر بحذف لفظا وزيادة لفظا فالاول كقوله تعالى وجاء
ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء جاء امر ربك
لاستحالة مجيء الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال
اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ
عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى
لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل
مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعطاه
مذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما
صنعوا كما يقال اسأل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى
اثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول
الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس
مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير

الخطيب بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون
شيء مثل تعالى لا نفي ان يكون شيء مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف
زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي المثل وهو
نفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما قال ليس لاخي زيد
اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخي زيد من اخ هو
زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو
كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فاذا نفيت ان يكون لمثل
ابيه مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان لمثله لكان هو مثل
مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف
وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه
عن ذاته سلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه
عن مماثله وممن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما
يقولون قد انقطعت لداته وبلغت اترابه يريدون انه فاضلهم والمبرز عليهم
فلا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء لان نفي الاعم
يعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان مختلفتان على معنى واحد
وهو نفي المماثلة عن ذاته وبحزه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان
فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها
وقعت عبارة عن الجود لا يفصلون شيئا البتة حتى انهم استعملوها
فيمن لا يد له فكذلك يستعمل هذا فيمن لا مثل له ومن لا مثل له
فان كان الحذف والزيادة مما لا يوجب تغيير حكم الاعراب كما
في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله
بما رحبت من اماني غبرة فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول
يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما
وضع له لعلاقة بعد نقصان مستند يغير الاعراب والمعنى الى ما

يخالفه رأسا كنقصان الامر والاهل فيما مر لا كنقصان منطلق في قولنا
زيد منطلق وعمرو وكنقصان مثل ذوي من قوله تعالى او كصيب
لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقاء
على معناه وفيه نظر لان تغيير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما
وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرينة مثلا
مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا له وقع في بعض كتب الاصول
فصولا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز حاجة الى
تقدير المضاف كل لو قيل يكون اشتراكا بين الجدران والاهل
والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع
له لعلاقة بعد زيادة على تغيير الاعراب والمعنى الجري ما يخالفه بالكلية يخرج
ما لا تغيير فيه شيئا نحو غاضة ما يغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم
الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير كلا من
المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيد قائم وفيه نظر لان تغير المعنى
والاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع
عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يرد نحو سرت في يوم الجمعة
والصلاة تمام زائد تمام وما اشتبه ذلك كما قاله صاحب المفتاح ورأيي
في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشتبها به لاشتراكهما في التجوز
عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وطهذا لم اذكر الحد شاملا
له لكن العمدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بتجوزه
من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على
سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز
اللغوي المقابل للحقيقة المغيرة تغيرا ما وليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما
وضع له مع اشعار كلامه في قسم مغايرة كلا في المغير بعض الذي تقابله

السكاكي عنهم وهو كلام لا بد بها غيرها وهو ان في وضع واضع للملازمة
بين الثاني والاول نظاهر انه لا بد منها وهذا النوع من المجاز لا بد منه في
الاصلي والاول ظرف في تعريف السكاكي ايضا واما ان قيد المجاز الى هذا النوع
وغيره فمنشاه انه يطلق عليه اسم يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا
يقرف السكاكي هنا ان يتعرف به واضعه لعلم الكناية في اللغة
مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي
في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم
اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم مع جواز ارادة الملزوم ايضا فالنطق
كنى به والمعنى كنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه
المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادة اي ارادة مع
ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول
القامة مع جواز ارادة حقيقته طويل النجاد ايضا فخرج بقيد جواز ارادة
المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي فانه مع ارادة اللازم كارادة
طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان
يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد
بالاسد الحيوان المفترس لان يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الحقيقي فلو اشتمل هذا الشق المجاز لاشتمل الملزوم
باشتمال اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز يلزم قرينة معاندة
لارادة الحقيقة ويلزم معاندة الشيء معاندة لكل ما يلزمه صدق
الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف
المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة
لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة
الحقيقة فلا متمسك في قولك فلان كثير النجاد ان لا يراد طول
نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما

تخلو

خلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا
فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب
ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر
من المفتاح صرح بان المراد في الكناية هو المعنى والازم جميعا
لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها
وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز
والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين
وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول الخلخالي انها خالف
المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان سفيرا الى
ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء
زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء
الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة
ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من
التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من
هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس
بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عدا اللفظ وهو لازم المعنى الموضوع
له وبلازم المعنى معناه المخرج له وفيه ما فيه وفرق اي فرق
السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية
من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم طول
القامة اليه وفيه اي وفي المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال
من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد
الذي هو ملزوم الشجاعة الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم
ما لم يكن ملزوما لم ينتقل الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم
يجوز ان يكون اعم من الملزوم والانتقال للعام على الخاص بل انما

يقول او منصوب معطوف على مفعول ان تقول اى او ان تقول نحو
قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة
او معناها والاسناد ومعناها مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج
او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او جعل السماحة له او ابن
الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى امثلة ا
القسم الثانى باعتبار اضافته واسناده الى الموصوف او الى ضميره
الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطويل النجاد مضاف الى ضميره
فى قولنا طويل نجاده او مسند الى ضميره فى قولنا طويل النجاد و
كذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف انه ليس المراد
بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها
الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك الصفات فى قبة تنبيها على ان
محلها ذوقية وهى ما يكون فوق الخيمة يتخذها الرؤسا مضروبة
عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا الوجود ذوى قباب
فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا
اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو
قول زياد فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان
تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين برديه حيث لم يصرح بثبوت الكرم والمجد له بل كنى عن
ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع
ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه
من القسم الثانى اعنى طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد و
الثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان

اسناد

اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام
طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا
باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس
فى قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا
عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا
باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان
يحصى فان قلت هذا قسم رابع وهو ان يكون المط بها صفة ونسبة
معا كما فى قولنا يكثر الرماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضافية
اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احدهما المط بها
نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المط بها نفس نسبة ا
المضافية اليه وهو جعلها فى ساحته لتفيد اثباتها له والموصوف
فى هذين القسمين اعنى الثانى والثالث قد يكون مذكورا كما مر و
قد يكون غير مذكور كما يق فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم
من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفى صفة الا
سلام عن المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام وكما يقول فى عرض
من شرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل
الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر
ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف
غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان
التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر ا
الموصوف محال وعرض الشئ بالضم ناحية من اى وجه جئته
يق نظرت اليه عن عرض وعرض مثل عسر وعسرا اى من جانب

فاذا كان الموصوف غير مذكور كان قسم الثانى مستلزما للثالث من غير عكس

وناحية قال السكاكي الكناية يتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء
واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال يتفاوت ولم يقل ينقسم
لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو
اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عر
ضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها
اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه
اي تقصده فكانك اشرت به الى جانب فتريد جانبا اخر ومنه المعاريض
في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية
ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا ويدل به
على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك
فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه
ما تريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما يحمل على معنى يجوز
حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في
المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع
الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ
المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض
بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من
عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسبة لغير العرضية ان
كثرة الوسايط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان
الكلب ومهزول الفصيل التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد و
المناسب لغيرها ان قلت الوسايط مع خفاء اللزوم كعريض القفاء

وعريض

وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان يشير الى قريب منك على سبيل
الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت
الوسايط بلا خفاء كما قوله وما رأيت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم
يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون
مجازا كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه
اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا اخر معه
جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا
والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من
قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع
المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون
كناية وهنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض
قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل
المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشيخ العلامة معناه
ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى
فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هو غير
موضوعة له وليس بمجاز اذ ليس فيه انتقال من ملزوم الى لازم
وقد يكون مشابهة لكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه
الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير
الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم
وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا مذهب
لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون
كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى

والاجاز اولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح
به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذا بني فلان
على المعنى كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم من التهديد
الحكم من صدر منه الايذاء فاذا استعملته واريد به تهديد المخاطب
ونفيه من الموجدين كان كناية وان اريد به تهديد فيه المخاطب
بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكهما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان
مجازا والله اعلم قوله اطبقوا الخ اجاز على ان المجاز ابلغ
من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيها من الملزوم الى اللازم
فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لا
يتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر واما الاشكال في بيان
اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ
من الحقيقة واغا قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية
والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس التسبب في
كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد
زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لان يفيد تاكيد اثبات المعنى
لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت
رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته
للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هو ان الاول افاد تاكيدا
لاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كفى بالمرء
كيدا ما يقوله كثير القرى ان الاول افاد زيادة لم يفده الثاني او سلمنا ان
الحسن القرى في الاول افاد تاكيد اثبات المعنى بل هو ان الاول افاد تاكيد الاثبات

كثرة

كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض على المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه و
الاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت
اسدا يفيد الرجل شجاعة لم يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول
يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح
القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في صورة ليس هو ذلك وليس
المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فمما يتحقق في قولنا رايت
اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لما بالنسبة الى قولنا رايت
رجلا مساويا للاسد وزايدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في
كنيت او ماروكفى القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصر بل معنى كلام
الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة
في المعنى بخلاف قولنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل في يد في الواقع
زيادة شجاعة لا بوجه ما قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره
الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون
بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث
الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل ما مزية قولنا
رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان
المساواة في الاول اعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قولنا
لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكون عند بعض اخر ولا يتغير معنى كفى
القرى بان يكتفي عند بكفوة الرجل وهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد
بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصر
كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارة الشيخ لافتقارها الى امعان فكر

علم البديع

والله تعالى اعلم هذا اخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسئول
لاتمام القسم الثالث بالنبي واله الطاهرين
وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها اعلم اعدادها
وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة
في صدر الكتاب في قوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد
رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الد
لالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما يعد
محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق
الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان
يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل لمقتضى الحال
والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان
داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة
ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما تبين
في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها ح
بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن
التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام
ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب العرافة والا
صالة وان كان بعضها لا يخ عن تحسين باللفظ ولفظي اي
راجع الى اللفظ كذلك وبداء بالمعنوي لان المقصد الاصلي و
الغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال
اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه
المطابقة ويسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافوا

ايضا

ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني
ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجود بين المتواردين على محل واحد
بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون
بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل
حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب وا
السلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما نشه
شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين
من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود
او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها
ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها
ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب
لان الاكتساب فيه اعتماد والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكا
احد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة
يقتضي ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل
مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه
فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم
والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كامر و
طباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت
والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس
لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو ولا
تخشوا الناس واخشوني ومن الطباق ما يسمى بعضهم تدبيجا

من ريح المطر الارض زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان
لقصد الكناية او التورية واراد بها بالالوان ما فوق الواحد ولما
كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل
صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي بل
سمه فتدبر نوح الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي دلف
محمد ابن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت الحمر فما اتى
لها اي لتلك الثياب الليلا الا وهي من سندس خضر اي ارتدى
الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلة
الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب اخيه فقد ذكر
لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن
الثاني الكناية واما تدبيح التورية فكقول الحريري فذا غيا الصبى
الاظل واذ ورد المحبوب الاصفر الاسود بوحي الابيض وابيض فوري
الاسود من قولهم احد والاذرق فما صيد اللون الاحمر فالمعنى
الغريب المحبوب الاصفر هو الاناناس الذي له سفرة والبعيد هو
الذهب وهو المراد ههنا فيكون توريه ويلحق به اي بالطباق
شان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر
نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشتد على الكفار رحماء بينهم
فان الرحمة وان لم يكن متقابلة للشدة لكنها مسببة عن الدين
الذي هو عند الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل و
النهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل
وان لم يكن متقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون
ومنه قوله تعالى ان فرعون علا في الارض وجعل اهلها شيعا يستضعف
طائفة منهم يذبح ابناءهم ويستحيي نساءهم انه كان من المفسدين
ونمن نريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم ائمة
ونجعلهم الوارثين فان استعلاء فرعون واستضعافه بني اسرائيل
وذبحه ابناءهم واستحياءه نساءهم مما يستلزم الفساد في الارض
الذي هو ضد الصلاح الذي هو مقتضى الايمان والتقوى المشار اليه
بقوله ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء
والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون فالمن على
المستضعفين بالتمكين في الارض وجعلهم ائمة ووارثين مما يستلزم
الصلاح المضاد للفساد وانما الجمع بين معنيين فيما تقابلا بين
بلفظين متقابلين معنا او اعتقادا نحو قوله اي قول وتميل لا تحصى
باسيل من تجل يعني يفيض دموعه على الشيب براسه اي يظهر
تاسفا فيكون ذلك في حيز ما يتقابل بين البكاء وظهور الشيب لكنه غير
من ظهور الشيب بالتحزن الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء
وبحسب الثاني ايهام التضاد بين المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقا
بلين بحيث يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان با
التضاد نظرا الى الظاهر وانما او على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق با
بالتفسير الذي سبق ما يقتضي باسم المقابلة التي جعلها السكاكي
وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهو ان توفق بمعنيين
متوافقين او اكثر اي يجمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي
ثم بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب
فيدخل في الطباق لاندراج يكون جمعا بين معنيين متقابلين
في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا مناسبين
ومتلائمين فان ذلك معنى مشروحا كما يجيء من الامثلة ثم خصص
اسم المقابلة بالاضافة الى المعدود الذي وقع عليه التقابل فسمي مقابلة
الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة
الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا
وليبكوا كثيرا اي بالنسبة الى القلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي
تمام ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس
بالرجل فاجمل الحسن والدين فالواحق بالفتح والكفر والافلاس على

التوتيب ومقابلة الاربع بالاربع نحو واما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا لم يحتج الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله والمراد باستغنى انه زاهد فيما عند الله ايضا كانه مستغن عنه اى عما عند الله فلم يتق واستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء عنه مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة من الطباق وقد يتركب مما هو ملحق بالطباق كما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرخاء وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال وهي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضد بهما او بما شرطتم اى فيما بين المتوافقين والمتوافقان امر شرطتم اى فيما بين التصديق او الاضداد ضده اى ذلك الامر كما بين الاعطاء والاتقاء فانهما جعلا التيسر مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اى ضد التيسر وهو التعسر المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اى اضداد تلك الماهيات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي لامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والاخلاص ضده ومنه اى ومن المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر ومما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضادان يكون كل من امرين مقابلا للاخر وبهذا القيد خرج الطباق وزاد قد يكون

بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اى قول النحوي في صفة الابل كالقتي المعطفات اى المخيات من عطف العود وعطفر حناء بل الاسهم سبوتية اى منحوتة من براة نحته بل الاوتار رجع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للهيلي الوذ يا انت ايها الوذيرا سميل الوعل شعبى التوفيق يوسفا لعنوجي اى الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الحيا الما ثور ومنذ قد تم احاديث تروى المسئول عن الحياء عن البحر عن كف الامير فانه يجب فيه بين الصحة والقوة والسماع والحجية لما تورد والقوة والاحاديث وكذا مناسب ايضا بين السيل والحياء والبحر وكف نعيم مع ما في البيت الثاني من صحة النفي نحيب في المعنفة اذ جعل الوابل ايضا لصائبي عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على تق والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اى ومن مراعاة النظير ما يتممه فتشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشئ يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعا

ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان
قوله تعالى ان تغفر لهم يوهم انهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن
يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن
يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز
اى الغالب من عزه يعزه عليه ثم وجب ان يوصف بالحكيم
على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم
من يضع الشئ فى محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم
العذاب فلا اعتراض عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته
ويلحق بها اى بمراعاة التطير ان يجمع بين معنيين غير متنا
سبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا
مقصودين ههنا نحو والشمس والقمر يحسبان والنجم اى
النبات الذى ينجم اى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول
والشجر الذى له ساق يسجدان اى ينقادان الله تعالى فيما خلقنا
له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه
قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام
التناسب كما فى ايهام التضاد من ايهام التناسب
بين السقط وحروف كنون تحت الواو ولم يكن بدال يؤم
الوسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهى مجرورة
معطوفة على الوسط فى البيت السابق نحل عن الوسط الامامى
فادة والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة
فى الدقة والانحناء وليس المراد به الحوت على ما وهم وراء

اسم

اسم فاعل من رابته اذا اصبت ريبة وكذلك دال اسم فاعل
من دلاه الى كايب اذا رفق جوقها واراد بالنقط ما يغاط على
الوسوم من المطر وقوله يؤم الوسم صفة راء والمعنى نجل هذه
الحبيبة عن ان تركب من النوق ما هى فى الضمير والانحناء
كالنون بركبها الاعرابى لزيادة الاظلال فيضرب رئتها اذ
لاحوات بها من شدة العزال يريد ان مراكب هذه الحقيقة
الحبيبة سمان وذات فوق ذكر الحرف والنون واداء والنقط ايهام
ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يتمثل بعضهم بالتفوق من
قولهم بروسفوق للذى على لون وفيه خطوط بيض على الطول و
اصوان يوقف فى الكلام بحان خلا عمة فى جعل مستوية للفارى او ستقا
ربه الفارى يركض من بيض سحابا اشبر بل وشبثا من خزوز نظارين
سطار فما طوا ذا من البرق كالقبر قوشى بلادقم ونفس بلاديد ودع
بلا عين وسحك بلا نقر شبرا اى لبس الشربال والوشا نوب نقوش
والخزوز جمع خز ونطارين اى اخذت الطاز والحطارف جمع مطرف
وهو رداء من خز مربعة له اعلام والطراز جمع طراز وهو علم
الثوب وكقول زيك الجمن احلا وامر وضرا نفع ولن و
اخشن وراس وانتدب للمعالى اى كن جلدا للاولياء متاهبا على
الاعداء ضاربا للحالف نافعا للموالف لبنا لمن بلا بن خشنا
لمن بجاشن ورش اى اصلح حال من يختبر حاله وابرش بالقلم
اذا فحشه اى وافسد حال المفسدين وانتدب اى اجب المعالى
واجعلها بتى بندب للامر فاندب اى دعاه له فاجابنى فالاولى ادخل
فى مراعاة النظر لكونه جوابا بين الامور المتقابلة بخلاف مسبة والنافى

واخلاق الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اى من المعنوى
للاوصاف وهو نصب التوقيف فى الطباق من رصد نحو رقبته اى ترصد
التتبع الذى يوصد ليشد والوصد القوم الذين يرصدون كالحوش
يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث وتسميه بعضهم التشريع ايضا
وهو ورود مصراع فيه مخطوط مستوية وهو ان يجعل قبل الحرف المقفى
به فى الشطر من بيت جزء البيت من الشعر مثلا قوله وهو يقطع الاسحار
بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهى
فى الاصل على سياق على شكل فقرة العصا وهى البيت ما يدل عليه
اى على الحجر وهو اخص جملة من البيت او الفقرة اذا وقف الراوى الطرف
متعلق ببدا اى انما يجب فهم الحجر فى الابصار بالنسبة الى من يعرف
الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه او اخر الابيات او الفقرة ويجب
تكراره فى كل منها فانه قد يكون من الاشعار ما لا يعرف فيه الحجر لعدم
معرفة حرف الروى كقوله تعا وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا
اى لولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون
فانه لو لم يعرف ان حرف الروى النون لربما توهم ان الحجر ههنا فيما
فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله اطلت دمى من غير جرم
وهو من بلا سبب يوم التقاطلانى فلس الذى حللته محللا وليس
الذى حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما
توهم ان الحجر يحرم فالاشياء الفقرة نحو قوله تعا وما كان الله ليظلمهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفى البيت نحو قول عمرو بن معدى
كرب ازالم يستطع شيئا لدعمه وجاوزه الى ما يستطيع ومنه اى من
المعنوى المشاكلة وهو ذكر الشئ بلفظ غير لوقوعه فى صحبته اى

لوقوع ذلك الشئ فى صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اى وقوعا محققا
او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخ لى جبة
وقميصا اى خيطوا لى جبة وقميصا فذكر الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام ونحو قوله تعا
تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك حيث اطلق النفس على الذات فى
الثانى وهو ما يكون وقوعه فى صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى
قولوا امنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من
الله صبغة ونحن له عابدون وهو اى قوله صبغة الله مصدر لانه
فعلة من صبغه كالجلسة من جلس وهى الحالة التى يقع عليها
الصبغ مؤكدا لامنا اى تطهير الله لان الايمان يطهر النفس فيكون
امنا منزلا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون
صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا المضمون قولنا امنا بالله
فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم شاد
الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله فى صحبته ما يعبر عنه
بالصبغ تقديرا بقوله فالاصل فيه اى فى هذا المعنى وهو ذكر
التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم
فى ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اى الغمر فى ذلك
الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار
نصرانيا خالصا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله و
صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى مجبر

من الاعيان بالله بصيغة افعله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صيغة
النصارى فقد روا صدره الخ منبه الحالية التي هي سبب التزول فمن
النصارى اولادهم في الماء الاصفى وان لم يذكر ذلك لفظا وهكذا
كما تقول لمن يفرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا
يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فيعتبر من الاصطناع بلفظ الغرس
للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اى
ومن المعنوى المزاوجة وهي ان تزاوج اى توقع المزاوجة على ان
الفعل مسندا الى ضمير المصدر كما في قولهم وقد حبل بين الجبي
والتئم وان بين معنيين في الشرط واخر امن روجين فان
يترتب على كل منهما معنى مرتب على الاخر كقولك اى قول اقتضى
اذا ما نهى الناهي وسمعني من حبها الخ في قرب الهوى وزمني
اضافت الى المواشي اى سمعت الى اتمام الذي بني حديثه وزينه
فصدقته فيما افترى على فلج بها البهر زاوج بين نهى الناهي
واضافتها الى المواشي الموافقة في الشرط والجزاء في ان يترتب
عليهما الجاح شئ ومثله قولها ايضا اذا حقرت يوما فقاضت
دماتها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاعتراف
وتذكر القربى الموافقين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان
شئ عليها ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان حدها
ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في
الشرط بين نهى الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اضافتها
الى المواشي ولجاج البهر اذ لا فرق احد يقول المزاوجة في مثل
قولنا ان جاءني زيد اكرمته على اجلسته فاكرمت عليه ومنه
اى ومن المعنوى العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في

الكلام على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المقدم على اخر الاخر في الجزء الاول
الصريحة ماذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزء ثم تعكس
فيقدم ما اخرت ويؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المفتاح
فيصدق على مثل قوله تعالى وقضى الناس والله احق ان تخشاه
وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي
الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان
يقع بين احد طرفي الجملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو
عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع
بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي
اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات
على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها
اى من الوجوه ان يقع بين متعلقي الفعلين في جملتين نحو
يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع
العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم على
العكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقتين متعلقان
بفعلين في جملتين ومنها اى من الوجوه ان يقع بين لفظين
في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد
وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم
ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان
في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت
طويت بأخرا لفنون وبيلها دواء مشبا في الجنون فنوفى

فحين تعاطيت الفنون وحصلها تبين لي ان الفنون
جنون ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى
الكلام السابق بالنقض وابطاله لنكتة كقوله اي قول
زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بل وغيرها
الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاو
ل الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه
ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو
اظهار الكتابة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه
اولا بما لم يتحقق رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة
فتدارك كلامه قائلا بل عفاها القدم وغيرها الارواح
والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه
اي ومن المعنوي التورية ويسمى الايهام
ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة
خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي
لا يجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب
نحو الرحمن على العرش استوى

فانه اراد

فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء
مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف
على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المؤدى به
عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد
فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القوة وقد قرن بها ما يلائم
المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ
بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا باردا
او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل
يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة
العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد
بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى
القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا
ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى
كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال
اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت
قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما
يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى
الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة
اي هو مخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد
ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق
العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله
والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه
جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل

يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل
لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من فسر اليد
بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة
وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين
القدرة فذلك لتفسيرهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة
خوفا على السامع من خطرات يقع للجهال واهل التشبيه والا
فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل
الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من
المفسرين ومنه اي من المعنوي [illegible]
[illegible] اي احد المعنيين ثم يراد [illegible] اي بالضمير الراجع
الى ذلك اللفظ معناه [illegible] اي ضميري
ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد [illegible] اي بالضمير
الآخر معناه [illegible]
[illegible] اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من
رعيناه النبت [illegible] اي قول البحتري [illegible]
[illegible] اراد باحد الضميرين الراجعين
الى الغضا وهو المجرور في والساكنيه المكان وبالآخر وهو
المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا
يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي
[illegible] ذكر ما لكل
من احاد هذا المتعدد [illegible]
اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول
وهو ان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني
للثاني وهكذا على الترتيب [illegible]

[illegible] ذكر الليل والنهار على التفصيل
ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل
الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان
اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله و
هكذا على الترتيب وليسم معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن
حيوس [illegible]
ما للحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من
الرمل شبه به الكفل في العظم او لا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب
كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو
ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال [illegible]
[illegible] فان الضمير في قالوا لليهود و
النصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل
ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان ما لف
بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب
المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما
كلاما كل متعلق باحدهما ومتعلق بآخر من غير تعيين [illegible]
[illegible] قالت النصارى
[illegible] بين الفريقين او بين القولين
اجمالا [illegible] والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او
كل قول مقوله [illegible] واعتقاده انه انما
يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على
شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور
فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو
ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك

المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا مع التفريق لتعين احدها
منفصلا والآخر مجملا وهذا اسهل لطيف سلكه وذكر كلا قول ضربت
زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا والتاديب والاكرام
ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر
فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما
هداكم ولعلكم تشكرون شرع وذكر بعض جملة مما ذكر من امر الشاهد
بصوم الشهر واطر المرخص له بمراعاة العدة ولتكبير الله عليها
عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا
العدة علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما عين كيفية القضاء
والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون امر ارادة ان يشكروا
علة الترخيص والتيسير وهذا انموذج من اللفق لتطبيق المسالك
الايكاد يتهدى الى تبيينه الا الملتقات الحاذق من علماء البيان
هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاولين تفاصيل المعللات
امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه
وجعل ولتكبروا علة لما علم من كيفية القضاء وهو ما لم يذكره
في تفاصيل المعللات فاذكره في بيان تطبيق المعلل غير موافق
لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر
امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه بانفراده
معلل بل من المعلل المذكور بل هي توطئة وتمهيد ليفرع
الترخيص ومراعاة العدة وكيفيته القضاء عليه ويظهر بذلك
انه لم يقل والامر المرخص له باعادة عدة ما افطر فيه بحرف الجر كما قال

ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد
بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطره
ليصوم مهلة ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء
فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص
له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص *
وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل
راجعا الى واحد من هذه الثلثة لو قد يقال ان قوله ولتكملوا
علة الامر بمراعاة العدة شامل للامرين اي بصوم الشهر بتمامه
على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في
المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر
باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة
في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله
وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه وسنه اي من
المعنوي [illegible] وهو ان جميع بين متعدد في محل وذلك المتعدد قد
يكون اثنين [illegible] اكثر خ قول اي العناهية علما يجاشع بن مسعدة *
ان الشباب والفراغ والجدة * اي الاستغناء يقال وجد المال
وجدا وجدا وجدة اي استغنى ينبع الفرياني مفرح
هي ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه اي ومن المعنوي الفريق
وهو بفتح فكسر من [illegible] اي قول الوطواط
[illegible] هو من الآف حرام اي من المعنوي
[illegible] وهذا الفيد
يخرج عنه اللف والنشر قد اهمل الكلي فيكون المفهم عنده

اي قوله الكشاف *

من الكلام *

هو *

من الترخيص *

بعد الاستكمال والمراد ههنا هو مستمرات الاطلاق الظاهر كما فزايد
منها قسم في البيت الاول صفة الخلود حين الى ضرا الاعداد ونفع له
الاولياء ثم رجعها في الكاف في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم
ومنها اي من المعنوي الجمع بين التحقيق والتقسيم ولم يعرف له
لتضمنه لكونه معلوما مما سبق من تغيرات هذه الامور الثلثة
المذكورة كقوله تعالى يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله اي لامره او لاتي اليوم اي هو له والظرف
منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تظلم نفس بما نفع من جوابه
او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن
له الرحمن وهنا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم
فيعتذرون في موقف آخر والماذون فيه هو الجواب الحق والمنزاح
عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت
له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد
فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس في
الشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي دوامهما في
الآخرة وارضها لانها دايمة مخلوقة للابد او هي عبارة عن التابيد
ونفي الانقطاع كقول العرب لا افعله ما ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك
الا ما شاء ربك استثناء من الخلود في النار اي الا ما شاء ربك
ما دامت السموات والارض من الاوقات التي شئت فيها غير محدودة
اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء
في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار
ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب
النار وصفه بل يدخلون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب
سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو ابين
منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به عليهم مما لا يعرف

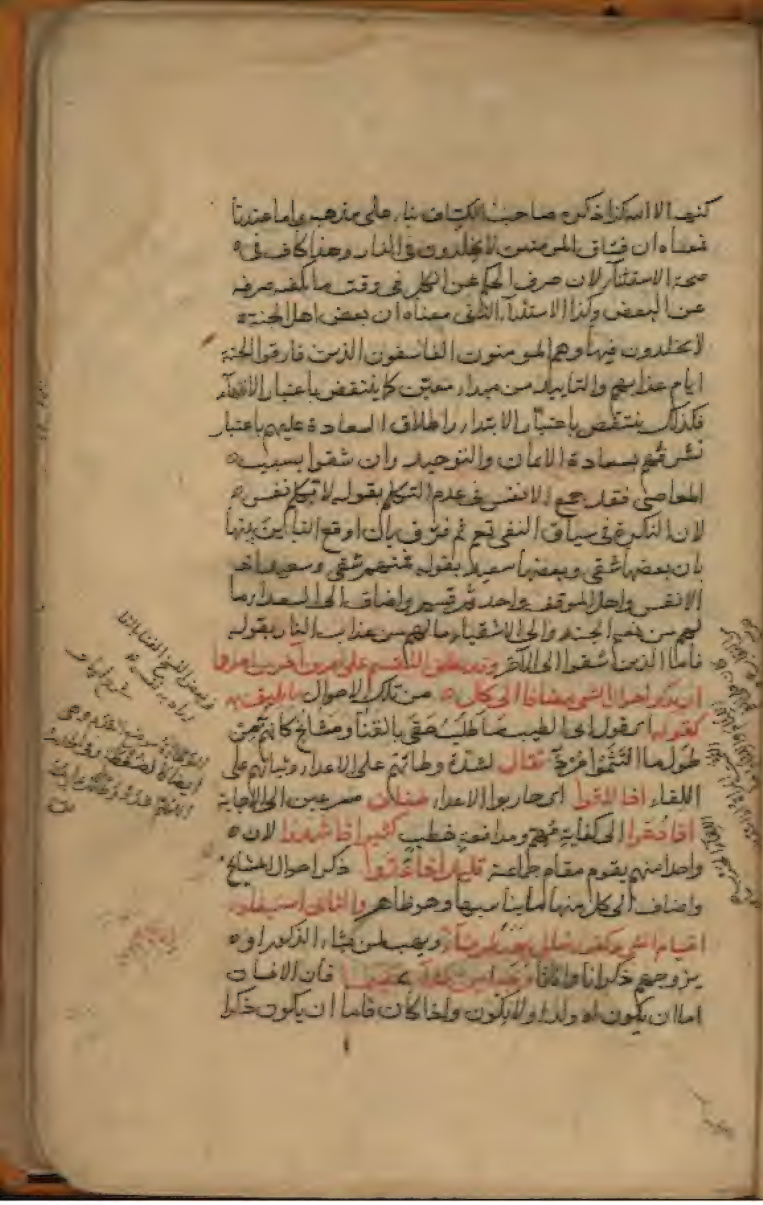

كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بنا على مذهبه واما عندنا
فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في
صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفي صرفه
عن البعض وكذا الاستثناء الاتي معناه ان بعض اهل الجنة
لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة
ايام عذابهم والتابيد من مبدا معين كما ينقض باعتبار الانتهاء
فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء باطلاق السعادة عليهم باعتبار
نشئهم في سعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب
المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس
لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها
بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد فان
الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف اهل السعادة ما
لهم من نعم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله
فاما الذين شقوا الى الاخر وعدل عن العطف للتنصيص على ان كلا من
ان يدرك احد الشيئين يغني عن تذكر الاحوال بالتفصيل
كقوله ان قول الا الطيب صاب طيب وفي بالقنا ومضاء كانهن
طول ما التثموا مرح قتال لشدة وطائهم على الاعداء وثباتهم على
اللقاء اذا التقوا اذا حاربوا الاعداء صناديد سراعين الى الاجابة
اذا دعوا الى الكفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شهدوا لان
واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا غاثوا ذكر اهل المعاني
واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء
اقسام الشرط كما مر مرارا ويجب على بعض الذكور او
يزوجهم ذكرانا واناثا فان الاقسام
اما ان يكون له ولد او لا يكون ولخاكان فاما ان يكون ذكرا

او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع اقسامه ذكرها وانثاه وذكر
الاناث لان سياق الآية على ان تعالى يخلق ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان
فكان ذكر الاناث الاتي هن من جملة ما يخلقه الله سبحانه اهم وكره
لكنه لم يجز تاخير الذكور عن فهم لان في التعرض لتوبيخهم بالذكر فكانه
قال ويعذب من يشاء الفريقان الذين لا يخلصون عليكم ثم راعى خلاف
الجنسين حقق ما مر من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث فيهما على ان
تقديم الاناث لم يكن لتقدم المهتن بل لتضمنه آخر ومنه اي من المعنوي
الذي هو الهوان يشرع من امرد ومنه امرد آخر يتاتى فيها اي مما قابل
لذلك الامر في الصفة فتلك الصفة هي المعنوي كالهوان اي الرجل
المبالغة في كمال تلك الصفة فيه حتى كانه بلغ
من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان يشرع منه موصوف
آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام تارة ان يكون من الجرد به
نحو لقيت من فلان معدن علم والمعنى واضح قريب كالذي تقدم
لامرء اي بليغ فلان من العلماء حيث يصح ان يجرد منه
بمعنى من فلان صديق اخر مثله اي في الصداقة
ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو لقيت
بفلان اسدا فانا التقاه بالغ في اتصافه بالصلاحة حتى انتزع
منه صاحبه وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية
على حذف مضاف اي لقيت من رماه اسدا لقيت من لقاه
اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت براسد لقيت
بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لقي من فلان
صديق حيم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصول صديق
فليتامل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع
كقولهم ارتشوحا اي تشوحا من شواهت الوجوه فتحيت وقرس شوهل

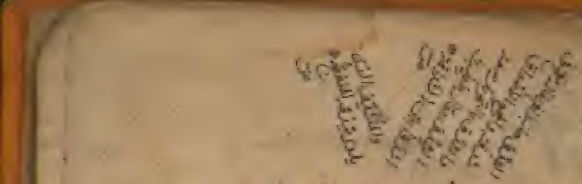

صفة محذوفة يراد بها جنس الدواهي وقيل اراد بها قريشا فتبع
الوجه الاصابها من ضرب الحرب بورا اي تترك الرماح
الوغى اي مستنقع في الوحل وهو الحرب بعسلة اي ذات
لابس لكثرة وهي الدرع والبيضة كالملابسة والمصاحبة بمثل الزنيق
هو الجمال المكرم عند اهله الرجال من نقل البعير اخصه
عن مكانه وارسله اي تعدو في من نفي لابس درع لكمال
استعداده للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى
منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في
المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد
لكنه انتزع منها دار اخرى وصفها معدة في جهنم لاصل الكفار
تصور بالامر بها وبمبالغة في اتصافها بالشدة بنفسها ما يكون
بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي
فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي الغنائم اي يجمع الغنائم الجمالة صفة
غزوة وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او
بغزوة منصوب بان مضمرة كما نقال الا لان تغزو كذا يعني
بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما اخر وامرا له بفعل
او امره وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
اذ لا معنى للانتزاع فيه ومنها ما يكون بمن التبعيضية نحو لقيت من الكريم فيكون
من القسم الاول اعني ما يكون من التجريدية ومنه نظر اذ لا
حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه والاقرب عليه
وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا لانه من باب
الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه وردّ
بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو وبان يجرد المتكلم
نفسه من ذاته ويخاطبها مخاطبة لشانه كالتزيد في تطاول

في تحريمه ولزم تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو من انواع استدلهما
ان يستثنى من صفة ذم شيء ما او الشيء الذي هو في حكمه لكنه غير مقدر
دخوله فيها نحو اي ما عدا ذم فعل الذم كقوله اي قول الناصغة
الذبياني والعيب فيهم فيوفات سيوفهم بحق ولوا اي كسور في حدها
والواحد فل مرفوع لانه يراد من مضارع الجحود نفي العيب صفة
ذم منفية فتدا استثنى منها صفة مدح هي وان سيوفهم ذوات فلول
اي انما يكون فلول السيف عيبا فانت عيبا ما اي من العيب على
تقدير دخوله فيه اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة
توضيح للمقصود وتصحيح والا فهو مفهوم من بناء على الشرط المذكور
وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية
عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب في المعنى نفي له على ما
كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد هنا
اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة ان العيب
بتبيينه الملك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب
بالمحال والمعلق بالمحال محال فصار العيب منتفيا ومن جهة ان الاصل
في مطلق الاستثنا هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل
فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثنا ليكون ذكر المستثنى اخراجا له
عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثنا المنقطع مجاز على ما تقرر
في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثنا الاتصال مذكرا اداته قبل
ذكر ما بعدها وهو المستثنى بوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها
اي قبل الاداة وهو المستثنى منه بعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض
المتكلم ان يخرج شيئا من افراده فاذا سمع المستثنى وعرف انه غرض
فيهم لئن من العيب بقال توهمت الشيء اذا ظننته واوهمت غيري
واخلولق اي الاداة صفة مدح وكون الاستثنا من الاتصال الى

الانقطاع هو التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد في صفة
ذم حتى تثبتها فاضطر الى استثنا صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة
وتاييد للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يوجب الذم
ان ثبت لشيء صفة مدح وتعقب اداة الاستثنا اي ذكر عقب اثبات
صفة المدح لذلك الشيء اداة استثنا بيانها صفة مدح اخرى اي لذلك
الشيء سواء اتبع الوصف بعد اداة من قبل شيء ونبذ بعضي غير وهو اداة
الاستثنا او لم يتبع واصل الاستثنا وهو اي هذا الضرب الضلال ان يكون
منقطعا لان الاستثنا في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير
داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قولنا ان الاصل في مطلق الاستثنا
هو الاتصال فليتامل اكيدا اي الاستثنا المنقطع في هذا الضرب
لوجود شبه الاتصال كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه
ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية مدعاة لكن تقدير دخول صفة
المدح فيها واذا لم يقدر الاستثنا في هذا الضرب متصلا لا يفيد
التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب
الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثنا الاتصال فذكر اداته قبل
ذكر المستثنى يوهم اضراج شيء ما قبلها من حيث انه استثنا فاذا ذكر
بعد الاداة صفة مدح الغير له جاز التاكيد لانه مبني على التلبيس بالمحال المبني
الوجه الاول على دعوى الشهرة بينهم لانه مبني على تقدير الاستثنا متصلا ولهذا اي لكون التاكيد في هذا الضرب
من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته
التاكيد من الوجهين ولما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا
الا سلاما يحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا
في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني
بان لا يقدر فكانه يجعل الاستثنا من اصل منقطعا ويحتمل وجها آخر

وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة من اهل الجنة اغنية عن ذلك فكان ظاهرا من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الالزام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس كذلك في الكلام ان يذكر متعددين ثم يتلو بالاستثناء المتصل بعض الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيد وانما قصدت ذلك كان الواجب ان تقول فكل الرجل ومنه اي ومن تاكيد المدح بما يشبه الذم مرة اخرى وهو ان يوتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل فيه معنى الذم والمستثنى منه معنى المدح فهو مدح منا الا ان مناقبنا لا تحصر اي ما توجب منا الا افضل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى ونقم منه وانتقم اذا عاب وكره وعليه قوله تعالى وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا وما النزول الى المكان الا ستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالنصريح الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن وهذا الباب اي باب التاكيد المدح بما يشبه الذم كما سيجيء في افادة المراد في قول ابي نواس او الفضل بديع الزمان الهمذاني مدح خلف بن احمد السجستاني حين اهدى اليه البحتري اشعاره لكنه البحتري فالاولان استثناءان متصلان مثل قوله يهدي الي من قرطبة وقول لكنه البحتري استدراك يفيد ما تاكد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء الا انه استثناء منقطع والا في معنى لكن واستدراك من المعنوي كما انه مما يشبه الذم صريحا قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم الخ وصفهم

له بتفليل حد سيوفهم وفيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه سخي اي لو كان بخيلا لكان خيرا فيه بالنسبة الى ما هو عليه من البخل وقد يجيء الاستثناء بالا وغيرها صفة وهو الغالب كقولك فلان فاسق الا انه شجاع فالضرب الاول مقدما لتاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وخيبتهما على تباين يأتي ويأتي من الضرب الآخر اعني الاستثناء المفرغ ولكن لا يستحسن عند الا جاهل والاستدراك في معنى الاستثناء المفرغ نحو هو جاهل لكنه فاسق ومن اي من المعنوي استغراق وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقولك اي قول ابي الطيب لفتت عن الغاز والحروب اي لو جمعتها لفتت الدنيا بالكرة اليه بعد النفاة في الشجاعة اذا كثر فناؤه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لطغيان الدنيا وفسادها حيث جعل الدنيا فتنا بخلوده اذ المعنى انه من شدة بطشه بعد للافادة لم فيه قال علي بن عيسى الربعي ولم في البيت وجهان احدهما ان يتعلق بالفعل دون المصراع وهذا ما نهى عنه علي الفتح والثاني ان لم يكن خلافا في ظاهره اي قتل مقتولا بعد لانه لم يقصد بذلك الا لصلاح الدنيا واهلها وذلك لان تصيير الدنيا انما هي تصيير لاهلها فلما كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الثوب في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى ما كلاما او غير معنى آخر منصوب مفعولا ثانيا ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهنا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر اني حلفت ومن ورائي انني اذا لغموس اثامها فمن يحنث عليها فقد تعرض لان يحنث غيره ومن ثم قيل لم يقل فيمينها لانها وضع امرئ ان المفهوم المتقدم انما يتبع

الصحيح الصواب والصحيح خطأ

شكوى الزمان في الفضية متدرجها لان الشكاية مصرح بها فكيف
يكون مدبجة ولو حمل الفضية مدبجة لكان اقرب فهو اولى من الاستدلال
لشمول المدح وغيره واختصاص الاستدلال بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب
انا الغريب فيسر اي في كل البلاد عجبا فاني اعز بها على الدهر الذي
طاله فمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر حيث لقي الكثير
فتلبس لا هنا لف في ذلك الليل كلفي اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر
اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما
في قول ابن شاته والا بدلي من جفلة في وصالك لمن لي بخل او جبه الحلم اعتداد
فانه اراد بجمع في القول الفخر يكون حليما حيث كان في معرض الاستفهام
عن وجوه خليل صالح لان يوجه حلمه وضمن الفخر ذلك شكوى
النفس وتعيير الاخوان من غير اخراج الاستفهام عن خروجه الاظهار تنبيها
على انه لم يسق في الاخوان من يصلح لهذا الشان وتنبيه ذلك على
انه لم يحزم على مفارقة حلما بل لكن ما كان عزيزا لو صار هذا
المحسوب الموقوف على الجهال المتلاف للحلم عزم على انه ان وجد
من يصلح لان يودعه حلما او جمعه اياه فان الواجد يستعاد
آخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه وسمي ايهام المتناسبين
وهو ايراد الكلام محتملا لوصفين مختلفين كقول من يرثي غلاما
خاط لهم عمرو قبا لبني يزيد سوداء فانه يحتمل ان يصير
العين الصورة صحيحة فيكون مدحا وتمني خير وبالعكس فيكون ذما
على الشكاية ومنه ايضا من التوجيه ما علم بانه القرآن باعتبار
وهو ايضا لها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب
في التوجيه استواء الاحتمالين وفي الملتبسين بهات احد المعنيين قريب
والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي ولا التورية بهما على ما يعلم القرآن من قبيل
التورية والايهام ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ان يثبت

اذا ما الغيث اكثر عن رضا اكثر المطايا ومن قد
اي من المعنوي فان الاكثار والاقلال سوق بكلام ان
غير لائقة وقال لا اعيب تعجبه بالتجاهل لو روحه في كلام اخر قال
كانوا في قوله الحارصة ايا شجر الخابور صوص ضواحي حيار كرماك صورنا
من اورق الشجر صار خاورق فاكثر ليتفرع على ان طريف فيتم
ان الشجر لم تجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان
الدال على الشك وبهذا يسلم ان ليس بعجيب فكان ان يكون للتشبيه
بل قد يستعمل في مقام الشك والظن والمبالغة اي كالمبالغة في المدح
كقوله اي قول البحتري المع برق سرى يسلم سرى مصباح امره
ابتسامها اظهر الصبح اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامها حيث لم
يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح والمبالغة في الذم في
قوله اي قول زهير وما ادري وسوف احال ادري اقوم آل حصن
ام نساء فيه دلالة على ان القوم الرجال حاضته والنوار اي كالتحير و
الدهش في الحيرة قوله اي قول الحسين بن عبد الله نار الفراق
الفاع هو المستوي من الارض فان نار الليلى منكن اوضاء بين البشر
واضاءة ليلى اما نفسها او لاهلها والتصريح باسمها الظاهر ثانيا لان ذكرها من
هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عند الكقوله
امن ابتذال تملي يا ملام عليكما طلل الازمن اللاتي معضين رواسم وعلى رسوم الظباء
او تسليب المعنى للاث الالاقي والديار البالغ وكالتحقير كقول تعالى
حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم
لفي خلق جديد مجنون على اصل الاية عليه وما كان لم يكونوا يعرفون
منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض نحو قوله
تعالى انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغيره كذا من
الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ان يثبت

المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلاثة اضرب مطرف ان اختلفا
اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان
في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره
اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي ما يقابل ما في احدى
القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف
الاخير فترصيع نحو فهو يقرع الاسماع بزواجر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر
فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية
واما لفظه فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع
الآذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى
والا فمتوازن اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل
ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في
احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين
في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة
او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او
في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وكلك الحاسد
والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل
من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن
الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ
واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل
واحدة من الفقرتين دالة على معنى آخر والا كان تطويلا كقول
الصابي احمد الله الذي لا يدركه الاعين بلحاظها ولا تحده الالسن
بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها
والصلوة على من لم ير الكفر الا ضرورة ومحاكمة ولا رسما الا ازالة

اغرام

وعناه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو
الاثر واعفاء الرسم نحو واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن
ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او
قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يوافق قرينة
اي قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام
الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرجه
عن الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا لقد جئتم شيئا ادا يكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني تسع وله في القرآن
غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلث فقرات فان الاوليين يحسبان
في عدة واحدة ثم تاتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيء
مساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظين
ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا لان السجع
قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان
عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما
قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفاصل المسجوعة
من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ
قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان عن لفظين
ومنه ما يقرب يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو
من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من
احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى

وهذا الذي ذكرته وان كان محتملا لهذه الوجوه كلها لكن قولهم اولى بالقبول فوجب
شرعا للقفاة وخرقها الى آخره المعنى ان بعض مترجمات احاديث ان
يكون المصراع الاول مختلا لتمام معنى الجزء الذي هو اول القافية ويسمى
التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجل بصبح وما الاصباح
لان الاول معلق ببعض وهذا معيب جدا السابعة ان يكون المصراع
في البيت محتاجا لما قافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس
اظلني فان نومتي من الذنوب وما الاقرار عادت من الجحود فصرح
بالبار ثم قفاه بالراء التي هي كالعلم والاخفى ان السابعة خارجة عما اضيف
ومنه اي من اللفق المتوازنة وهي متساوي الفاصلتين اي الكلمتين
الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الحرف الذي تقع به الفقرة
نحو ما فارق مضروبة ورأى بمشورة فلفظ مضروبة ومشورة
متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على المفعول والثاني
على الفاعلة اذ لا عبرة بتا التأنيث على ما بيناه في علم القوافي ومثل
قوله هذا الثمن قدرا وللمثمن كواكب هذا لجزيلها واكبرام جدا وله
ما ظاهر من قوله دون التقفية اذ يجب في المتوازنة ان يتساوى
الفاصلتان في التقفية البتة وخرج بكون بينهما وبين السجع تباين
ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط
التساوي في التقفية وخرج بكون بينهما وبين السجع عموم وخصوص
من وجه لتصادقهما في مثل سرور مرذوعة واكواب موضوعة
ومفارقة المتوازنة بدون السجع في مثل فارق مضروبة وراى
مشورة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان المتوازنة
هي تساوي فواصل النثر وصدور البيت وعجزه في الوزن لا في
الحرف ايضا كالسجع فيدل بسجع متوازنة وليس كل متوازنة

محمد

سجعا فهي على ان يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن
والاشتراط في المتوازنة تساويهما في الحرف الاخير كقديد وترب وكحل
وذلك فان كان اي تساوي فاصلتاها في الوزن دون
التقفية فان كان ما في احدى الفقرتين من الالفاظ اكثر اي
اكثر مما في اختها القرينة من الالفاظ من القرينة
الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع
من المتوازنة باسم المماثلة نحو هذه المتوازنة بقوله الترجيع من السجع
وهذا كان في كلام البعض ما يشبه ان المتوازنة المفتقر بما فسرته به
المماثلة مما اختص بالشعر وورد لها من الامر الشعر ومثالا من
الشعر فنبهها على انها تجري في النثر والنظم جميعا والاختص
بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص
بالنثر كما سبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال
عبر بها عما اكثر ما يعبر به عنها الضرب الملتفق وبقوله
اي قوله الى فاسم منها الوتر ابن يقر الوحش الا ان هذا والاب
اي هذه نساء تأنس بكر وتحار بكر وهما الوحش نوافر قرنا الخط
ان ذكر القنا ذو بار والنساء نواهر لاذ بول قربا الظاهر ان
الآلة والبيت مما يكون اكثر ما في احدى الفقرتين من مثل ما يقابله
من الاخرى لاجمع اخلا تحقق تماثل الوزن في اثنيناها اي
هذين اها واولاهما او تلك ومثال الجميع قول البحتري
فاجحفوا لم يجز فيك مغلبا واقدم لما لم يجد عنك مفرا ومنه اي
من اللفق المتوازن ويحصران يكون الكلام بحيث اذا طلبته وابتدأت
من حرف الاخير او الحرف الاول كان كل واحد منهما هو هذا الكلام
وهو قد يكون من قبيل النظم وقد يكون من قبيل النثر اما في النظم فقد يكون
بحيث يكون كقوله ان الحمائل لا الحمائل ما وقد لا يكون كذلك كما في

كلام المحرر بن قدامة الشاعر

قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر
السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين
بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل ولا
تسخر ولا تظفر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو فلا تنهر
ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر
وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر مجيبه قبل حرف
الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي
اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت لله
نعمته واشكر والي وقد يقال شكرت فلانا يريد بدون نعمته فكانه اراد
سأشكر لعمرو فحذف الجار وجعل ايادي بدل اشتمال من عمرو وتمنن اي
هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل كلت يقال
في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل
به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ما
ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر اذا اقتفر المرار لم
وان ايسر المرار ايسر صاحبه ذاك خلتي اي فقري من بيت يحتمي بكاها
لاني كنت استرها بالتحمل كانت خلتي تفري عيني حتى تجلت
اي انكشفت وزالت باصلاحه لها بايادي يعني من حسن اهتمامه
جعله كالداء الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء
وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم
في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو حلت ومدت ومنت
وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الآية والابيات نوعان من لزوم
ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما
وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي
لما يؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد

والا فليبكه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح
ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون
في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من
اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل
السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء
التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت
يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون
ذلك في حروف القافية او الفاصلة او في غيرها لان جميع ما في البيت
الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حروف الروي وكذا ما في معناه
من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي
بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما
يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم
المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزمه من مجيء حركة
مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما
في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب
ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في
غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم
ما لا يلزم قد يجري في كلمات الفقر والابيات غير الفواصل والقوافي
واصل الحسن في ذلك يعني في الضرب اللفظي من المحسنات ان
يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان يكون المعاني توابع للالفاظ
يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وذلك لان المعاني اذا تركبت على
سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا
وان اتى باللفظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر
حموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وعمد من ذهب

على نقل من خشب فيبقى ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين
الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية
الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة
المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال
المص هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث
وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان
احدهما ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله
في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو
ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ
مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما
ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من
كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني تجنني تجني بتجن
يفتن غيث تجن ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط
وادرك ان زرت داود ودودا ذرا وذرا وورد وورد ومثل الحيفاء
وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة
باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري
الكرم ثبت انه جيش سعودك الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي
احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف
وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة
لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين
قطعا مثل الترديد وهو تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم
تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى يعني نوح مثل ما اوتي رسل
الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة
منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها

لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد
وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل تنسيق الصفات
وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره
لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو
ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه
فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب
الاطناب وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل
ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه
قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا
القسم الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله
فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل
القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمص قد ختم الفن الثالث
بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة
انما هي خاتمة الفن الثالث وليست بخاتمة الكتاب خارجة عن
الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية
وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد و
الحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء
اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء
وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا اخذا ونحو ذلك
مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول
والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والعجم وان كان اتفاق
القائلين في وصف بدنه على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على
اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وكما غير ذلك كالتشبيه
والمجاز والكناية وكذكر ما يستدل به على الصفة لاختصاصها بالوهم

الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع وتشوق الى شيء آخر وكيف
وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى
من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء
ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت
بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك
كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم
وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور
مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر
ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام
المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره
ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم
من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي به
الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع عليها الا لعلام الغيوب هذا ما اوردنا
جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت
الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن
وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا [illegible] الله
جلت كلمته قد وفقنا للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام و
نهينا الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر من
صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله
من الآفات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان
الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة [illegible]
خوارزم حماها الله تعالى عن البليات [illegible] الحمد
على التوفيق ومنه الهداية الى [illegible] الطريق
والصلوة على نبيه محمد خير البرية وعلى
آله واصحابه ذوي النفوس الزكية
وسلم تسليما كثيرا وقد وقع [illegible]
من كتابته على يد العبد [illegible]
الى الله الباري احمد [illegible]
[illegible]

٨٥٧

از سلسله ش صد غالیه غالیه ش دارد ش دلبر

صد غالیه ش بر عارض ش روشن ش چو قمر
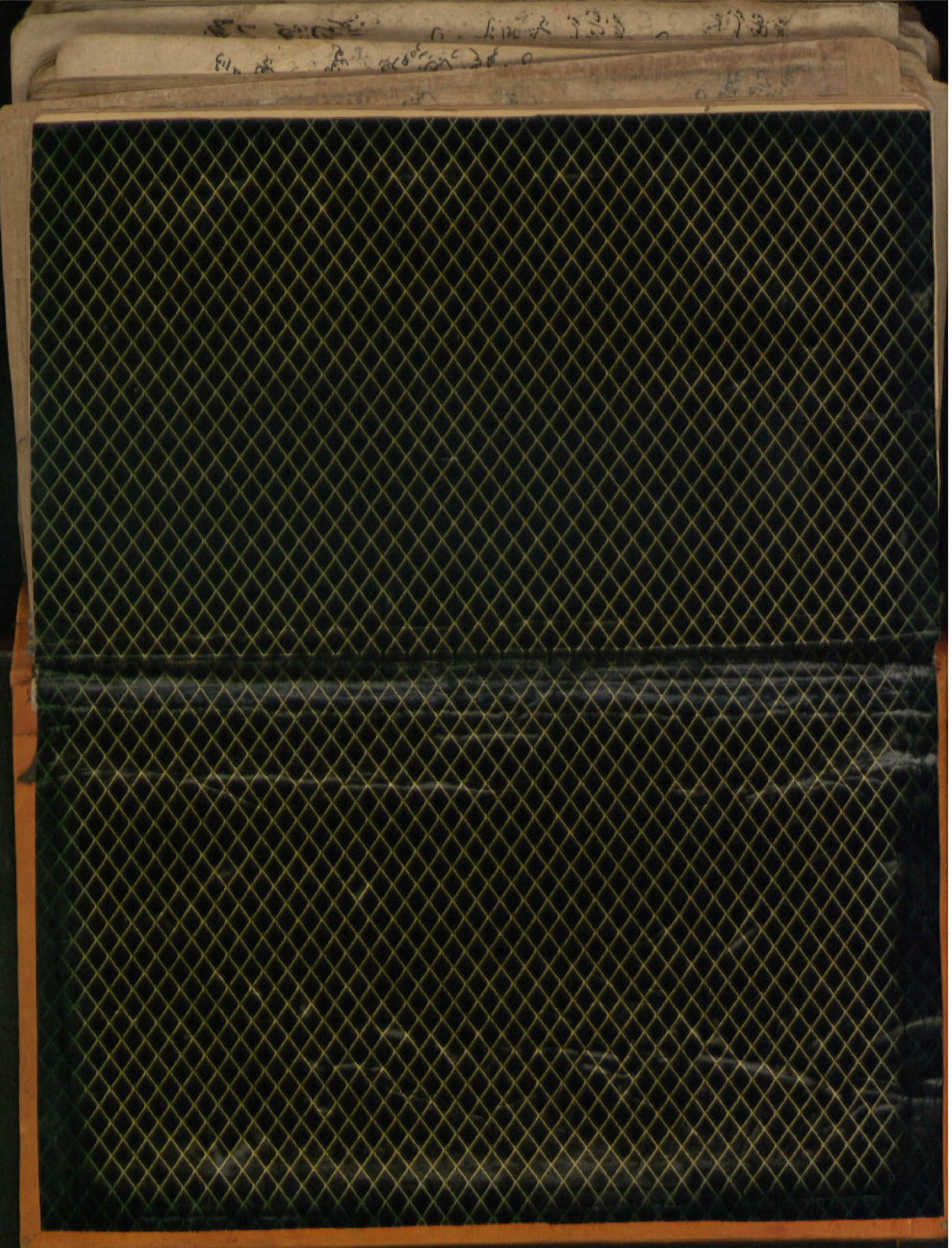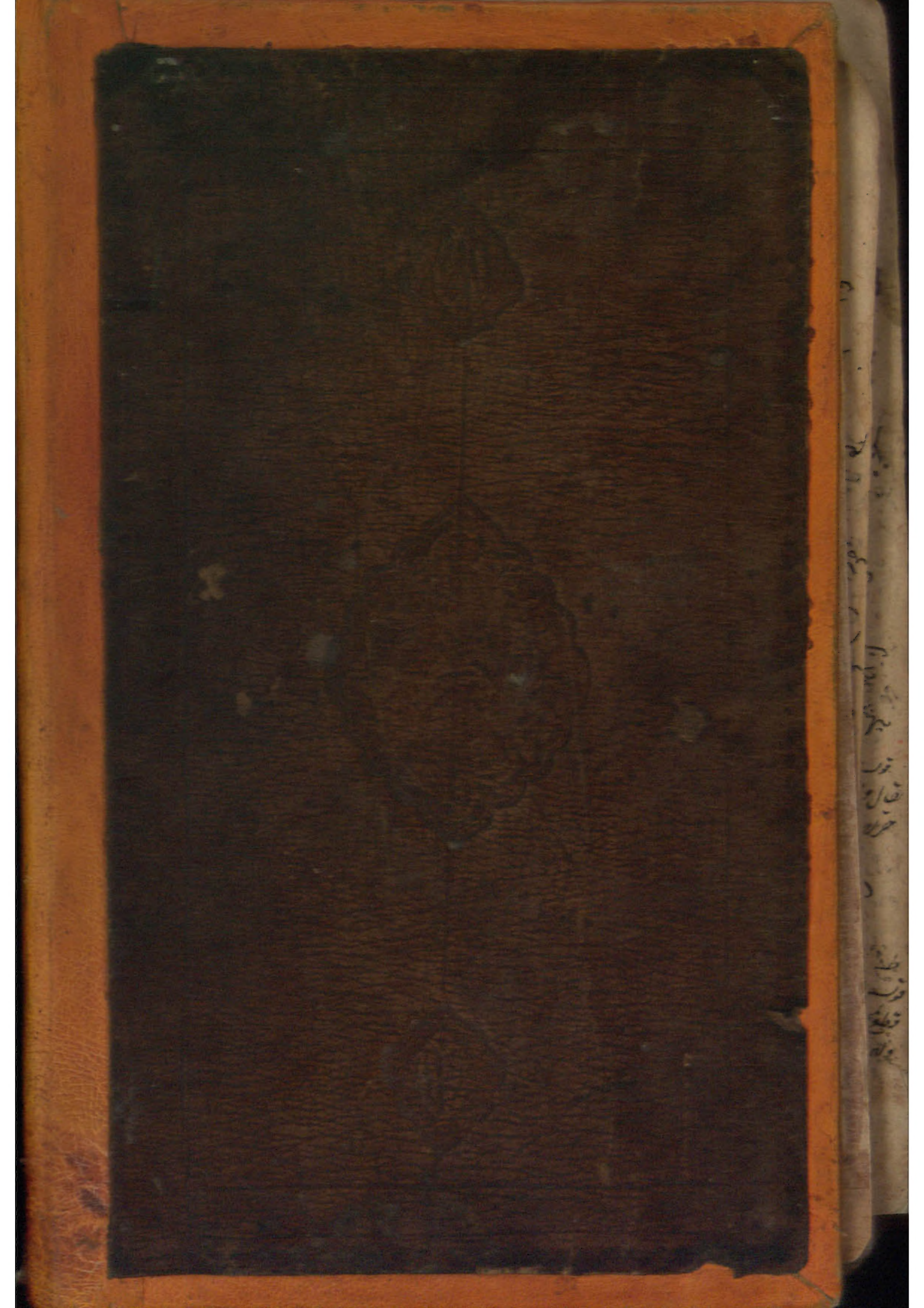
بسم الله الرحمن الرحیم
اللهم انی اسئلک
یا رحمن یا رحیم